



دعوة للنشر العلمي  
مستقبل الاقتصاد السوري  
حلول إبداعية ومسارات عملية للنهوض



Kevin Warsh

## أدوات تدمير سلاسل القيمة الاقتصادية الفوائد والديون والضرائب والحروب

كيفين وارش: نحن العاملون في الاقتصاد لا نملك فهماً كاملاً لكيفية عمل الاقتصاد

## مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

مجلة شهرية علمية تعنى بشؤون الاقتصاد الإسلامي وعلومه

تصدر إلكترونياً عن مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية

وهي وقف لوجه الله تعالى

### هيئة تحرير المجلة

- الدكتور سامر مظهر قنطقجي: رئيس التحرير.
- الدكتور محمد بن يوسف، المدرس السويسري للأعمال.
- الأستاذ حسين عبد المطلب الأسرج: كاتب وباحث اقتصادي مستقل - مصر.
- الدكتور عامر محمد نزار جلعوط: دكتوراه في الاقتصاد المالي الإسلامي - سورية.
- الدكتور محمد مروان شموط: دكتوراه في محاسبة الزكاة، مستشار مالي - الأردن.
- الأستاذ أوهاج بادانين محمد عمر: ماجستير في المحاسبة والتمويل - السودان.
- الدكتور عبد المنعم دهمان: مدرب ومستشار تطوير الأعمال - ألمانيا.
- الأستاذ الدكتور محمد فهمي رشاد: جامعة القصر الدولي كلية الحقوق قسم الشريعة الإسلامية - ليبيا.

### أسرة تحرير المجلة

رئيس التحرير: الدكتور سامر مظهر قنطقجي / رئيس التحرير  
مساعدا التحرير:

- الأستاذ إياد يحيى قنطقجي / مساعد تحرير الموقع الإلكتروني - ماجستير اقتصاد / اختصاص نظم تعليم الإلكتروني.
- الأستاذة جمانة محمد مراد / مراجعة لغوية - مدرسة اللغة العربية في ثانويات حماة.
- الأستاذة آلاء محمود ديدح / ماجستير مهني MBA - المعهد العالي لإدارة الأعمال بدمشق

الإخراج الفني: فريق عمل مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية [www.kantakji.com](http://www.kantakji.com)

إدارة الموقع الإلكتروني: [Kantakji-tech](http://Kantakji-tech)

## رؤية المجلة

منصة عالمية تجمع الخبراء وأصحاب الأقلام الواعدة في الاقتصاد الإسلامي وعلوم

سعيًا نحو اقتصاد رشيد وعادل

وسعيًا نحو تفعيل الإفصاح والشفافية لانضباط السوق وتحقيق العدالة فيه

تعنى مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية؛ بالاقتصاد الإسلامي وعلومه؛ كالاقتصاد، وأسواق المال، والمحاسبة، والتأمين التكافلي، والتشريع المالي، والمصارف، وأدوات التمويل، والشركات، والزكاة، والمواريث، والبيوع، من وجهة نظر إسلامية، إضافة إلى دراسات مقارنة. وكل ذلك ضمن إطار فقه المعاملات.

## مجتمع GIEM



مجموعة تخصص مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية على واتساب تعنى بالإجابة عن أسئلة واستفسارات حول قضايا تتعلق بالاقتصاد الإسلامي وعلومه.

يمكن الانضمام تلقائياً؛ بمسح الرمز في الصورة المبينة، أو بالضغط على [الرابط](#).

تُنشر الأسئلة وأجوبتها في كتاب الفتاوى المالية، [رابط التحميل](#).

## فهرس المحتويات

|    |                                                                                                                                                            |
|----|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 3  | رؤية المجلة.....                                                                                                                                           |
| 4  | فهرس المحتويات.....                                                                                                                                        |
| 7  | لوحة رسم: الجامع النوري.....                                                                                                                               |
|    | عدسة مصطفى حسن مغمومة                                                                                                                                      |
| 9  | استكتاب عدد خاص.....                                                                                                                                       |
| 12 | أدوات تدمير سلاسل القيمة الاقتصادية: الفوائد والديون والضرائب والحروب.....                                                                                 |
|    | كيفين وارث: نحن العاملون في الاقتصاد لا نملك فهما كاملا لكيفية عمل الاقتصاد                                                                                |
|    | د. سامر مظهر قنطقجي                                                                                                                                        |
| 20 | سوق السندات يثور: عوائد الخزنة ترتفع بشكل حاد عبر جميع الآجال.....                                                                                         |
|    | عائد السندات لأجل ١٠ سنوات يقترب من ٥٪، وعائد ٣٠ سنة عند ٥.٣٧٪                                                                                             |
|    | Wolf Richter                                                                                                                                               |
| 24 | نظام الاقتصاد الإسلامي ودور الهجرة النبوية في تأسيسه / ١.....                                                                                              |
|    | مفهومه ونشأته، تطوره وتطبيقاته                                                                                                                             |
|    | د. عبد الفتاح ثابت ناصر احمد                                                                                                                               |
| 38 | التعافي الاقتصادي النشاط كمحرك لـ "اقتصاد الأثر المزدوج".....                                                                                              |
|    | لتحفيز النمو المستدام وإعادة التموضع الإقليمي                                                                                                              |
|    | د. علاء العظمة                                                                                                                                             |
|    | Urban Value Platforms as an Innovative Approach to Enhancing<br>the Economic Efficiency of Urban Neighborhoods: A New<br>Theoretical and Applied Framework |
| 43 | .....                                                                                                                                                      |
|    | Prof. Dr. Saleh Hassan Orabi                                                                                                                               |
| 62 | معضلة الاستحلال بين دلالة الفعل الظاهر وغيب السريرة / ٢.....                                                                                               |
|    | دراسة تحليلية في شرك التشريع وطرح الشورى التخصصية كبديل مؤسسي                                                                                              |
|    | أحمد علي صالح الحسن                                                                                                                                        |
|    | Communication Skills in Achieving Sustainable Economic<br>Development Goals                                                                                |
| 82 | .....                                                                                                                                                      |
|    | Prof. Dr. Ahmed Abdul Razzak Al-Sayed Omar                                                                                                                 |

- 94 .....العقد والقوة القاهرة. **المستشار د. عبد القادر ورسمه غالب**
- تأثير السرديات العاطفية عبر وسائل التواصل الاجتماعي في استهلاك مشروبات الطاقة لدى طلبة
- 97 .....الجامعات العراقية (دراسة ميدانية). **م. د. محمد صالح حسن النداوي**
- م. د. محمد صالح الياس الحديدي**
- 118 .....الثابت 2.01802093 **أوهاج بابدين عمر**
- 120.....قبل الحكم على العملات الرقمية: من الاسم إلى البنية والوظيفة. **د. محمد علي بلاعو**
- 124 .....هدية العدد – كتاب: زكاة الركاز والثروة الباطنية. **لمؤلفيه: د. محمد النوري والمهندس ماهر القلال**

## شروط النشر

- \* تدعو أسرة المجلة المختصين والباحثين والمهتمين إلى نشر علوم الاقتصاد الإسلامي وتأسيسها لإثراء صفحات المجلة بنتائجهم العلمي والميداني؛ سواء اللغة العربية، أو الإنجليزية، أو الفرنسية.
- \* تقبل المجلة المقالات والبحوث النوعية في تخصصات الاقتصاد الإسلامي جميعها، وتقبل المقالات الاقتصادية التي تتناول الجوانب الفنية ولو كانت من غير الاقتصاد الإسلامي. وتخضع المقالات المنشورة للإشراف الفني والتدقيق اللغوي.
- \* تعتبر الآراء الواردة في مقالات المجلة معبرة عن رأي أصحابها، ولا تمثل رأي المجلة بالضرورة.
- \* المجلة منبر علمي ثقافي مستقل يعتمد على جهود أصحاب الفكر المتوقد والثقافة الواعية للمؤمنين بأهمية الاقتصاد الإسلامي.
- \* ترتبط المجلة بعلاقات تعاون مع مؤسسات وجهات إسلامية وعالمية لتعزيز البحث العلمي ورعاية وإنجاح تطبيقاته العملية، كما تهدف إلى توسيع حجم المشاركات لتشمل الخبراء البارزين والفنيين والطلبة المتميزين.
- \* يحق للكاتب إعادة نشر مقاله سواء ورقياً أو إلكترونياً بعد نشره في المجلة دون الرجوع لهيئة التحرير مع ضرورة الإشارة لذلك.
- \* توجه المراسلات والاقتراحات والموضوعات المراد نشرها باسم رئيس تحرير المجلة على البريد الإلكتروني: [رابط](#).
- \* لمزيد من التواصل وتصفح مقالات المجلة أو تحميلها كاملة بصيغة PDF يمكنكم زيارة [موقعها](#)، أو التفاعل على صفحتها على [الفيسبوك](#)؛ حيث يمكنكم الاشتراك والمساهمة في نشر الأخبار.
- \* قواعد النشر: - تتضمن الصفحة الأولى عنوان المقال واسم كاتبه وصفته ومنصبه، - عند الاستشهاد بالقرآن الكريم، تكتب السورة والآية بين قوسين ([ونصح بالاستعانة بالرابطة](#))، أما الحديث النبوي فيصاحبه السند والدرجة (صحيح، حسن، ضعيف) ([ونصح بالاستعانة بالرابطة](#))، - يجب أن يكون المقال خالياً من الأخطاء النحوية واللغوية قدر الإمكان، ومنسقاً بشكل مقبول، ويستخدم نوع خط واحد للنص - العناوين الفرعية والرئيسية تكون بنفس الخط مع تكبيره درجة واحدة ولا مانع من استخدام تقنيات الخط الغامق أو الذي تحته سطر، والمجلة ستقوم بالتدقيق اللغوي والتنسيق على أي حال - الصفحة قياس A4 بهوامش عادية Normal يستخدم فيها الخط Traditional Arabic بقياس ١٦ - ويترك فراغ بين الأسطر بقياس ١٠.٢، ولا يوضع قبل علامات الترقيم فراغات بل توضع بعدها، أما نوع خط الحواشي فهو Times New Roman بقياس ١١.

## لوحة رسم: الجامع النوري



عدسة مصطفى حسن مغمومة

دكتورة فخرية في التصوير الضوئي

زميل الجمعية الملكية البريطانية للتصوير الضوئي



الجامع النوري

أو ( جامع نور الدين الشهيد  
محمود زنكي ) يقع في القلب  
الأثري لمدينة حماة السورية، ما بين  
حي الكيلانية من الشرق والشمال  
وحي بستان السعادة من الغرب،  
ومطلاً على الضفة الشرقية لنهر  
العاصي في محلة باب الناعورة . من  
أهم معالم مدينة حماة الغنية  
بالمساجد التاريخية العريقة كالجامع  
الأعلى الكبير وجامع أبي الفداء .  
بناه نور الدين زنكي عام ٥٥٨ هـ /  
١١٦٢ م .

## محاسبة احترافية بجهد أقل

بروكلي يتولى دفاتر المحاسبة حتى تتفرغ الإدارة للأعمال، مع تقارير فورية وامتنال كامل للمعايير الدولية ومرونة تتوافق مع طريقة عمل شركتك فعلياً.



### النمو

نظام يكبر معك؛ يُحدَّث باستمرار دون تكاليف إضافية. مع توسع عملك، تضيف براسيكم وحدات: مسترد، أروغولا، كيل، دون الحاجة إلى ترحيل أو مورّد جديد.

### يستوفي المعايير الدولية

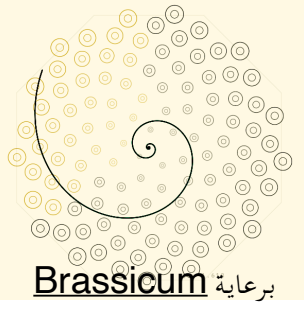
IFRS، IAS، GAAP و FAS قريباً. إضافة لحسابات الزكاة والضرائب والربط الإلكتروني.

### المرونة

دليل حسابات غير محدود، قوالب متعددة، قيود مركبة، ترحيل الحسابات - بروكلي يتكيّف مع عمل شركتك فعلياً

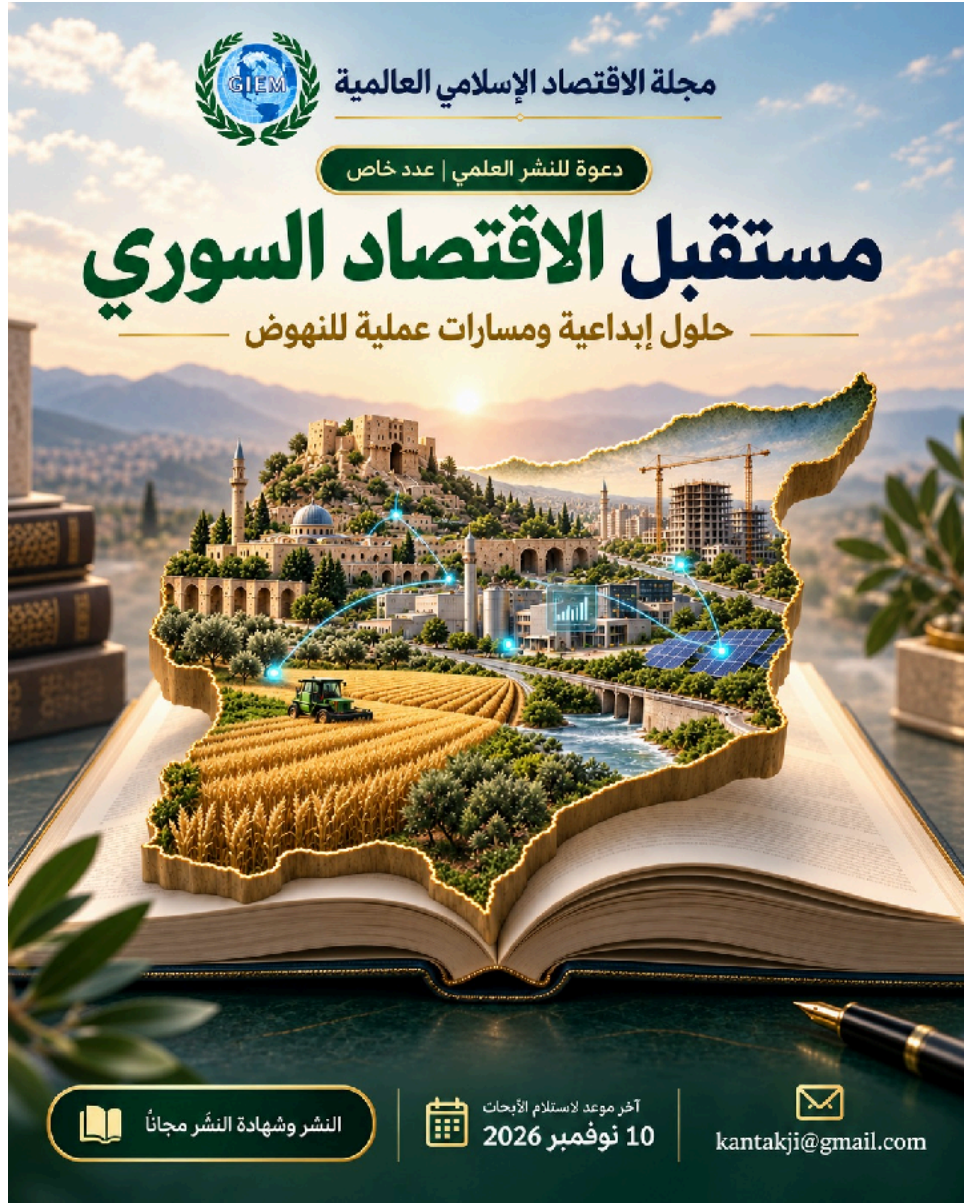
### اللغة

العربية في الصادرة، لا إضافة، ثنائي اللغة على مستوى البيانات. دليل الحسابات والتقارير وكامل الواجهة بالعربية مع دعم كامل للاتجاه من اليمين إلى اليسار، لا طبقة ترجمة مضافة.



## استكتاب عدد خاص

دعوة للنشر العلمي: تُعلن هيئة تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية عن تخصيص العدد ١٧٤ لشهر كانون الأول ديسمبر ٢٠٢٦ لاستقبال الأبحاث العلمية بعنوان: «مستقبل الاقتصاد السوري: حلول إبداعية ومسارات عملية للنهوض»



وذلك انطلاقاً من مسؤولية البحث العلمي في خدمة المجتمع، وفي ضوء الضغوط التي يواجهها الاقتصاد السوري وانعكاساتها على الحياة المعيشية، ولا سيما ارتفاع أسعار المشتقات النفطية وتكاليف الإنتاج

والنقل، تدعو المجلة الباحثين والأكاديميين والخبراء إلى تقديم أبحاث تقترح حلولاً اقتصادية مبتكرة وقابلة للتطبيق في الواقع السوري.

وتفتح المجلة المجال أمام مختلف المدارس والمقاربات الاقتصادية، دون اشتراط تبني توجه فكري محدد؛ إذ تتمثل معايير المفاضلة في الجودة العلمية، وأصالة الحلول، وقابليتها للتنفيذ، وأثرها المتوقع في تحسين حياة الناس والنهوض بالاقتصاد السوري.

ولا يستهدف العدد إصدار أحكام على المراحل السابقة أو الراهنة، أو الاكتفاء بوصف الأزمات؛ بل يرحب بالتحليل العلمي للواقع وأسبابه بالقدر الذي يساعد على بناء حلول عملية واستشراف المستقبل.

### المحاور المقترحة:

- تحسين مستوى المعيشة، وتعزيز القدرة الشرائية، وتوفير فرص العمل.
  - معالجة آثار ارتفاع أسعار الطاقة والمشتقات النفطية، وتطوير بدائل اقتصادية مستدامة.
  - تنشيط الزراعة والصناعة والخدمات، ودعم الإنتاج المحلي.
  - تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتخفيف ريادة الأعمال.
  - سياسات عملية لتعزيز الاستقرار النقدي والمالي والحد من التضخم.
  - ابتكار آليات للتمويل والاستثمار والحماية الاجتماعية تلائم الاحتياجات السورية.
  - استقطاب رؤوس الأموال وخبرات السوريين في الداخل والخارج.
  - توظيف التحول الرقمي والتقنيات المالية في تحسين الخدمات وخفض التكاليف.
  - تطوير الحوكمة وكفاءة المؤسسات، والحد من الهدر والفساد.
  - تمويل إعادة الإعمار والبنية التحتية، وتعزيز الأمن الغذائي والطاقي.
  - تكييف التجارب الدولية في التعافي الاقتصادي مع خصوصية الواقع السوري.
- كما ترحب المجلة بأي مساهمة أخرى تقدم حلولاً جادة تخدم موضوع العدد.

### ما الذي ننتظره من الأبحاث؟

تُعطي الأولوية للأبحاث التي تنتقل من التشخيص إلى التنفيذ، وتوضح:

١. المشكلة المستهدفة والحل المقترح والأدلة التي تدعم جدواه.

- ٢ . آلية التنفيذ والجهات المعنية والموارد ومصادر التمويل الممكنة .
  - ٣ . المراحل الزمنية، مع التمييز بين الإجراءات العاجلة والإصلاحات الأطول أمداً .
  - ٤ . العقبات والمخاطر المحتملة وسبل التعامل معها .
  - ٥ . مؤشرات قياس النتائج والأثر الاقتصادي والاجتماعي .
  - ٦ . ويُستحسن إرفاق ملخص تنفيذي يقدم توصيات واضحة ومباشرة لصناع القرار والجهات المعنية .
- 17 آخر موعد لاستلام الأبحاث : الثلاثاء ١٠ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠٢٦ .

تُرسَل الأبحاث إلى البريد الإلكتروني لرئيس التحرير: [kantakji@gmail.com](mailto:kantakji@gmail.com)

### النشر والشهادات:

- النشر في العدد مجاني للأبحاث المقبولة في المجلة .
- تُمنَح شهادة نشر مجانية عند الطلب للباحثين الذين تُنشر أبحاثهم .
- تخضع الاستفادة من البحث وشهادة النشر في الترقية العلمية لضوابط المؤسسة الأكاديمية المعنية .
- تُتاح شروط النشر والتنسيق في التعليق المرفق ومجموعة الواتساب المخصصة للموضوع .

### ندوة علمية لمناقشة مستقبل الاقتصاد السوري

ستقيم المجلة ندوة علمية أون لاین لمناقشة الأبحاث والحلول المطروحة واستشراف مستقبل الاقتصاد السوري، بمشاركة باحثين ومتخصصين. وسيُعلن عن موعد الندوة وبرنامجها وآلية المشاركة لاحقاً. تخضع جميع الأبحاث للتحكيم العلمي والالتزام بقواعد النشر المعتمدة لدى المجلة. ندعوكم إلى تقديم معرفة تصنع فرقاً: حلول قابلة للتنفيذ، ومقترحات قابلة للقياس، وأبحاث تضع تحسين حياة الإنسان في صميم النهوض الاقتصادي. مع خالص التحية والتقدير..

هيئة تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

**Brassicum** الراعي الرسمي للحدث شركة

## أدوات تدمير سلاسل القيمة الاقتصادية: الفوائد والديون والضرائب والحروب كيفيين وارثن: نحن العاملون في الاقتصاد لا نملك فهما كاملاً لكيفية عمل الاقتصاد

د. سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية



اعتاد أهل الاقتصاد على إطلاق (سلاسل القيمة الاقتصادية)، على العمليات المتتالية التي تخلق قيمة إيجابية أو تحدثها عند تكاملها، لكن ما سنتكلم عنه، هو تلك السلاسل الاقتصادية التي تدمر الاقتصاد وتغرز فيه سمومها القاتلة، لتكون رافعات (ضرر وإضرار).

إن ربط (سلاسل القيمة الاقتصادية) بالتدمير، رغم مخالفته لما يألفه أهل الاقتصاد؛ سببه أن هذه السلاسل ينجم عنها قيماً سلبية ضارة بالاقتصاد. لذلك لا عجب أن يقول رئيس الفدرالي الأمريكي وهو الشاغل لأرفع منصب اقتصادي في أكبر دولة في العالم (بل هو برأينا الناطق الرسمي للاقتصاد التقليدي): نحن العاملون في الاقتصاد لا نملك فهماً كاملاً لكيفية عمل الاقتصاد. وهذا ما سنرد عليه في نهاية مقالنا من منطلق الاقتصاد الإسلامي، بعد أن نستعرض آخر مستجدات أزمة مضيق هرمز والحرب الإيرانية الأمريكية كمثال.

رئيس الفيدرالي الأمريكي كيفين وارش<sup>1</sup>:

هناك إفراط في محاولة إضفاء طابع علمي دقيق على أمور مازلنا لا نفهمها بشكل كامل، فمعظمنا في علم الاقتصاد يحاول التركيز على الاتجاهات العامة لا على تفاصيل تبدو دقيقة أكثر مما ينبغي، فلو كنا أكثر براعة في هذا المجال لكنا علماء فيزياء أو رياضيات أما نحن العاملون في الاقتصاد، فلا نملك فهما كاملاً لكيفية عمل الاقتصاد ولو كنا نملك هذا الفهم الكامل لاستطعنا اختراع الآلة أو المعادلة التي تدير كل شيء لكن الاقتصاد يتغير كل يوم وهو شديد الديناميكية لذلك أتردد في القول: إن هناك قاعدة مثالية أو صفة نهائية يمكن الاعتماد عليها.

### ١- السياسة النقدية:

يعيش صانعو السياسات النقدية خلال أزمة مضيق هرمز الحالية حالتين متعاكستين، فمن جهة، تؤدي صدمة المعروض النفطي إلى ارتفاع أسعار الوقود والغذاء. ومن جهة أخرى، يضطرون لرفع الفائدة لكبح هذا التضخم، فتزداد كلفة ديون الحكومات نفسها، وتزداد تكاليف تمويل الشركات أيضاً، وهذا يدفع مستويات التضخم نحو الأعلى.

الفوائد (الربا): تتمثل الربا هذه الأيام واضحة في حركة سندات الخزينة الأمريكية ومن سار في سيرها. فقد تم تداول سندات الخزينة الأمريكية في مزاد ١٥-٩-٢٠٢٦ والصادرة لمدة ٢٠ عاماً بعائد قدره ٥.٤٠٪. ثم وصل العائد بعد المزاد إلى ٥.٤٢٪ (وهو الأعلى منذ ٢٠٠٧)، وتُفسَّر نقطتنا الأساس، بأن الطلب في المزاد كان أضعف بكثير مما توقعته السوق. ثم تأرجح العائد في السوق الثانوية بين ٥.٤٤٪ و ٥.٤١٪<sup>2</sup>. وهذا ما يمثل تسعير السيولة.

يعتبر ذلك إشارة إلى أن السياسة النقدية الكلية لم يعد سعر الفائدة هو محركها الأساس، فالمستثمرين (أي المرابين) في السوق (بما فيهم البنوك المركزية) لم يعد يهمهم مؤشر الفائدة على الرغم من أنه يرسم العائد المتوقع، وأنه هو من يخلق الطلب. والأصل أن يرتفع هذا العائد حتى يكون هناك ما يكفي من الطلب، وهو ما يجب أن يحققه المزاد. لكن كلما كان العائد مرتفعاً كان صادمًا للحكومة، ومعبراً عن ارتفاع عجزها المالي، وأنها تقف أمامه عاجزة. وفي هذه الحالة، سيتصدر التضخم المشهد لخمس سنوات صادمة قادمة على الأقل.

<sup>1</sup> مقابلة في ٨-٧-٢٠٢٥ قبل تعيينه، الجزيرة الاقتصادية، رابط.

<sup>2</sup> Wolf Richter, Some Thoughts on the 5.42% Yield at the 20-Year Treasury Auction: Bond Market Bloodbath Continues, Sep 15, 2026, [Link](#).

يقول الاقتصادي محمد العريان: إن المحركات الحالية للتضخم غير حساسة لأسعار الفائدة المرتفعة، وهذا ما سيدفع سوق الإسكان نحو الانهيار الكبير<sup>1</sup>.

**ارتفاع أسعار الفائدة:** تداخلت أزمة مضيق هرمز لعام ٢٠٢٦ بشكل مباشر مع سياسات النقود العالمية، وأدت إلى معضلة مزدوجة للبنوك المركزية الكبرى؛ حيث فرض التضخم الناتج عن تعطل المضيق ضغوطاً متزايدة دفعت صانعي السياسات النقدية إلى رفع أسعار الفائدة وتأجيل خطط خفضها لتفادي خروج الأسعار عن السيطرة.

## ٢- السياسة المالية:

تتداخل أزمة مضيق هرمز الحالية بشكل مباشر مع السياسات المالية للحكومات، حيث تمهد لأزمة ضرائب كنتيجة حتمية، ثم لقفزة في الاقتراض الحكومي. فعندما تستنفد الحكومات قدرتها على الاستدانة من أسواق السندات لسد العجز الناتج عن صدمة الطاقة، تضطر في النهاية إلى رفع الضرائب أو خفض الدعم لإعادة التوازن لميزانياتها والسيطرة على الديون.

ويُعدُّ زيادة الاقتراض الحكومي في ذروة هذه الأزمة، مُسكناً مؤقتاً؛ ثم يسارع صندوق النقد الدولي إلى تحذير الحكومات والضغط عليها بغية تحقيق الضبط المالي، فيدفعها إلى رفع الضرائب وتقليص الدعم.

**الديون السيادية وغير السيادية:** تتسابق بروكسل ونيويورك في إصدار سندات الخزنة بفائدة لا تقل عن ٤٪، وكأنهما يمتصان سيولة العالم تاركين غيرهم من الدول الناشئة تستقرض بفوائد عالية لا تقل عن ١٢٪ لأن المقرضين يفضلون السندات الأمريكية والأوروبية. وقد لامست الديون الأمريكية حاجز ٤١ تريليون دولار. وتتمثل هذه الديون بسندات الخزنة الأمريكية.

وقد توقع مايكل سيبمالست رئيس قسم استراتيجيات الأسواق في ج. ب. مورغان<sup>2</sup>، انفجار أزمة السندات الأمريكية خلال ٣-٤ سنوات. يعزز ذلك تكلفة الحرب الإيرانية التي يتوقع أن تزيد الديون بسببها ١٥٠-٢٠٠ مليار دولار وهو مبلغ لا تملكه الولايات المتحدة، مما يضطرها لإصدار مزيد من السندات.

<sup>1</sup> الشرق بلمبورغ.

<sup>2</sup> الجزيرة الاقتصادية

ولو خُصصت كل إيرادات الولايات المتحدة الضريبية في ٢٠٣٠-٢٠٣١ لسداد فوائد ديونها فلن تكفيها طالما استمر ارتفاع حجم الدين السيادي بالوتيرة نفسها، وتبلغ تكلفة الديون حالياً ٢.٣ مليون دولار كل دقيقة أي حوالي تريليون دولار سنوياً، ما يعادل ٢٠٪ من إيراداتها الضريبية، وهذا وضع لا يمكن استمراره ، لأن شركات التصنيف ستخفض تصنيف الولايات المتحدة مستقبلاً، مما سيُضعف قوة سنداتها، وهذا ما سيجعل مشترى السندات يتوقفون عن شرائها.

والدول الأوروبية ليست أحسن حالاً، فقد وصل عجز الموازنة الألمانية إلى ٣.١٪ من ناتجها المحلي هذا العام، والولايات المتحدة الأمريكية ٦٪، وفرنسا ٥٪، وإيطاليا تتن تحت وطأة أكثر من ٣ تريليون دولار. الاقتراض من المؤسسات الدولية: إن الاقتراض من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ( وهما أداتان بيد مجموعة الدول الصناعية الكبرى G7 ) لا يتم إلا بفوائد عالية للدول من خارج المجموعة، وبشروط تقشفية قاسية تهدد السلم الاجتماعي في تلك الدول، وهذا ما تحبذه تلك الدول الكبرى ذات التطلع التوسعي الظالم على حساب الآخرين.

زيادة الاقتراض الحكومي: تسببت أزمة مضيق هرمز الحالية في ضغط هائل ومتصاعد على الموازنات الحكومية عالمياً، مما دفع الدول لزيادة الاقتراض وارتفاع حجم الدين العام. ومرد هذا الارتفاع ناتج بشكل مباشر عن صدمة النفط واضطراب طرق الملاحة.

وعندما تستنفد الحكومات قدرتها على الاستدانة من أسواق السندات لسد عجزها، تضطر إلى رفع الضرائب أو خفض الدعم لإعادة التوازن لميزانياتها والسيطرة على الديون.

### ٣- السياسة الاقتصادية

ارتفاع سعر برميل النفط: إنه ونتيجة لأزمة مضيق هرمز الحالية، لامس سعر برميل النفط ٩٠ دولاراً، فإن وصل إلى ١٣٠ فسيمس الضرر جميع الناس، وفي عام ٢٠٠٨ وصل سعره إلى ١٤٧ دولاراً، حيث عجز المستهلكون عن سداد فواتير الوقود اللازم لحياتهم، وهذا خفض الاستهلاك، وبالتالي خفض سيولة الشركات، ومهد ذلك إلى أزمة ركود عالمي.

تكاليف الشحن: تسببت أزمة مضيق هرمز الحالية بانفجار غير مسبوق في تكاليف الشحن البحري، وأقساط التأمين عالمياً، وارتفاع أسعار وقود السفن، وتغيير المسارات البحرية والبدائل الأفريقية. فساهمت

الأزمة: بارتفاع تكاليف العبور والتأمين، وقفزت تكلفة عبور ناقلة النفط الواحدة بين ١٠-٢٠ مليون دولار للرحلة الواحدة.

### ظاهرة الدومينو:

- تبدأ هذه الظاهرة بتضخم مدفوع بالتكلفة لارتفاع تكاليف الشحن، ثم في سعر برميل النفط، ثم تقوم الشركات بتحميل هذه الارتفاعات على المستهلكين كارتفاع في أسعار البيع، فنكون أمام تضخم، سرعان ما يتحول إلى تضخم انكماشى لأن النفط مادة أساسية في الصناعة عموماً وخاصة الأسمدة وكل ذلك يرفع أسعار المنتجات الزراعية بشكل مباشر، وهنا تتجه الشركات إلى رفع السعر ما دام السعر غير مرن لتعويض زيادة التكلفة، أو تخفض إنتاجها أو توقفه إن استطاعت ذلك. وعندئذ تخلق الأسعار عالياً.
- ثم يكون شللاً للنشاط الاقتصادي، فالمصانع تكلف تشغيلها صارت مرتفعة جداً، والمستهلكون قد انهارت قوتهم الشرائية. فتتكدس البضائع وتراجع الاستثمارات. لتدخل الاقتصادات في مرحلة خفض النفقات وتسريح العمال، وهذا ما يزيد من البطالة، ويضغط على سيولة الشركات لعجز المستهلكين عن الانفاق. وكلما امتد أثر هذه المرحلة زاد تباطؤ الاقتصاد.
- وأخيراً تلوح مرحلة الركود الاقتصادي العالمي، بشلل البيع والشراء وفقدان النمو.

### سعر الذهب: تأثرت حركة أسعار الذهب في الأسواق على ثلاث مراحل:

(١) سجل الذهب قمة تاريخية مطلقة لامست ٥٤١٩ دولاراً للأونصة في مارس ٢٠٢٦ نتيجة الذعر العالمي والهروب التلقائي من السندات والأسهم.

(٢) حين أدركت الأسواق أن صدمة النفط ستجبر الفيدرالي على رفع الفائدة وتأجيل التخفيضات، ارتفعت عوائد السندات الأمريكية مما تسبب في ضغوط بيع تسييلية فهبط سعر الذهب بشكل حاد ليتراجع إلى مستويات ٤٣٠٠ - ٤٤٠٠ دولار للأونصة خلال الصيف.

(٣) استقر الذهب (سبتمبر ٢٠٢٦) عند مستويات تقارب ٤٣٥٠ إلى ٤٣٨٩ دولاراً للأونصة.

البطالة وسوق العمل: تراجعت القيمة الشرائية للرواتب بنسب فاقت نسب التضخم العالمية ليتجاوز ٤.٤٪ بسبب تكاليف الطاقة.

معدلات النمو الاقتصادي العالمي في عام ٢٠٢٧: يعتبر البنك المركزي الأوروبي<sup>1</sup> الأكثر تفاؤلاً بشأن نمو اقتصاد منطقة اليورو وهو يتوقع أن يرتفع معدل النمو إلى ٠.٩٪ في عام ٢٠٢٦ و ١.٤٪ في عام ٢٠٢٧ و ١.٥٪ في عام ٢٠٢٨ وذلك رغم صدمة الطاقة واستمرار التضخم فوق المستويات المستهدفة.

انكماش القوة الشرائية وتراجع الاستهلاك: سيتراجع إنفاق الأسر بسبب ضرائب المبيعات VAT التي تعتزم الدول رفعها كعبء إضافي مباشر على المستهلك النهائي. وهذا الرفع، يتزامن مع تآكل الأجور، مما سيؤدي إلى انكماش الإنفاق الاستهلاكي الخاص في عام ٢٠٢٧، وسيشكل عائقاً أمام المحرك الأساسي لأكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات الكبرى.

تراجع الاستثمار الخاص: تعاني الشركات من كلفة تمويل مرتفعة جداً (بسبب أسعار الفائدة القياسية). وبإضافة ضرائب الأرباح المفاجئة أو رفع الضرائب على الشركات، فالنتيجة الحتمية في عام ٢٠٢٧ ستكون تراجع معدلات الاستثمار في المشاريع الجديدة والتطوير، وهذا ما يضعف النمو على المدى المتوسط.

بعد هذا الاستعراض لأزمة اقتصادية مازال العالم يعانيها، سنعود لمناقشة مقالة كيفين وارش: نحن العاملون في الاقتصاد لا نملك فهماً كاملاً لكيفية عمل الاقتصاد. ونقول، لقد أثبت هذا القول نهاية عصر الاقتصاد التقليدي بمذهبه ونظامه وعلمه، فإذا كان مثل وارش لا يملك فهماً كاملاً لكيفية عمل الاقتصاد وهو يتربع على أعلى كرسي مهني في أكبر دولة في العالم ويدير دفة الاقتصاد العالمي، فلا بد للعالم من التوقف عند الاقتصاد الإسلامي بمذهبه ونظامه وعلمه، وقفة موضوعية عادلة، والمستفيد سيكون العالم بأسره وليس العالم الإسلامي.

يعلم الجميع أن السياسة النقدية هي جزء من السياسة المالية، رغم محاولات الاقتصاد التقليدي عزلهما عن بعضهما بل وبتميز السياسة النقدية باستقلالية مزعومة لإبقائها ضمن دائرة المؤسسات النقدية الدولية فتكون عامل تأثير قابل للتحكم به، وما محاولات خروج بعض الدول كتركيا عن هذه القاعدة إلا مثلاً، أفشله النظام العالمي.

<sup>1</sup> CNN Business Arabic 13 Sep 2026

لذلك نحن أمام سياسة مالية وسياسة اقتصادية، وتبقى الأولى هي اللبنة الأساسية التي لا يمكن تجاوزها، فما يهم إن قرر وزير الاقتصاد شيئاً، ثم أردف وزير المالية (أو الخزانة) بالقول: ليس معي سيولة أو ليس لدي أي رصيد، وبالنتيجة، سريان قول وزير المالية. وهذا مشابه إلى قرارات مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي عندما يقابله قول المدير المالي ليس معنا سيولة أو ليس عندنا مخصصات، فتصطدم القرارات بحائط صد يصعب تجاوزه.

والسياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي تتألف من سياستين، واحدة تخص الحكومة، والثانية تخص الناس، الأولى يمثلها بيت مال المسلمين أو وزارة الخزانة ولها مواردها المخصصة ومنها يُصرف للشأن العام ولإدارته، والثانية يمثلها بيت مال الزكاة ولها موارد مخصصة ومصارف محددة. وبذلك لا تختلط الأوراق، ولا يتحمل الناس عبء أخطاء الحكومة وتوسعاتها الصحيحة أو غير الصحيحة.

إن هذا النظام يقوم على نظرية الإيرادات، بالفقر والبطالة موجودان دوماً والزكاة أيضاً موجودة دوماً، وهي تمويل مستدام، وكما جاز يعرف جاره إن كان فقيراً أو مسكيناً، بينما يصعب ذلك على الحكومة ومن يعينها، حتى لو اضطرت للاستبيان والتقصي فترسل لجانها الاجتماعية للسؤال عن المستحق من جيرانه وليس من غيرهم.

وبانتشار الجمعيات الخيرية ودراساتها الاجتماعية (حالة سورية)، يمكن معرفة الفقراء والمساكين بدقة متناهية إضافة لابن السبيل وللغارمين وغيرهم من مصارف الزكاة، ويكون ذلك بشكل علمي وواقعي، وقد طلب رسول الله صلى الله عليه وسلم من أصحابه: **(أحصوا لي من تلفظ بالإسلام)**، ولم يقل قوموا بعد من تلفظ بالإسلام لأن الإحصاء غير العد. ويتكامل دور بيت مال الزكاة مع ما تفعله الجمعيات الخيرية لسد حاجة المحتاجين للقضاء على الفقر أولاً ثم البطالة ثانياً. ويكون ذلك خلال فترة زمنية وجيزة، وهذا مثبت رياضياً كما أنه حصل حقيقة في زمن العمرين رضي الله عنهما وشهد التاريخ ذلك. وبقيام مؤسسة الوقف، يتم تدبر باقي حاجات فئات المجتمع، فالزكاة تسد ضروريات الناس والوقف يسد حاجاتهم.

ولا يستطيع مسؤول حكومي أن يتعدى على هذه المصادر المالية فهي تعمل مستقلة عن بيت مال المسلمين مع بقاء خطوط تواصل وقنوات توزيع بين المؤسسات الثلاثة، فتكون متكافلة كما هو حال الناس في تكافلهم.

ثم إن الاقتصاد الإسلامي، ينهى عن التوسع بالديون، ويحرم الربا لما فيها من ظلم، ويحرم الضرائب لما فيها من اعتداء على أموال الناس، وقد توعدت الشريعة الإسلامية بعقوبات زاجرة تطال رأس الهرم الإداري إلى أدناه فكلهم مخطئون مذنبون أمام الله في حق الناس، إن قاربوا هذه الخبائث.

لذلك نقول: نحن العاملون في الاقتصاد الإسلامي نعلم يقيناً كيفية عمل الاقتصاد، وأن اللعبة تُدار من الفيدرالي الأمريكي منذ عام ١٩١١ م، ومن المناداة باستقلاليتها، ومن المؤسسات النقدية العالمية، وآخر مثاله؛ ضغط بيسنت وزير الخزانة الأمريكية على اليابان لرفع سعر الفائدة إلى ١.٢٥٪ لأول مرة من ٣١ عاماً.

حماة (حماها الله) ٢ ربيع الثاني ١٤٤٨ هـ الموافق ١٧ إيلول / سبتمبر ٢٠٢٦ م

## سوق السندات يثور<sup>1</sup>: عوائد الخزنة ترتفع بشكل حاد عبر جميع الآجال

عائد السندات لأجل ١٠ سنوات يقرب من ٥٪، وعائد ٣٠ سنة عند ٥,٣٧٪

### Wolf Richter

الكثير من الأمور السيئة في آن واحد، يعلوها وعد ترامب بـ ١,٣٥ تريليون دولار من "المال المجاني"، بواقع ٥٠٠٠ دولار لكل أمريكي بالغ، في أسوأ توقيت ممكن.

كان سوق السندات يستوعب سلسلة من المشاكل الحادة، وكانت عوائد سندات الخزنة طويلة الأجل ترتفع بالفعل. وعلى رأس هذه المشاكل: التضخم يرفض العودة إلى القمقم ويصبح أكثر سوءاً؛ والعجز المالي – المتوقع عند ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٢٦ للسنة الرابعة على التوالي رغم اقتصاد متنامٍ – يحتاج إلى تمويل عبر بيع ديون جديدة بقيمة تريليون دولار كل ٣-٥ أشهر. لذا فإن الوضع محفوف بالمخاطر، ولإدارة هذا الدين في ظل هذه الظروف يتطلب يداً ثابتة ومتأنية في وزارة الخزنة والبيت الأبيض. لكن بدلاً من ذلك، لدينا في الخزنة مدير صندوق تحوط يلعب في كازينو العملات يوماً – "أنا البيت الآن"، كما قال – وساحراً في اليوم التالي، يسلينا بعروضه الخداعية لدفع العوائد للانخفاض، مثل العرض الخداعي حول عمليات إعادة شراء سندات الخزنة.

وإنصافاً له، تحدث بيسنت أيضاً عن التركيز على "الانضباط المالي" قبل بضعة أسابيع، وكانوا سيعملون على شيء ما، وكانوا سيبتكرون شيئاً ما في غضون أسبوع أو نحو ذلك، لكن ذلك أجهض، والآن أي حديث عن الانضباط المالي سيتعين أن ينتظر حتى بعد انتخابات التجديد النصفية. لكن ذلك الجهد نحو الانضباط المالي مُحي تماماً بكلمات قليلة من الرئيس ترامب. في خطابه أمس في المؤتمر الجمهوري في دالاس، وعد بـ ٥٠٠٠ دولار لكل أمريكي بالغ "إذا فاز الجمهوريون" في انتخابات التجديد النصفية وبقوا مسيطرين على الكونغرس.

لذا دعونا نقوم ببعض الحسابات هنا. هناك ٢٦٩.٧٦ مليون بالغ (١٨ عاماً وأكثر) في الولايات المتحدة، وفقاً لأحدث تقديرات مكتب الإحصاء. لذا تابعوا معي للحظة. يفوز الجمهوريون وبقون مسيطرين

<sup>1</sup> Wolf Richter, Bond Market Has a Cow, Treasury Yields Spike across the Board, 10-Year Yield near 5%, 30-Year Yield at 5.37%, Sep 10, 2026, [Link](#)

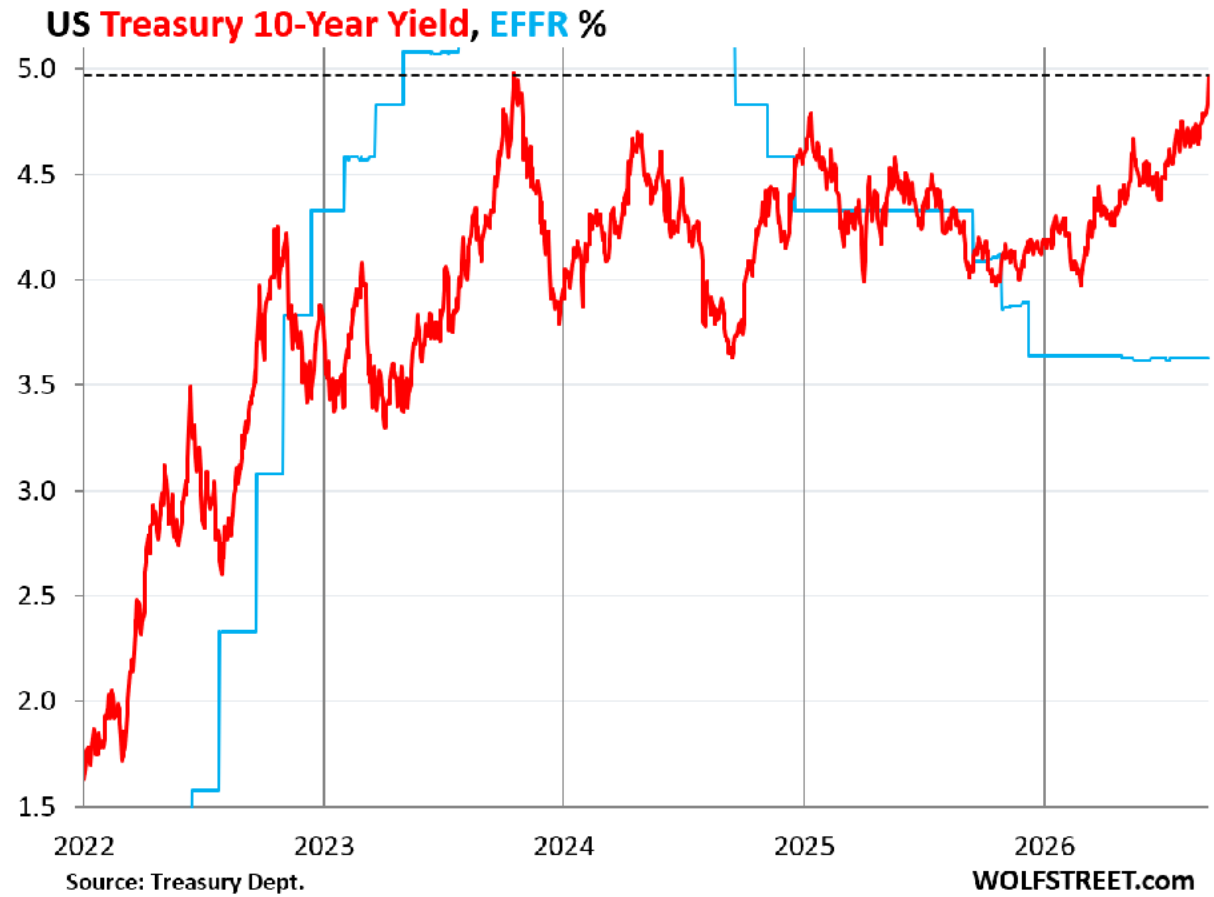
على الكونغرس، وتستحق الفاتورة: ٥٠٠٠ دولار لكل من ٢٦٩.٧٦ مليون بالغ، لذا فإن فاتورة ذلك هي، لنر، حسناً، ١.٣٥ تريليون دولار بحرف التاء الذي لا تملكه الحكومة الأمريكية وتحتاج إلى اقتراضه. إذن بالفعل، تحتاج الحكومة إلى بيع تريليون دولار من الديون الجديدة كل ٣-٥ أشهر فقط لتمويل العجز الحالي. والآن فوق ذلك، سيتعين عليها بيع ١.٣٥ تريليون دولار من الديون الجديدة الإضافية لتمويل "عائد ترامب" هذا. سوق السندات - المشترون والبائعون في سوق السندات، والمستثمرون الجالسون على السياج في انتظار الشراء عندما ترتفع العوائد بما فيه الكفاية - يمكنهم إجراء هذه الحسابات أيضاً. وقد فعلوا ذلك.

بالإضافة إلى ذلك، يفكر سوق السندات: انتظر لحظة، تلك الـ ٥٠٠٠ دولار مثل جميع شيكات التحفيز الثلاثة الخاصة بكوفيد مجتمعة، دفعة واحدة. عندما يكون المال مجانياً، تصبح الأسعار بلا معنى. سيدفع الناس أي شيء. والبائعون يستجيبون لهم. وينطلق التضخم. كل هذا المال المجاني الذي طرحته الحكومة، أولاً في عهد ترامب ثم في عهد بايدن، ساعد في إشعال أسوأ تضخم منذ ٤٠ عاماً، وسُحق حاملو السندات بخسارة القوة الشرائية وانهيار القيمة السوقية، والآن يريد ترامب أن يعزز (سيرك) تضخم المال المجاني مرة أخرى؟

لذا يفكر المشترون والبائعون في سوق السندات: قد يفجر ترامب سوق السندات، ويضحي به على مذبح انتخابات التجديد النصفي. وأراد المشترون أن يدفع لهم مقابل هذه المخاطرة، وحاول البائعون التخلص من حيازاتهم، ونتيجة لذلك، انخفضت أسعار سندات الخزنة، وارتفعت العوائد بشكل حاد عبر جميع الآجال اليوم، فوق الزيادات التي حدثت أمس.

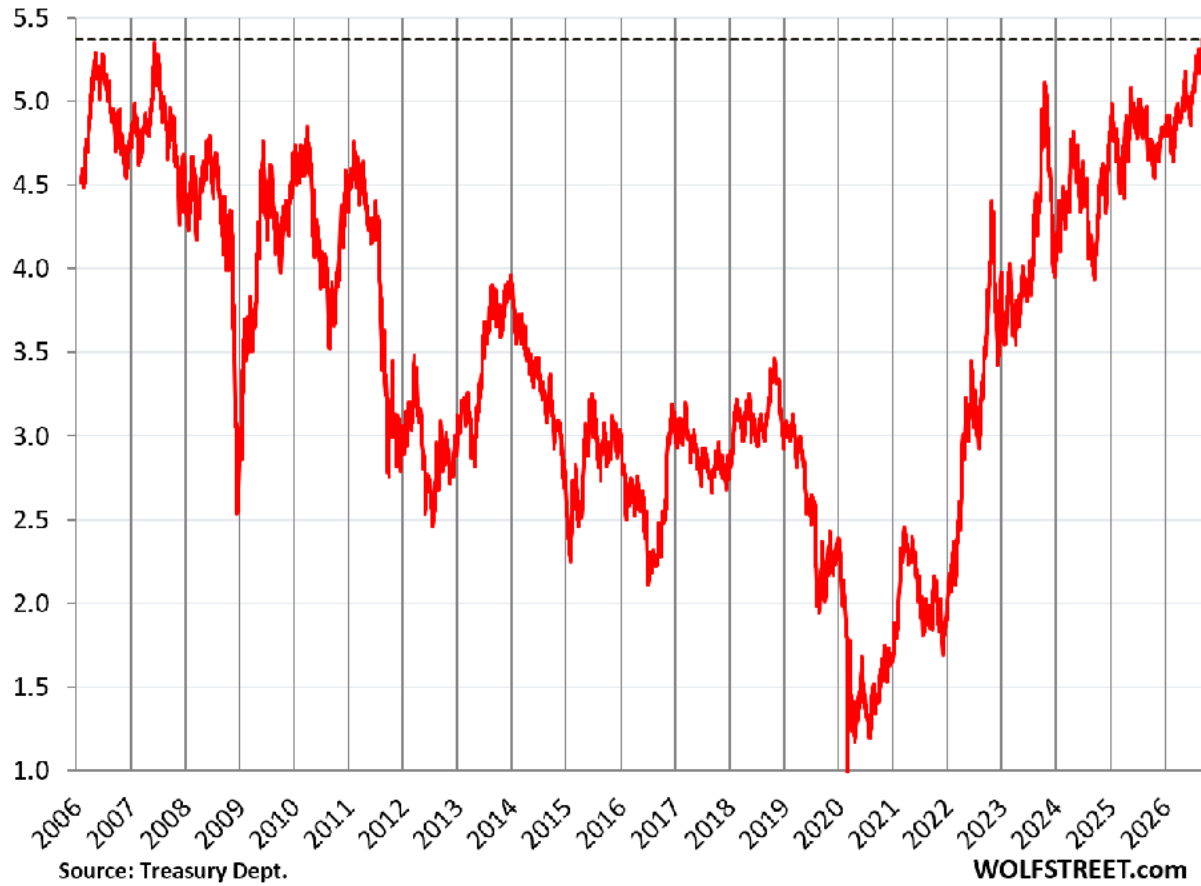
ارتفع عائد سندات الخزنة لأجل ١٠ سنوات بمقدار ١٤ نقطة أساس اليوم وبمقدار ١٩ نقطة أساس حتى الآن هذا الأسبوع، ليصل إلى ٤.٩٧٪ في الوقت الحالي، وهو أعلى مستوى منذ أعلى مستوى داخل اليوم في ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٣، عندما تجاوز ٥٪ لفترة وجيزة. وقبل ذلك، كان أعلى مستوى منذ يوليو ٢٠٠٧. هذه قفزة مهيبة حقاً. تخلق قفزات العوائد طلباً من خلال جذب المستثمرين بعيداً عن السياج. وعادةً، تكون هذه نهاية قفزة العوائد، على الأقل لفترة من الوقت. ويبدو أن المشتريين سيبدؤون في الخروج بأعداد غفيرة ويشترون ويدفعون العائد للانخفاض مرة أخرى. هذا ما حدث آخر مرة عندما وصل إلى ٥٪ في ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٣. لكن إذا أبقت الفوضى وعدم اليقين المفرطة المزيد من المستثمرين على

السياج للمشاهدة من مسافة آمنة، فقد يستمر العائد في الارتفاع. أسواق السندات الهابطة وحشية ويمكن أن تستمر لفترة طويلة. تعلم المستثمرون بالطريقة الصعبة أن يكونوا حذرين. ٥٪ قادمون؟



قفز عائد سندات الخزانة لأجل ٣٠ عاماً بمقدار ٩ نقاط أساس اليوم إلى ٥.٣٧٪، وهو أعلى مستوى منذ يوليو ٢٠٠٤، بعد أن تجاوز قمة يونيو ٢٠٠٧ (٥.٣٥٪). في مزاد سندات الخزانة لأجل ٣٠ عاماً هذا الصباح، تطلب الأمر عائداً بنسبة ٥.٣٠٨٪ لتتمكن الحكومة من بيع ٢٢ مليار دولار من سندات ٣٠ عاماً، وهو أعلى عائد مزاد منذ أغسطس ٢٠٠١. في السوق الثانوية، استمرت العوائد بعد ذلك في الارتفاع. كان هناك طلب قوي في المزاد لأن العوائد الأعلى تجذب الطلب، لكن ذلك كان العائد الذي تطلبه لبيع كامل الـ ٢٢ مليار دولار من السندات.

## US Treasury 30-Year Yield, %



قد تبدو العوائد الحالية جذابة في فراغ، بعد ١٤ عاماً من القمع المالي، وهي تحفز المستثمرين على النزول من السياج. لكن بالنسبة لهذا المراقب، فإن تلك العوائد طويلة الأجل عادت للتو إلى نطاق طبيعي، بعد ١٤ عاماً من القمع المالي. التضخم مرتفع، ويبدو أن الاحتياطي الفيدرالي غير راغب في معالجته، لكنه يبدو مرتاحاً له في نطاق ٣٪ إلى ٥٪ كوسيلة لإدارة الدين (على نظرية ترك الاقتصاد يسخن). الوضع المالي للحكومة محفوف بالمخاطر، والكونغرس غير راغب في التعامل معه، والبيت الأبيض يبذل قصارى جهده لجعله أسوأ. قد يثير سوق السندات نوبة غضب حقيقية إذا شعر المشترون والبائعون بالتوتر بشأن التضخم، وإدارة الديون على طريقة الكازينو، وحجم طوفان العرض الناتج عن العجز المالي المروع، والمنحنيات المفاجئة التي ترميها الإدارة على سوق السندات. بالنسبة لهذا المراقب، تتطلب تلك المخاطر عائداً أعلى بكثير لجعل سندات الخزنة طويلة الأجل جذابة.

# نظام الاقتصاد الإسلامي ودور الهجرة النبوية في تأسيسه / ١

مفهوم ونشأة، تطوره وتطبيقه

د. عبد الفتاح ثابت ناصر احمد

أستاذ الإدارة والاقتصاد المشارك

كلية مجتمع "الهجر" القبيطة - لحج - الجمهورية اليمنية

الحلقة ( ١ : ٣ )

تناول هذا البحث المختصر المتواضع نظام الاقتصاد الإسلامي، مفهومه، بداية ظهوره، مساهمة الهجرة النبوية في ترسيخه وانتشاره وتطبيقه، وتطرق البحث إلى الفوائد والعوائد الكبيرة والكثيرة لنظام الاقتصاد الإسلامي، الذي ساهم إلى حد كبير في محاربة الفقر وتحسين حياة الفرد والمجتمعات الإسلامية، من خلال تطبيق مبادئ السنة والشريعة الإسلامية في تعاملاته وأجراءاته، ووضع اللبنة الأولى لنظام اقتصادي متين وقوي يقوم على أساس العدل والتكامل والمساواة وحسن التعامل والاخلاق، وأوضح البحث استفادة الدول والمجتمعات غير الإسلامية من تطبيق نظام الاقتصاد الإسلامي في المجالات المختلفة والتعاملات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والمصرفية والصناعية والتجارية وغيرها من المجالات التي كان للنظام الاقتصادي الإسلامي دور كبير في تطويرها وتفادي كثير من المشكلات التي كانت ستواجه الأنظمة الاقتصادية التقليدية الأخرى.

تطرق البحث حول موضوع النظام الاقتصادي الإسلامي، مفهومه، وتاريخ تطوره، ومساهمة الهجرة النبوية في تأسيسه وترسيخه وتطوره، ومجالات تطبيقه في الحياة التعاملية بين افراد المجتمع، وأيضا مساهمة هذا النظام في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية مثل محاربة الفقر والغش وتحسين مستوى الحياة للمجتمع.

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث هذا في التعرف على الأهمية الكبرى من النظام الاقتصادي الإسلامي، والفوائد الكبيرة والكثيرة التي يحصل عليها الفرد والمجتمع الإسلامي من خلال تطبيقات وقواعد هذا النظام التي تعود بالمنفعة الكبرى على المسلم في مختلف جوانب الحياة.

أهداف البحث :

يهدف البحث هذا إلى إعطاء مفاهيم نظرية عن النظام الاقتصادي الإسلامي، بالإضافة إلى توضيح الإيجابيات والفوائد الكثيرة، التي تعود بالنفع على الفرد والمجتمع الإسلامي، بالإضافة إلى الفائدة الكبيرة من تطبيقاته في مجالات متعددة ومختلفة للبلدان والمجتمعات غير الإسلامية.

#### منهجية البحث :

اعتمدت في كتابة البحث المختصر هذا على المقالات والبحوث المنشورة في المواقع الالكترونية، والكتب الخاصة بموضوع النظام الاقتصادي الإسلامي، مفهومه، تأسيسه وتطوره، وإيجابياته ومجالات تطبيقه وقواعد تنظيمه، وتم الاستعانة بالمنهج الاستقرائي بهدف الوقوف على بعض الباحثين في هذا الموضوع والخروج بالنتائج والتوصيات تناسب والتطورات الجارية والحديثة المعاصرة التي يعيشها العالم بأسرة.

#### خطة البحث :

نتيجة للأهمية العلمية للبحث تم تقسيمة على النحو الآتي :

المبحث الأول : مفهوم نظام الاقتصاد الإسلامي، ونشأته، ودور الهجرة النبوية في تأسيسه وتطويره وانتشاره.

المبحث الثاني : أركان، وأهداف، وخصائص، وأدوات، ومبادئ وأسس نظام الاقتصاد الإسلامي.

المبحث الثالث : أبرز أخلاقيات نظام الاقتصاد الإسلامي، وتطبيقاته، والفرق بينه وبين النظام الاقتصادي الرأسمالي.

المبحث الرابع : الإنماء الاقتصادي للدول المسلمة، وأهم جوانب وضروريات الاقتصاد الإسلامي، والعقيدة في الاقتصاد الإسلامي، الاقتصاد الإسلامي في القرن الواحد والعشرين تحديات وفرص ومستقبله.

الخاتمة – النتائج – التوصيات والمصادر والمراجع

المبحث الأول : مفهوم ونشأة وتطوير نظام الاقتصاد الإسلامي ودور الهجرة النبوية في تأسيسه

#### وانتشاره

#### المطلب الأول : مفهوم نظام الاقتصاد الإسلامي :

– هو مجموعة المبادئ والأصول الاقتصادية التي تحكم النشاط الاقتصادي للدولة الإسلامية التي وردت في نصوص القرآن والسنة النبوية، والتي يمكن تطبيقها بما يتلائم مع ظروف الزمان والمكان. ويعالج الاقتصاد الإسلامي مشاكل المجتمع الاقتصادية وفق المنظور الإسلامي للحياة. ومن هذا التعريف

يتضح أن الأصول ومبادئ الاقتصاد الإسلامية التي وردت في القرآن والسنة النبوية، هي أصول لا تقبل التعديل لأنها صالحة لكل زمان ومكان بصرف النظر عن تغير الظروف مثل الزكاة<sup>(1)</sup>.

– هو نظام مستقل وضع بهدي من الله عز وجل وفقاً لتعاليمه وهو ما يميزه عن الأنظمة الاقتصادية الأخرى، وهو ليس مجرد مبادئ وقواعد نظرية غير قابلة للتطبيق، وإنما هو نظام قابل للحياة والممارسة الفعلية من خلال مؤسسات وأجهزة تجسد هذه المبادئ<sup>(2)</sup>.

– أسلوب اقتصادي مُعتمد على الإسلام في استخدام الموارد من أجل توفير حاجات الناس. ويُعرف نظام الاقتصاد الإسلامي أيضاً بأنه نظام مُرتبط بالعقيدة والأخلاق الإسلامية، يحتوي على مجموعة من الإرشادات التي تسهم في التحكم بالسلوك الاقتصادي؛ وتحديدًا في مجالات الادّخار والإنفاق.

من التعريفات الأخرى لنظام الاقتصاد الإسلامي أنه مجموعة القواعد التي تعتمد على أصول العقيدة الإسلامية؛ وهي القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة والاجتهاد الفقهي، وتهتم جميعها في متابعة الأعمال الاقتصادية ضمن البيئة الاجتماعية<sup>(3)</sup>.

– هو ذلك الفرع من المعرفة الذي يساعد على تحقيق رفاهة الإنسان من خلال تخصيص وتوزيع الموارد النادرة بما ينسجم مع التعاليم الإسلامية، وبدون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى تكبيل حرية الفرد أو إيجاد اختلالات مستمرة سواء في الاقتصاد الكلي أو البيئة<sup>(4)</sup>.

– هو نظام له ذاتيته المميزة والتي تختلف في كثير من الجوانب عن النظم الاقتصادية الوضعية سواء أكانت رأسمالية أو اشتراكية فهو نظام يقوم على أسس مستنبطة من شرع الله تبارك وتعالى؛ الذي يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير، ولذلك فهو نظام دائم؛ لأن مصدره هو الشريعة الإسلامية، أما الأنظمة الاقتصادية الوضعية فهي تقوم على أسس من وضع البشر المخلوق؛ الذي لا يعلم ماذا يكسب غداً ولا يعلم بأي أرض يموت<sup>(5)</sup>.

(1) ويكيبيديا

(2) مصطفى، كامل، مدونة بعنوان: خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي وأهدافه، على موقع: اقتصاديو العرب، تاريخ: 20 أبريل 2021م

(3) صبحي، محمد، مدونة بعنوان: مفهوم الاقتصاد الإسلامي، على موقع موضوع كوم، تاريخ: 6 يونيو 2022م

(4) عبد الرزاق، ورقية، مداخل بعنوان: التطور المصطلحي في الاقتصاد الإسلامي، المؤتمر العلمي السابع للاقتصاد الإسلامي، جامعه الملك عبد العزيز، السعودية، 30 أبريل 2008.

(5) عدنان، ابو عودة، مدونة بعنوان: الاقتصاد الإسلامي ومعوقات النظم الاقتصادية الأخرى، على موقع الوطن، تاريخ: 19 أكتوبر 2018

- في هذا الإطار، يُقدّم الفنجري تعريفاً واضحاً للاقتصاد الإسلامي، ويضع إطاراً لمبادئه الأساسية. فالاقتصاد الإسلامي، بحسب الكاتب، هو نظام اقتصادي يقوم على مجموعة من القواعد التي تستمد أساسها من القرآن الكريم والسنة النبوية، ويهدف إلى تحقيق التوازن بين متطلبات الروح والجسد، وإقامة العدل الاجتماعي. إذ يرفض الاقتصاد الإسلامي، كمثال، مبدأ الربا الذي يُعتبر أساساً في الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية، ويضع بدلاً منه مبادئ مثل الزكاة والوقف لتحقيق التوزيع العادل للثروة<sup>(1)</sup>.
- هو مجموعة المبادئ والأصول التي تحكم الأنشطة وتنظم القضايا الاقتصادية وفقاً للمنظور الإسلامي، ويرتكز الاقتصاد الإسلامي على العقيدة والأخلاق الإسلامية، والتي تبلورت كمبادئ وقيم واعتمدت كأسلوب حياة لدى المسلمين<sup>(2)</sup>.
- هو "علم يبحث في كل ما يتعلق بالثروة والمال والتكسب والتملك والإنفاق، ومسائل الإنتاج والاستثمار، ومسائل الانتفاع والخدمات، ومسائل التوفير والادخار، ومسائل الغنى والفقر في ضوء الأصول الشرعية، والقواعد الكلية، والمنظومة القيمية في الإسلام"<sup>(3)</sup>.
- يعرف نظام الاقتصاد الإسلامي بالسلوك الإسلامي الذي انبثق من العقيدة والأخلاق الإسلامية في استخدام الموارد المادية لإشباع الحاجات الإنسانية<sup>(4)</sup>.
- بأنه "مجموعة القواعد المنبثقة من الأصول الإسلامية (القرآن والسنة، والاجتهاد الفقهي الاقتصادي) التي تعتنى بالمعاملات الاقتصادية داخل المجتمع".
- وهناك تعريف آخر بأنه "مجموعة الأهداف والقواعد والمؤسسات التي يفضل المجتمع مراعاتها في حياته المعيشية". وهذا يصدق على كل نظام، بيد أن النظام الإسلامي فيه جوانب أساسية أتى بها الوحي ونصت عليها الشريعة الإلهية في القرآن والسنة، وفيه جوانب أخرى يتوصل إليها بالاجتهاد الإنساني المعتمد على ما يستنتجه العلماء من الشريعة، أو ما يستنتجه العلماء مما عرفه الإنسان من السنن والطبائع التي أودعها الله في الكون والإنسان<sup>(5)</sup>.

(1) الفنجري، محمد شوقي، (1994) الوجيز في الاقتصاد الإسلامي، دار الشروق، القاهرة  
 (2) منشور بعنوان: الاقتصاد الإسلامي، على موقع الإمارات، 2024، الإمارات العربية المتحدة  
 (3) عضيبات، صفوان، مدونة بعنوان: الاقتصاد الإسلامي، على وقع دار الافتاء العام، تاريخ: 17 أبريل 2024  
 (4) فريق الموقع، مدونة بعنوان: تعريف نظام الاقتصاد الإسلامي، على موقع: البورصة كوم تاريخ: 25 نوفمبر 2024  
 (5) الصاوي، عبدا لحافظ، مدونة بعنوان: مفاهيم خاطئة بشأن الاقتصاد الإسلامي على موقع: جريدة البورصة الاقتصادية المصرية، تاريخ: 14 أكتوبر 2025

والنظام الاقتصادي الإسلامي : هو السلوك الاقتصادي الإسلامي الذي ينبثق من العقيدة والأخلاق الإسلامية في استخدام الموارد المادية والاقتصادية لإشباع الحاجات الإنسانية<sup>(1)</sup>.

– هو العلم الذي يبحث في كيفية إدارة واستغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإنتاج ما يمكن إنتاجه من السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسان<sup>(2)</sup>.

يعرف نظام الاقتصاد الإسلامي بالسلوك الإسلامي الذي انبثق من العقيدة والأخلاق الإسلامية في استخدام الموارد المادية لإشباع الحاجات الإنسانية<sup>(3)</sup>.

### المطلب الثاني : نشأة النظام الاقتصادي الإسلامي :

تناول الإسلام حياة البشر في مختلف نواحيها سواء أكانت روحية أم مادية، فلم يقتصر الإسلام على مجرد العقائد، والهداية الروحية في الوقت الذي لم يغفلها؛ فهو الدين الخاتم الكامل لا يقتصر على شأن دون آخر، وإنما جاء بتوجيه عام سياسي، واجتماعي، واقتصادي، وهذا ما يعبر عنه بمصطلح الإسلام دين ودنيا، أو أنه عقيدة وشريعة، أو أنه صالح لكل زمان ومكان بل لن يصلح الزمان والمكان إلا بالإسلام<sup>(4)</sup>.

. وبما أن الإسلام جاء بمنهج شامل لعلاج كل المشاكل والأزمات، وعلى رأسها المشاكل الاقتصادية، والتي كانت محدودة في الصدر الأول من الإسلام، وذلك؛ لفقر البيئة، وتواضع الأنشطة الاقتصادية كالرعي والتجارة، بالإضافة لقوة الوازع الديني في النفوس، فلا تجد غشاً، ولا تدليساً، ولا غبناً، ولا احتكاراً. ثم لما توسعت المعاملات بين الناس وازدهرت التجارة والصناعة، وانفتحت المجتمعات والدول على بعضها البعض، وضعف الوازع الديني، والإيمان بالله، وظهور الحيل والخديعة في معاملات الناس؛ استجدت قضايا اقتصادية تختلف تماماً عما عاشه سلف الأمة كالشركات الحديثة، وبيع الأسهم، والبورصات، والمعاملات المصرفية، وغيرها، إضافة إلى الحاجة لضبط معاملات الناس وعقودهم؛ لكي لا تفضي إلى النزاع والخلاف؛ مما أدى إلى اهتمام العلماء بدراسة هذا العلم، وبحث قضاياها، ومعالجة مشكلاته.

(1) فريق العمل، مدونة بعنوان: تعريف نظام الاقتصاد المصري، على موقع البورصة الاقتصادية المصرية، تاريخ: 26 نوفمبر 2014

(2) نور الدين، اسعد مدونة، بعنوان: خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي، على موقع: اقتصاديو العرب، تاريخ: 30 أبريل 202

(3) السيد، مها، مدونة بعنوان تعريف نظام الاقتصاد الإسلامي، على موقع البورصة كزم، تاريخ: 25 نوفمبر 2014

(4) (مصدر سابق) الفنجري، محمد شوقي

وفي بداية القرن العشرين ظهرت مذاهبٌ اقتصاديةٌ بثَّتها دولٌ عظمى تريد الثروة واستعمار خيرات الشعوب، وأشهرها النظام الرأسمالي، والنظام الاشتراكي، أما النظام الإسلامي فقد ضعف بسبب هيمنة الدول الأجنبية على بلاد المسلمين، وإقصائهم للشريعة الإسلامية من التطبيق والتحكيم في شؤون الحياة. "فلم يظهر الاقتصاد الإسلامي كعلم إلَّا في أواخر القرن الرابع عشر الهجري، أو في النصف الثاني من القرن العشرين، وكانت الرغبة في إقامة نظام اقتصادي عصري يحفظ هوية الأقطار الإسلامية، ويحقق مصالحها وقوتها إثر انهيار الدولة العثمانية، ومن هنا نشأ علم الاقتصاد الإسلامي كعلم مستقل اهتم فيه الباحثون بتأليف الكتب، ونشر الأبحاث، ومناقشة الأفكار؛ ليتبلور لنا مصطلح علم الاقتصاد الإسلامي<sup>(1)</sup>."

### المطلب الثالث : الهجرة النبوية وتأسيس النظام الاقتصادي الإسلامي :

مثَّلت الهجرة النبوية الحدث الهام لتأسيس نظام اقتصادي للدولة الإسلامية الوليدة، وبرزت لنا بكل وضوح قواعد هذا النظام، وآلياته، ومؤسساته، وأولويات أهدافه، والسياسات الاقتصادية المتبعة فيه، والتي تنطلق من قواعد هذا النظام الاقتصادي وهي :

#### تحقيق الكفاية لكل مسلم غاية النظام الاقتصادي النبوي في المدينة

قد بيَّنت لنا السنة النبوية وسيرة النبي صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة إلى المدينة أنه صلى الله عليه وسلم يبادر مبكراً إلى تأسيس قواعد النظام الاقتصادي وبناء مؤسساته وتوظيف آلياته لتنظيم الأوضاع الاقتصادية في المدينة المنورة، فوجدنا بياناً واضحاً لأولوية أهداف النظام الاقتصادي في العهد النبوي في المدينة المنورة، في توفير الكفاية لكل فرد في الأمة، من خلال نظام المؤاخاة، فقد آخى النبي صلى الله عليه وسلم بين المهاجرين والأنصار، وبالتالي حقق كفاية العيش للمهاجرين، وعلينا أن نلاحظ أن هذا النظام التكافلي نظام مبتكر غير مسبوق في التاريخ البشري، ولقد ضرب الأنصار أروع الأمثلة في تجسيد معاني هذا النظام والوصول به إلى أعلى درجات البذل. أي: تحقيق أعلى مستويات التضامن بتقديم المشاركة الكاملة في الأموال والإقامة للمهاجرين الوافدين، وهذه نقطة سوف نتناولها فيما بعد، وهي مسألة: فاعلية النظام الاقتصادي في تحقيق أهدافه، فالمعروف عن كل النظم الاقتصادية الوضعية أنه توجد لديها

(1) عبد الرحمن، يسري احمد، (2000)، الاقتصاد الإسلامي بين منهجية البحث وإمكانية التطبيق، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، ط2، ص15

فجوة دائماً بين الأهداف المنتقاة ومستوى تحقيق هذه الأهداف، بينما نجد أن الأنصار قد حققوا في نظام المؤاخاة أعلى مستوى ممكن من الأداء.

#### إقامة السوق الإسلامية في المدينة المنورة

لقد بادر النبي صلى الله عليه وسلم في أيامه الأولى في المدينة المنورة إلى تأسيس آلية تنسيق النشاط الاقتصادي، وهي السوق، حيث قام سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بتحديد موضع للسوق قريباً من المسجد النبوي، كما وضع قواعده وضوابطه فيما بينه من أحكام للسوق، ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل إنه صلى الله عليه وسلم أولى هذه السوق عناية كاملة، فكان يتفقدُها بعد صلاة الفجر في مسجده، ويحدّر من الغش في صفقاتها ويختبر جودة السلع بنفسه، بل قد عَيَّن أماكن لتجارة بعض أصناف السلع من الحبوب ومنتجات الألبان والملابس والجلود... إلخ، فازدهرت هذه السوق، ووجد فيها بعض المهاجرين كعبد الرحمن بن عوف، وعثمان بن عفان، وغيرهم فرصة عظيمة للتجارة، فربحوا وحقّقوا ثروةً استغنوا بها عن العيش في ظل نظام المؤاخاة، وقد أكّدت كُتُب التاريخ أن سوق المدينة المنورة في تلك الفترة أصبح من أبرز الأسواق الاقتصادية في الجزيرة العربية.

#### إنشاء مؤسسات اقتصادية ومالية جديدة: مؤسسة الزكاة، ومؤسسة بيت المال

إضافة إلى مؤسسة السوق، فقد ابتكر الإسلام وطبّق ذلك النبي صلى الله عليه وسلم، أهم مؤسستين عرفهما تاريخ الإسلام وهما: مؤسسة الزكاة، ومؤسسة بيت المال.

وتعد مؤسسة الزكاة هي المؤسسة التي تختصُّ بتحقيق الكفاية لكل فرد في الأمة بشكل دائم ومستقرّ، نعم كان نظام المؤاخاة فاعلاً في القضاء على الفقر في وقته، ولكنه كان نظاماً مؤقتاً لعلاج مشكلة الفقر بشكل عاجل سريع ومؤقت، بينما الزكاة هي مؤسسة القضاء على الفقر في البلاد بشكل أبدي، وتتميز مؤسسة الزكاة بوضوح القواعد الضابطة لطبيعة مواردها وتحديد المستحقين لمصارفها، وسعر الزكاة المستحق على المال الخاضع للزكاة وشروط خضوعه للزكاة، بل وكذلك أسس توزيع الزكاة مكاناً وقدرًا، ومرونة هذا المقدار بتغير متطلبات وظروف الحياة، وأيضاً مرونة تحصيل الموارد، وذلك بجواز تعجيل تحصيلها عن سنوات مقبلة.

أما مؤسسة بيت المال، فقد أوجدت أول مؤسسة في التاريخ الاقتصادي تحدّد الفصل بين ملكية مال الحاكم وملكية أموال الدولة، في ضوابط محددة وأحكام واضحة، وقد كان الأمر قبل الإسلام في دول

أخرى مثل فارس والروم أن الحاكم يملك كل شيء ويتصرف في كل شيء بمفرده دون مراجعة من أحد، بينما قام بيت مال المسلمين في المدينة المنورة على أسس وقواعد نُظِمَ تحصيل محدّدة، إلى جانب قواعد متعددة للصرف والتوزيع، لدرجة أن المسلمين قد وضعوا نظريات علمية للمحاسبة تطبق على بيت مال المسلمين.

#### تعدد أنواع الملكية في النظام الاقتصادي النبوي

تعددت نظم وأشكال الملكية في المجتمع الإسلامي منذ تقرير النظام الاقتصادي الإسلامي بدخول النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة، وساعد هذا التميز في تلبية الحوافز الفردية مع تقرير الملكية الفردية، وتغطية الالتزامات المختلفة للدولة من خلال تقرير ملكية الدولة، وتحقيق الضمان الاجتماعي بتقرير الملكية العامة، كل ذلك في تناسق وتكامل على تحقيق أهداف هذا النظام، وتشتمل نظم الملكية في الإسلام على ما يلي:

- الملكية الخاصة، فقد اشتمل هذا النظام على الملكية الخاصة، ووضع قواعد حمايتها ومنع الاعتداء عليها، ووسع دائرة كسبها في الإحياء والإقطاع... إلخ.
  - كما قرّر ما يُسمّى بملكية الدولة، ممثلة في ملكية بيت المال، وهي ملكية لها مصادرها وتخصّص لإقامة المصالح العامة؛ من طرق، وسدود، وتُرَع وجسور، ورعاية اجتماعية قد لا تغطى بموارد الزكاة... إلخ.
  - إلى جانب الملكية العامة، وهي الأموال العامة التي ينتفع بها كل الناس، مثل الترع والأنهار، والمراعي في الصحراء، والمعادن في باطن الأرض...
- وقد حدد رسول الله صلى الله عليه وسلم قواعد كل نوع من الملكية، وضوابط إنشائه وحمايته والانتفاع به، مما زخرت به كتب السنة النبوية وكتب فقه المعاملات المالية.

#### الحوافز على النشاط الاقتصادي في النظام الاقتصادي النبوي

يُمثّل مبدأ الحوافز قاعدة مهمة من قواعد النظام الاقتصادي بصفة عامة، وقد تميزت الحوافز على النشاط الاقتصادي في الإسلام بأنها حوافز متنوّعة، فتجتمع بين الحوافز المادية وبين الحوافز المعنوية والأدبية، وتجمع كذلك بين الحوافز الدنيوية والحوافز الأخروية، ومثال ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: مَا كَسَبَ الرَّجُلُ

كَسْبًا أَطْيَبَ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ، وَمَا أَنْفَقَ الرَّجُلُ عَلَى نَفْسِهِ وَأَهْلِهِ وَوَلَدِهِ وَخَادِمِهِ، فَهُوَ صَدَقَةٌ<sup>(1)</sup>، فبين هذا الحديث الحافز الأخروي على نشاط اقتصادي خاص فالكسب الذي يكسبه الرجل من عمل يده من العمل الطيب الصالح، وإنفاق عائدته على نفسه وولده صدقة منه، ومثله في الحث على الغني والنفقة: أَيْدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنْ أَيْدِ السُّفْلَى.

وهذا بيان للحافز المعنوي والأدبي في حث المسلمين على التسابق في الفضل، أما الحافز المادي، فيتمثل في طيب الربح الحلال، وأنه أفضل الكسب، كما ورد في أحاديث كثيرة منها حديث ابن عمر وقد سأل النبي صلى الله عليه وسلم: أَيُّ الْكَسْبِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: عَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ، وَكُلُّ بَيْعٍ مَبْرُورٍ<sup>(2)</sup>.

ظهر مما سبق أن النظام الاقتصادي الإسلامي في عصر النبي صلى الله عليه وسلم، تميز بجملته من القواعد الفريدة التي شكّلت نظاماً اقتصادياً متميزاً، حقق أهدافه التي سعى إليها، بكل فاعلية واقتدار، باستعمال الآليات الاقتصادية العملية، وليس بانتظار معجزات خارقة من السماء، فانطلق المسلمون على هدى قواعد هذا النظام، فأسسوا حضارة اقتصادية متميزة، جمع فيها النظام الاقتصادي الإسلامي بين خيرات الدنيا والآخرة، في الوصول إلى الحياة الطيبة للأفراد، وإيجاد الاستقلال التام، وتحقيق الكفاية الذاتية للأمة في حاجاتها الاقتصادية، من خلال سياسات وآليات تنبثق من قواعد نظامها الاقتصادي الذي أسسه رسول الله صلى الله عليه وسلم في المدينة<sup>(3)</sup>.

#### المطلب الرابع: تطور الاقتصاد الإسلامي

شهد الاقتصاد الإسلامي كعلم تطوراً ديناميكياً متسارعاً في النصف الثاني من القرن العشرين، وتعتبر جامعة الأزهر أول من درس الاقتصاد الإسلامي كمادة علمية مستقلة عام ١٩٦١م، ثم تلتها جامعة الملك عبد العزيز عام ١٩٦٤م، ثم جامعة أم درمان في السودان عام ١٩٦٦م، وكان من توصيات مؤتمر علماء المسلمين السابع عام ١٩٧٢م والذي عقد في القاهرة ضرورة تدريس مادة الاقتصاد الإسلامي في جميع جامعات العالم الإسلامي، وشكلت هذه التوصية النواة الأولى لتأسيس أقسام الاقتصاد الإسلامي وانبثاق

(1) أخرجه ابن ماجه في سننه، (٧٢٣/٢) حديث رقم (٢١٣٨) وقال البوصيري في مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه» (٥/٣): إسناده حسن

(2) حديث رقم (١٠٣٣)، كتاب الزكاة باب بيان أن اليد العليا خير من اليد السفلى، أخرجه الطبراني في الأوسط، (٣٣٢/٢) حديث رقم «٢١٤٠» وقال الهيثمي: رجاله ثقات، انظر: «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» (٤/٦١).

(3) فياض، عبد المنعم حسانين، مدونة بعنوان: الهجرة النبوية وتأسيس نظام الاقتصاد الإسلامي في الإسلام، على موقع منتدى البركة، تاريخ 13 مايو 20

المعاهد المتخصصة في الاقتصاد والمصارف الإسلامية خاصة بعد المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي الذي انعقد في مكة المكرمة عام ١٩٧٦م<sup>(١)</sup>.

وعلى أثر تطور علم الاقتصاد الإسلامي تطورت تجربة المصارف الإسلامية، فكانت التجربة الأولى للمصرف الإسلامي ( تجربة ميت غمر في صعيد مصر) عام ١٩٦٣م، وتم تأسيسها كبنك ادخار محلي يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية<sup>(٢)</sup>.

ثم نشأ البنك الإسلامي للتنمية وبنك دبي الإسلامي عام ١٩٧٥م، وفي عام ١٩٧٧م تأسست ثلاثة بنوك إسلامية هي: بنك فيصل الإسلامي السوداني، وبنك فيصل الإسلامي المصري، وبيت التمويل الكويتي، ثم البنك الإسلامي الأردني عام ١٩٧٨م، والبنك العربي الإسلامي الدولي عام ١٩٩٨م.

وبعد هذه المسيرة الحافلة بالعطاء والابتكار نجد المصرفية الإسلامية كجزء من الاقتصاد الإسلامي تحقق أرقاماً قياسية وفق أحدث التقارير الاقتصادية العالمية، فمن أبرز نتائج تقرير واقع الاقتصاد الإسلامي العالمي الصادر في عام ٢٠١٨م والذي تنتجه شركة ( Thomson Reuters ) بالتعاون مع ( Dinar Standard ):

١. حجم قطاع التمويل الإسلامي لعام ٢٠١٧م بلغ ٢٠٤٣٨ مليار دولار أمريكي، ويتوقع أن يصل في عام ٢٠٢٣م إلى ٣٠٨٠٩ مليار دولار أمريكي، بمعدل نمو يصل إلى ٧.٧٪.
٢. حجم الاستثمارات الهامة في الاقتصاد الإسلامي - والمفصح عنها في الأسهم الخاصة أو في رؤوس الأموال المخاطرة للأعوام (٢٠١٥م - ٢٠١٨م) تصل إلى ٧٤٥ مليون دولار أمريكي.
٣. حركة تجارية كبيرة في منتجات الاقتصاد الإسلامي المتعلقة بنمط الحياة بواردات تصل إلى ٢٧١.٨ مليار دولار أمريكي، وصادرات تصل إلى ٢١٠.٥ مليار دولار أمريكي بحسب بيانات الدول الإسلامية في منظمة التعاون الإسلامي لعام ٢٠١٧م.
٤. حجم سوق الاقتصاد الإسلامي لعام ٢٠١٧م يصل إلى ١.١٠٧ مليار دولار أمريكي ويتوقع أن يصل إلى ٣.٠٠٧ مليار دولار عام ٢٠٢٣م.
٥. التمويل المتاح للاستثمار في دول منظمة التعاون الإسلامي يصل إلى ٤.٩ ترليون دولار أمريكي.

(١) الفنجري، محمد شوقي، (2008)، الوجيز في الاقتصاد الإسلامي دار توفيق للطباعة والنشر، ط5، ص5-7  
(2) النجار، احمد عبد العزيز، (2012)، بنك بلا فائدة، الدار السعودية للنشر والتوزيع، ط2، ص67

٦. تعصف رياح التغيير بالتمويل الإسلامي؛ إذ يجري اعتماد الخدمات المصرفية الرقمية والتكنولوجيا المالية على قدم وساق في هذا القطاع لتصل إلى ١٢.٦ مليون دولار متاحة للتكنولوجيا المالية الإسلامية. تشير هذه النتائج الحديثة إلى التطور الكبير والمستمر في قطاع التمويل والاستثمار في مجالات الاقتصاد الإسلامي المختلفة والتي منها المصارف الإسلامية، ولعل ذلك يدل على التوجه العالمي المتسارع إلى الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي والصيرفة الإسلامية على وجه الخصوص، لتحل إيران مركز الصدارة من حيث أصول سوق التمويل الإسلامي والتي تصل إلى ٥٧٨ مليار دولار أمريكي ثم تتبعها السعودية ثم ماليزيا، وفي نفس الوقت نجد الاهتمام المتصاعد بالاقتصاد الإسلامي في دول أوروبا وأمريكا ودول شرق آسيا، فعلى سبيل المثال تؤسس بريطانيا لجنة للتكنولوجيا المالية الإسلامية لتحل المركز الرائد في هذا المجال لعام ٢٠١٧م، وفي فرنسا يتم تدريس المعاملات الإسلامية علاوة على وجود تخصص الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية في عشرات الجامعات العالمية في أوروبا وأمريكا وغيرها من الدول<sup>(١)</sup>.

**المبحث الثاني: أركان، أهداف، خصائص، أدوات، مبادئ واسس نظام الاقتصاد الإسلامي:**

#### المطلب الأول: أركان الاقتصاد الإسلامي:

يقوم الاقتصاد الإسلامي على ثلاثة أركان هي:

الركن الأول: الملكية المزدوجة: ونقصد بها: الملكية الخاصة التي يختص الفرد بتملكها دون غيره، والملكية العامة هي الملك المشاع لأفراد المجتمع، والاقتصاد الإسلامي يقوم على تلك الملكيتين في آن واحد، ويحقق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة ويعترف بهاتين المصلحتين طالما لم يكن ثمة تعارض بينهما، وكان التوفيق بينهما ممكناً، أما لو حصل التعارض فإن الإسلام يقدم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد.

ومن مجالات الملكية الجماعية ومصادرها " الأوقاف الخيرية \*، المعادن، الزكاة، الجزية، المعادن. الخ " أما مجالات الملكية الخاصة ومصادرها نذكر " البيع والشراء، العمل بأجر للآخرين، الصناعة والاحتراف، الوصايا والإرث الزراعة. الخ ".

الركن الثاني: الحرية الاقتصادية المقيدة: تقييد الحرية الاقتصادية في الإسلام يعني إيجاد الضوابط الشرعية في كسب المال وإنفاقه لتحقيق الكسب الحلال والنفع العام لأفراد المجتمع. وخالف النظام

(١) صفوت، عصبيات، مدونة، بعنوان: تطور الاقتصاد الإسلامي، على موقع: دار الافتاء العام، تاريخ: ٦ ديسمبر 2023

الإسلامي النظام الرأسمالي الذي أطلق حرية الكسب من غير قيود أو ضوابط وخالف النظام الاشتراكي الذي صادر الحرية فمنع الناس من التملك .

فقد جعل الاسلام هناك حرية اقتصادية ولكنها مضبوطة بالشروط الآتية :

الشرط الأول : أن يكون النشاط الاقتصادي مشروعاً : والقاعدة الشرعية : أن الأصل في الأشياء الإباحة إلا ما ورد النص بتحريمه ، فمساحة الحلال في الاقتصاد واسعة ، ولكن بشرط ألا تخرق نصاً يقتضي حرمة هذا النشاط الاقتصادي مثل : الربا ، الغرر ، القمار والميسر والاحتكار .

الشرط الثاني : أن تتدخل الدولة لحماية المصالح العامة وحراستها بالحد من حريات الأفراد إذا أضرت أو أساءت لبقية المجتمع ، مثل ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم حين وزع فيء بني النضير على المهاجرين وحدهم دون الأنصار إلا رجلين فقيرين .. وذلك لكي يقيم التوازن بينهم ، وبيع عمر السلع المحتكرة جبراً من محتكرها بسعر المثل .

الشرط الثالث : تربية المسلم على أن يؤثر مصلحته لمصلحة غيره فيتوقف عن كل ما يحقق له النفع ويضر الآخرين ، للحديث : لا ضرر ولا ضرار .

سبب تقييد الإسلام للحرية الاقتصادية :

– أن المالك الحقيقي للمال هو الله عز وجل . وله الحق سبحانه أن يحدد تصرفاتهم وفق ما يعلمه من حالهم وما يصلح شؤونهم .

– عدم الإضرار بحقوق الآخرين أو المصلحة العامة .

– حماية مصالح بعض الفئات المحتاجة من منافسة الغير لهم كما هو الحال في مصارف الزكاة والإلزام بالنفقة على الأقارب . والضرائب عند الحاجة الماسة إليها .

**الركن الثالث : التكافل الاجتماعي :** من الحقائق الثابتة أن أفراد النوع البشري يتفاوتون في الصفات

الجسدية والنفسية والفكرية ، وبناء على هذا التفاوت في المواهب والإمكانات ومقدار التحمل والبذل ، فإن هناك تفاوت سيكون في إيجاد نوعية العمل ، وبالتالي مقدار الحصول على المال . وبالتالي سيكون هناك أفراد في المجتمع معوزين ، لا يجدون كفايتهم من المال الذي ينفقونه على حاجياتهم الضرورية . ولهذا جاءت عدة تشريعات إسلامية لتحقيق التكافل والتعاون وسد النقص لدى أهل الاحتياج من أفراد المجتمع منها :

- الزكاة لسد حاجات المعوزين .
- إعطاء بيت المال لأهل الحاجات .
- الإنفاق الواجب على الأقارب ومن تلزمه نفقته .
- النهي عن الإسراف والبذخ تحقيقاً للتوازن الاجتماعي ومراعاة لنفوس المحتاجين .
- شرعت الكفارات والصدقات والقروض والهبات وصدقة عيد الفطر والأضاحي والعقيقة وغيرها .
- إضافة لهذه الأركان نجد الاقتصاد الإسلامي وضع العقوبات المالية وهي الجزاءات التي تحمل طابع الردع المالي لمن يسبب الأذى للمجتمع فنجد عز وجل قال بعد بسم الله الرحمن الرحيم: **والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكلاً من الله والله العزيز حكيم** (1) .

وبغیرها الكثير من المبادئ الاقتصادية من الممكن أن نستنبطها من النصوص القرآنية والسنة الشريفة . والوقف معناه: "تحبیس الأصل وتسبیل المنفعة . وهذه المنفعة لا يختص فرد بملكيتها بل هي عامة لكل من يستحق الوقف . واشترط الفقهاء أن يكون على فعل معروف كبناء المساجد ورعاية العلم وأهله، وعمل المستشفيات والنفقة على المحتاجين وما ينفع الناس (2) .

### المطلب الثاني: أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي:

يهدف النظام الاقتصادي الإسلامي إلى تحقيق العبودية الكاملة لله عز وجل ويرتبط بهذا المبدأ بمدى التزام مختلف الوحدات الاقتصادية، والعبودية: هو كمال القبول والانقياد المختلف قواعد الشريعة . الأهداف الأساسية:

#### ١ – التخصيص الأمثل لكل الموارد الاقتصادية: شروطها:

- عدم إنتاج السلع المحرمة الضارة .
- لا يعطي رأس المال عائداً إلا بقدر ارتباطه بالمخاطرة .
- التركيز على الضروريات وعدم الإسراف وعدم الإفراط .
- الابتعاد عن إنتاج السلع والخدمات ذات طبيعة إسرافيه .
- الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية .

(1) سورة المائدة آية 381

(2) القحطاني، علي بن مسفر، (2000)، النظام الاقتصادي الإسلامي في الإسلام، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، ص 1، 5

## ٢- توفير الحاجات الأساسية للمجتمع:

- يتم الإنتاج حسب الأولوية والضرورة للمجتمع وتقسيم إلى ثلاث مستويات:
- السلع الضرورية: وهي كافة السلع والخدمات التي تخدم في صيانة الأركان الخمسة وهي ( الدين - النفس - العقل - النسل والمال ) ومن الأمثلة الشراب والطعام.
  - السلع الحاجية: وهي لا تتوقف عليها مياه الفرد وهي سلع يمكن الاستغناء عنها ولكن بشيء من المشقة. مثل استهلاك اللحوم والأجبان.
  - السلع التكميلية: وهي الأمور التي لا تتخرج الحياة ولا تصب بدونها ولكن وجودها يسهل الحياة وتحسنها وتجميلها مثل ممارسة الرياضة واستخدام الحاسب.

## ٣- تحقيق توزيع عادل للدخل الثروة:

تعريف: هو التوزيع الناتج من عملية التوجيه التلقائي بواسطة الزكاة الصدقات والإرث وغيرها. بجزء كاف ما الدخل والثروة والتي تم تخصيصها أوليا بالشكل الأمثل عن طريق السوق الإسلامي، وذلك لإشباع الحاجات الضرورية العامة والخاصة للأفراد وشرائح المجتمع.

# التعافي الاقتصادي النشط كمحرك لـ "اقتصاد الأثر المزدوج"

## لتحفيز النمو المستدام وإعادة التوزيع الإقليمي

د. علاء العظيمة

خبير استراتيجيات التحول المؤسسي ومستشار السياسات الإدارية والاقتصادية

تتناول هذه المقالة الإطار المنهجي للانتقال بالاقتصاد السوري من حالة "التعافي السلبي" (النمو نتيجة الاستقرار) إلى "التعافي النشط" (النمو القائم على الاستثمار المستهدف والموجه). وتركز المقالة على تحديد القطاعات ذات الأولوية التي تحقق "الأثر المزدوج" (عائد اقتصادي مرتفع + أثر اجتماعي سريع ومستدام)، وتناقش الدور المحوري الذي يجب أن يضطلع به الصندوق السيادي السوري في إعادة هيكلة الأصول الوطنية غير المستغلة، وتوجيه رأس المال نحو مشاريع البنية التحتية الذكية والشراكة الاستراتيجية مع القطاع الخاص المحلي والأجنبي، لضمان تسارع وتيرة النمو ما بعد ٢٠٢٦.

المحاور الرئيسية للمقالة:

١. المفاهيم التحولية: الفرق بين التعافي الاقتصادي الآني والتعافي النشط المستدام (Active vs. Passive Recovery).

٢. أدوات الصندوق السيادي الجديدة: مقترح لاستراتيجية تمويل مبتكرة للاستثمار في "رأس المال البشري" و "المعرفة التقنية" كأصول سيادية غير ملموسة.

٣. توطيد سلاسل القيمة: آليات جذب استثمارات خارجية تُعيد توطيد صناعات إقليمية في سوريا (بدلاً من الاكتفاء باستيرادها).

٤. منصة النمو الإقليمي: دور سوريا كجسر لوجستي واستثماري بين الشرق والجنوب: التوزيع الاستراتيجي في الإقليم الجديد.

بين تثبيت الاستقرار وطموح النمو

تنعكس الجهود الوطنية الحالية في تثبيت الاستقرار الكلي للاقتصاد كخطوة أولى ضرورية. ومع ذلك، فإن البقاء في مرحلة "التعافي السلبي" (Passive Recovery) القائم على ردود الأفعال لم تغيرات الأزمة، لم يعد كافياً لتحقيق القفزة التنموية المطلوبة للمرحلة القادمة. إن التحدي الاستراتيجي

يُمكن في الانتقال الفوري والمخطط إلى التعافي الاقتصادي النشط (Active Economic Recovery)، الذي لا يستهدف فقط استعادة مستويات الإنتاج ما قبل الأزمة، بل يهدف إلى بناء اقتصاد جديد، أكثر مرونة، وأعلى قدرة على المنافسة إقليمياً ودولياً. يتطلب هذا الانتقال تبني استراتيجية نمو مدفوعة بآليات عمل سيادية، تضمن توليد "اقتصاد الأثر المزدوج" حيث تتضافر المكاسب الاقتصادية مع العوائد الاجتماعية المستدامة.

### من التعافي السلبي إلى الاستدامة الإيجابية

#### ١.١ تعريف الفجوة المنهجية

يُعرّف "التعافي السلبي" بأنه النمو المتحقق كنتيجة طبيعية لتخفيف حدة الأزمات أو ارتفاع أسعار السلع عالمياً. هذا النمو يكون هشاً وعرضة للصدمات. في المقابل، يمثل "التعافي النشط" تحولاً في النموذج الاقتصادي نحو نمو مستدام وقائم على الاستثمار الموجه والمحمّل برسالة وطنية واضحة. إن الفجوة القائمة تكمن في ثلاثة محاور:

- الرؤية المشتتة: عدم وجود توافق كامل على القطاعات القائدة التي يجب أن توجه إليها النسبة الأكبر من رأس المال.
- رأس المال العالق: وجود سيولة مالية داخلية وخارجية (بخاصة من المغتربين) مترددة في الدخول بسبب تباين الإجراءات التنظيمية.
- المؤسسات غير المهيأة: عدم امتلاك المؤسسات الحكومية والمالية آليات مرنة وسريعة لاستيعاب وتوجيه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بشكل فعال.

#### ١.٢ ضرورة تبني نهج "الأثر المزدوج"

لا يكفي أن تكون المشاريع مربحة فحسب. في سياق إعادة البناء، يجب أن يحقق كل استثمار هدفين جوهريين متوازيين (The Dual Impact):

١. العائد الاقتصادي: متمثلة بالربحية، والتصدير، والقيمة المضافة.
٢. العائد الوطني/الاجتماعي: من خلال توليد فرص عمل عالية المهارة، وتوطين التقنية محلياً، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في السلع الهامة والاستراتيجية.

هذا النهج يضمن أن كل وحدة رأسمالية يتم إنفاقها تساهم في بناء هيكل اجتماعي واقتصادي متين، وليس مجرد تحقيق أرباح سريعة لجهات محدودة و لربما لاتفيد البلد على المستوى العام.

### إعادة هندسة دور الصندوق السيادي (SSC Role Re-engineering)

يجب أن ينتقل الصندوق السيادي السوري من كونه أداة لـ "إدخار" الفائض إلى كونه "محفزاً للنمو ومزيل للمخاطر".

#### ٢.١ تحرير محفظة الصندوق نحو المخاطرة الاستراتيجية

يتطلب التعافي النشط أن يتخلى الصندوق عن التوجه الاستثماري التقليدي الحذر. و يجب تحويل جزء من محفظته للاضطلاع بـ:

- دور المستثمر الأول (Anchor Investor): الدخول في مشاريع البنية التحتية الذكية والمشاريع التنموية الكبرى (مثل الموانئ اللوجستية المتطورة، أو محطات الطاقة البديلة) كشريك رئيسي، مما يبعث برسالة ثقة قوية للمستثمرين من القطاع الخاص المحلي والدولي.
- شريك المخاطر: المشاركة في مشاريع القطاع الخاص الواعدة التي تتضمن مخاطر استثمارية أولية عالية (مثل صناعات التقنية النظيفة أو تطوير البرمجيات الدوائية)، شريطة أن تحقق هذه المشاريع "الأثر المزدوج" المطلوب.

#### ٢.٢ الاستثمار في الأصول غير الملموسة

يجب أن يعيد الصندوق تعريف "الأصول السيادية" لتشمل:

- رأس المال البشري المتخصص: تمويل برامج تدريب وتأهيل القادة الإداريين والاقتصاديين الذين سيكونون مسؤولين عن إدارة الصفقات الكبرى في ٢٠٢٦ وما بعدها (هذا هو صلب احتياج الدولة).
- حقوق الملكية الفكرية والتقنية: الاستثمار في الشركات الناشئة التكنولوجية السورية الواعدة (خاصة في مجال التكنولوجيا الزراعية والخدمات المالية) لضمان بقاء القيمة المضافة ضمن الاقتصاد الوطني.

## آليات الحماية والتوجيه (FDI Steering Mechanisms)

لضمان أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر القادمة تخدم الأهداف الوطنية العليا، يجب تفعيل أدوات حوكمة صارمة ومرنة في آن واحد.

### ٣.١ إنشاء وحدة "التفاوض الاستراتيجي"

يجب تأسيس وحدة تفاوض مركزية رفيعة المستوى تتبع مباشرة للمجلس الاقتصادي الأعلى، وتضم خبراء في القانون الدولي، والمالية، والتخطيط الاستراتيجي. مهمتها ليس فقط الموافقة على الاستثمار، بل "هندسة صفقات الاستثمار الأجنبي لضمان التزام المستثمر بمتطلبات" الأثر المزدوج" مثل نسبة توظيف محلي معينة، و لربما توطين التقنية خلال فترة زمنية محددة.

### ٣.٢ استخدام التراخيص المشروطة (Conditional Licensing)

ربط التراخيص الاستثمارية الكبرى بأهداف وطنية محددة زمنياً. فمثلاً، لا يتم تجديد ترخيص استثماري في قطاع البناء إلا إذا تم تحقيق نسبة معينة من الاعتماد على المواد الخام المحلية وتقديم التدريب للكادر الهندسي السوري و تأهيله ليواكب آخر مستجدات صناعة البناء و التعمير على سبيل المثال.

### ٣.٣ تفعيل دور المغتربين كشريك مالي أساسي

يجب التعامل مع رؤوس أموال المغتربين كـ "استثمار أجنبي مباشر ذو ثقة عالية". و يتطلب ذلك إنشاء قنوات استثمارية شفافة ومبسطة، واستصدار سندات تنموية مخصصة ومحمية، تضمن عوائد جيدة ومخاطر إدارية منخفضة.

الخلاصة و توصيات استراتيجية عامة ( لتنفيذها مرحلياً و لربما تبنيها من قبل المجلس الاقتصادي الأعلى ):

إن الانتقال إلى التعافي الاقتصادي النشط هو خيار استراتيجي لا مفر منه، يتطلب جرأة في اتخاذ القرارات، ومرونة في تطبيقها، ورؤية واضحة في توجيه رأس المال. و المقترحات الواردة تهدف إلى تسليح الاقتصاد الوطني بالآليات اللازمة ليكون جاذباً للاستثمار و حارساً للمصالح الوطنية في آن واحد.

توصيات للإجراءات الفورية (لتنفيذها خلال ٢٠٢٦) :

- ١ . مراجعة تفويض الصندوق السيادي : تعديل سريع للمهام يركز على دوره ك "محفز" و "شريك مخاطر" في مشاريع "الأثر المزدوج" .
- ٢ . إطلاق مبادرة "رأس المال البشري الاستراتيجي" : البدء بتمويل برامج متخصصة لتأهيل كوادر قيادية في الوزارات الاقتصادية قادرة على التفاوض وفق المعايير الدولية .
- ٣ . إنشاء مكتب "الاستشارات الهندسية الإدارية" : تأسيس هيئة استشارية عليا، تضم خبراء أكاديميين وفنيين، تكون مهمتها فحص الهياكل التنظيمية قبل تمرير القرارات الاستثمارية الكبرى .

# Urban Value Platforms as an Innovative Approach to Enhancing the Economic Efficiency of Urban Neighborhoods: A New Theoretical and Applied Framework

**Prof. Dr. Saleh Hassan Orabi**

Professor of Islamic Law. PhD Researcher in Philosophy of Economics, Cairo University. Founder of the Theory of Spiritual Economics and Succession Engineering

(Part 2 : 2)

## Section 1: Theoretical Framework

### 1. Evolution of Urban Economic Thought

Urban economics has witnessed remarkable development over recent decades, establishing itself as a pivotal branch of applied economics concerned with city dynamics, spatial distribution, and landuse patterns. While the field has evolved through several major theoretical pillars, critical synthesis of current literature reveals a persistent "scalar bias." Most established frameworks remain focused on the city or the metropolitan region as the primary unit of analysis, failing to extend their diagnostic tools to the neighborhood as a finegrained, autonomous economic system.

One of the foundational concepts in this literature is **Agglomeration Economics**. Glaeser (2022) argues that urban economic growth is a byproduct of the spatial concentration of activities, which generates economies of scale, knowledge spillovers, and market integration. However, this analysis predominantly addresses macro-urban agglomerations. It fails to explain the internal friction within specific neighborhoods where high density does not translate into economic vitality. From the perspective of this study, agglomeration alone is insufficient if the "transaction costs" of local exchange remain high due to the lack of a coordinating digital-urban interface.

The discourse on **Smart Cities**, as explored by Batty (2021), emphasizes the integration of digital technologies into urban management—primarily through smart infrastructure, transportation, and energy systems. Yet, a significant limitation of the Smart City paradigm is its top-down, infrastructure-heavy approach. As Al-Shammari (2022) suggests, these applications rarely descend to the micro-level of reorganizing hyper-local economic relations or activating small-scale residential resources. This research gap necessitates a shift toward "Platform Urbanism," where the digital layer is used not just for efficiency, but for value creation within the existing social fabric of the neighborhood.

Furthermore, the **Knowledge Economy** framework, popularized by Florida (2021), highlights the role of human capital and creative industries in urban prosperity. While valuable, this perspective often gravitates toward elite urban centers, overlooking the latent human capital within residential neighborhoods that possess diverse but "invisible" skills. Similarly, while OECD (2023) reports advocate for strengthening local economic capacities, their recommendations are typically directed at the municipal level. Consequently, the neighborhood remains an "under-theorized" economic unit. By situating the Urban Value Platforms (UVP) model within these overlapping strands of literature—platform urbanism, neighborhood regeneration, and the sharing economy—this study seeks to provide a nuanced framework that treats the neighborhood as a productive system capable of internalizing and sustaining value.

## **2. Conceptualizing Urban Economic Efficiency**

Urban economic efficiency is traditionally understood as a neighborhood's ability to convert its available human and social resources into tangible economic and social value (AlBehairi, 2021). However, to move beyond descriptive definitions, this study operationally defines "Urban Economic Efficiency" as the optimization of the 'Local Output-to-Asset Ratio'. This efficiency is measured by the neighborhood's capacity to internalize economic cycles—specifically through the creation of localized jobs, the density of small-scale enterprises, and the velocity of service exchange within the district's boundaries.

Central to this efficiency is the presence of social cohesion, which serves as the "soft infrastructure" necessary for functional economic networks.

The efficiency of an urban neighborhood is not a static property of its physical form but emerges from the dynamic interplay between four critical dimensions.

First, Social Capital—comprising trust and cooperative networks—acts as the primary catalyst for economic initiatives; neighborhoods with high social density are more likely to sustain vibrant micro-economies (Mansour, 2023). This human dimension is supported by Physical Infrastructure, yet infrastructure remains economically inert unless it is activated by the neighborhood's Human Capital. A diverse skill base among residents is the 'raw material' of the modern micro-services economy. However, the most decisive factor in determining efficiency is Local Economic Organization. This represents the mechanisms that bridge the gap between supply and demand at the hyper-local level. Without such organizational platforms, even neighborhoods with high-quality infrastructure and skilled residents remain in a state of "economic dormancy," as their internal resources fail to coalesce into a productive system. Consequently, urban economic efficiency must be viewed as the outcome of a synergistic interaction among material, human, social, and organizational assets.

### **3. The Concept of Low Urban Economic Efficiency Zones (LUEEZ)**

Low Urban Economic Efficiency Zones (LUEEZ) are operationally defined in this study as urban clusters that possess a high density of physical and human assets but exhibit a "Value-Realization Gap." Unlike traditional urban decay, which is characterized by the physical deterioration of infrastructure, LUEEZ is a state of economic sub-optimization. It is identified through four primary structural indicators:

- 1) The Asset-Dormancy Rate, measuring underutilized urban spaces such as rooftops, courtyards, and public facilities.
- 2) The Labor Export Ratio, indicating high local unemployment or the necessity for residents to seek low-value services outside the neighborhood despite having a skilled population.
- 3) The Connectivity Deficit, referring to the absence of a localized mechanism to bridge supply and demand.
- 4) The Center-Dependency Index, which quantifies the neighborhood's reliance on central districts for basic economic functions.

This concept—introduced for the first time in this study—offers a new analytical lens that shifts the focus from the city to the neighborhood as the primary unit of economic inquiry. The theoretical importance of the LUEEZ framework lies in its ability to pinpoint the precise "friction points" where urban form fails to support social and digital economic integration. For example,

while traditional literature might overlook a residential neighborhood as a purely social space, the LUEEZ lens reveals it as a fragmented market of idle resources. Neighborhoods designated as LUEEZ often suffer from a "spatial paradox": they possess high-value urban fabric—including rooftops, facades, and underutilized schools outside working hours—yet these spaces generate zero economic yield. Furthermore, the absence of a digital or organizational intermediary creates a disconnect between available local skills and latent demand, leading to high unemployment, particularly among women and youth, and the eventual erosion of local social capital. By establishing LUEEZ as a systematic diagnostic category, this study provides the necessary foundation for the Urban Value Platforms (UVP) model as a strategic, targeted response to internalizing value and achieving micro-scale economic resilience.

#### **4. The Research Gap**

Despite the substantial development in urbaneconomics literature, several critical issues remain insufficiently addressed, creating a fragmented understanding of hyper-local productivity.

A systematic review of current scholarship reveals four primary gaps that this study aims to bridge. First, there is a profound lack of analytical frameworks dedicated to Low Urban Economic Efficiency Zones (LUEEZ), particularly within the context of rapidly urbanizing Arab cities. While global literature discusses urban decline, it often overlooks neighborhoods that are physically intact but economically dormant. Second, despite the proliferation of digital technologies, there is an absence of integrated models that link physical urban spaces with digital platforms. This "siloe" approach neglects the potential of platform urbanism to transform underutilized areas into productive assets.

Third, the neighborhood continues to be neglected as a primary economic platform, as most of the urban-economic literature remains anchored to the city or region as the sole unit of production. This scalar bias prevents the development of strategies that could activate the "micro-services economy" at the residential level—a domain that remains largely under-researched despite its growing importance in contemporary urban resilience. Finally, current models fail to offer a synthesized pathway that integrates urban form, digital coordination, and social capital. This study seeks to fill these gaps by introducing the Urban Value Platforms (UVP) as a novel theoretical and applied framework. By shifting the analytical focus from macro-infrastructure to micro-scale neighborhood efficiency, the UVP model offers a strategic

response to the phenomenon of LUEEZ, moving beyond purely descriptive urban studies toward a prescriptive, integrative approach to local development.

## **Section 2: The Proposed Model: Urban Value Platforms (UVP)**

### **1. Conceptual Definition and Dimensions**

The Urban Value Platforms (UVP) model is an innovative theoretical and applied framework that redefines the neighborhood as a dynamic economic–social–urban system. Rather than functioning as a traditional residential and consumptive unit, the UVP model transforms the neighborhood into a value-generating platform by integrating urban form with digital mediation.

This conceptual shift views the neighborhood not as a collection of static buildings, but as a "Lively Asset" where population, skills, urban spaces, and social networks operate as active economic inputs within a coordinated local system.

The foundational premise of the model is that Arab neighborhoods do not suffer from a scarcity of resources, but rather from a "Connection Deficit". The UVP is therefore designed as a new economic architecture digital-urban layer that internalizes economic cycles and reduces transaction costs within the district's boundaries. By providing a structured interface for local exchange, the model transforms the neighborhood's internal relations from passive social ties into productive economic capital.

The operational logic of the UVP is structured around five foundational pillars that function synergistically:

The first pillar involves the Digital Mapping of human capital, which identifies residents' skills and latent capacities to bridge the gap between service supply and demand. This human element is activated through the second pillar: the Adaptive Reuse of Urban Spaces, where underutilized physical assets—such as rooftops, courtyards, and schools—are converted into productive economic hubs. The synergy between mapped skills and reused spaces facilitates the third pillar—the development of a Micro-Services Economy—enabling small-scale, high-value service exchange. To sustain this system, the fourth pillar establishes a Local Incentive Framework, which employs digital and social rewards to encourage participation and urban stewardship. Finally, the model is anchored by the Strengthening of Social Capital, which ensures that trust and cooperation remain the primary lubricants of the local economic engine. Through this integrated intervention-mechanism-indicator sequence, the UVP

provides a robust response to the phenomenon of LUEEZ, ensuring that technology, urban form, and local development are synthesized to achieve micro-scale economic resilience.

## **2. Structural Components and Operational Logic**

The UVP model is operationalized through five interconnected components that transform the neighborhood's latent potential into active economic yield.

### **A. The Local Digital Platform (Smart Infrastructure for Neighborhood Economy)**

The digital platform serves as the "Operating System" of the UVP model, functioning as an intelligent intermediary that transforms social and spatial relations into structured economic interactions. Rather than a simple application, the platform acts as a high-frequency matching engine that connects residents' skills—such as culinary arts, maintenance, and digital services—with hyper-local demand. Operationally, it integrates a real-time digital map for space management, enabling the booking and investment of underutilized areas. By providing a localized marketplace, the platform reduces transaction costs and facilitates a "Neighborhood-as-a-Service" (NaaS) model, where shared tools and equipment enhance resource efficiency and foster a robust sharing economy.

### **B. Reconfiguring Urban Spaces (Transforming Spaces into Economic Assets)**

A core physical intervention of the UVP is the reconfiguration of urban spaces to maximize land-use efficiency. This component focuses on "Spatial Activation," where underused assets are converted into productive hubs. For instance, rooftops are reimagined as urban farms, while building facades and internal streets are repurposed for advertising and periodic markets. By activating institutional infrastructure, such as schools for after-hour vocational training, the model eliminates "spatial waste." This transformation ensures that the urban fabric is no longer a static backdrop but a multifunctional productive environment that creates jobs and generates local revenue.

### **C. The MicroServices Economy (The Neighborhood's Value Engine)**

The microservices economy represents the primary driver of local employment and income generation. This value engine leverages the diverse, often invisible, skill sets of residents to provide tailored services ranging from home-based kitchens and technical repairs to specialized digital programming. By formalizing these micro-exchanges through the UVP interface, the model

creates a resilient economic layer that reduces residents' dependency on distant city centers and empowers vulnerable groups, particularly women and youth, to participate in the local productive cycle.

#### **D. Local Incentive and Governance System**

To ensure sustained participation and operational integrity, the model incorporates a local incentive system and governance framework. Residents earn "Economic Credits" or points for activities such as service provision, volunteering in urban stewardship, or participating in platform management. These credits can be exchanged for local services or training opportunities, creating a self-sustaining circular economy. Crucially, this component includes "Operational Safeguards," such as user verification, municipal oversight, and dispute-resolution protocols, which are essential for maintaining the platform's credibility and managing the risks of digital exclusion.

#### **E. Strengthening Social Capital (The Invisible Infrastructure)**

The UVP model recognizes social capital as the prerequisite "Invisible Infrastructure" for any successful local economy. By fostering trust and economic cooperation through frequent, mediated interactions, the model strengthens local networks. As social capital increases, the neighborhood's capacity for collective action and sustainable value creation grows, ensuring that the economic gains of the UVP are anchored in a resilient and cohesive community fabric.

### **3. The Operational Logic: From Residential Consumption to Productive Platform**

The transformation of a neighborhood from a passive residential area into a functional economic platform follows a rigorous, integrated operational sequence. The model's logic is predicated on a "Value-Chain Activation" approach that moves through four distinct phases: Diagnostic, Intermediary, Physical, and Circular.

The process begins with the Diagnostic Phase, which involves systematic data collection and resource analysis. By identifying specific "skill-clusters" among residents and creating an inventory of underutilized spatial assets, the model establishes a baseline for intervention. This is followed by the Intermediary Phase, where the local digital platform acts as the primary "matching engine." By connecting hyper-local supply (residents' skills) with latent demand (neighborhood needs), the platform reduces the friction of transaction costs that typically hinders micro-economies.

In the Physical Phase, the logic extends to the "Spatial Activation" of the urban fabric. Here, the adaptive reuse of spaces—such as converting rooftops or courtyards into economic hubs—provides the necessary physical infrastructure for the newly identified service exchanges. This leads to the final Circular Phase, where a self-sustaining local economic cycle is established. As value is generated locally, the strengthening of social capital acts as a feedback loop, enhancing trust and encouraging further participation. Ultimately, the operational logic of the UVP ensures that generated value is reinvested within the neighborhood's boundaries, effectively shifting the urban cluster from a passive consumptive unit to a resilient, productive platform capable of sustaining long-term socio-economic growth.

#### **4. The Added Value of the UVP Framework**

The Urban Value Platforms (UVP) model provides a dual contribution to the fields of urban economics and digital urbanism, offering both theoretical originality and practical scalability.

The primary theoretical value lies in its departure from macro-scale urban analysis toward a micro-scale focus on neighborhood-level productivity. By introducing the concept of Low Urban Economic Efficiency Zones (LUEEZ) and providing a digital-urban framework to address it, the model fills a significant gap in the literature regarding the "economic dormancy" of residential clusters. Furthermore, the UVP transcends traditional smart-city models—which often prioritize top-down infrastructure—by proposing a bottom-up integration of urban form and the sharing economy.

From a practical perspective, the UVP model offers a high-impact, low-cost intervention strategy particularly suited for the socio-economic context of Arab cities. Its strategic advantage lies in its "Asset-Light" approach, which relies on the digital activation of existing human and spatial resources rather than requiring massive capital investments in new infrastructure. By internalizing value and formalizing micro-services, the model promotes localized economic justice and balanced urban development. Ultimately, the strength of the UVP framework is its ability to transform the neighborhood into a resilient economic platform that reduces dependency on central business districts while fostering a self-sustaining ecosystem of local growth and social capital.

### **Section 3: Hypothetical Case Study and Simulation**

#### **1. Baseline Characteristics of the Prototypical Neighborhood**

To simulate the operational logic of the UVP model, this study constructs a hypothetical application based on a prototypical urban neighborhood in a medium-sized Arab city. The case study is built upon a set of standardized urban assumptions: a well-organized district with a population of approximately 50,000 residents and stable infrastructure, including internal road networks, schools, and reliable digital connectivity. These baseline parameters are selected to represent a high-potential urban cluster that currently functions as a Low Urban Economic Efficiency Zone (LUEEZ), characterized by a significant gap between its inherent assets and its actual economic yield.

The simulation assumes that while the neighborhood's high population density provides a substantial human base for a localized labor market, economic activity remains suppressed due to high transaction costs and a lack of coordination. Consequently, the neighborhood suffers from "economic leakage," where residents are forced to rely on the city center for both employment and basic services. This dependence generates measurable economic waste—specifically in transportation costs and time—while keeping local income levels disproportionately low relative to the neighborhood's real estate market value.

From a spatial perspective, the hypothetical model identifies a significant inventory of underutilized assets that serve as the "raw material" for the UVP intervention. These include approximately 300 identifiable urban spaces, such as residential rooftops, inner courtyards, wide pedestrian corridors, and institutional buildings like schools that remain vacant outside of standard operating hours. Under the UVP framework, these spaces are not viewed as passive areas but as latent economic resources. By utilizing these standardized assumptions, the case study provides a controlled environment to illustrate how the UVP model could potentially reorganize fragmented social and spatial elements into a coherent, productive urban platform.

#### **2. Model Implementation: Activation Phases and Operational Mechanisms**

The implementation of the UVP model within the prototypical neighborhood is simulated through three integrated phases, transitioning the district from economic dormancy to active productivity.

**Phase I: Digital Integration and Asset Mapping** The activation begins with the launch of the local digital platform, which serves as the "Economic Operating System" of the neighborhood. In this simulation, the platform acts as an institutional intermediary that digitizes the neighborhood's "latent inventory." By collecting granular data on residents' skills and mapping underutilized spatial assets, the platform reduces the information asymmetry that typically hinders local service exchange. This phase establishes the "matching engine" necessary to connect hyper-local supply with demand, effectively laying the digital groundwork for a resilient sharing economy.

**Phase II: Spatial Activation and Adaptive Reuse** The second phase involves the adaptive reuse of approximately 300 identified urban spaces. This figure is derived from a standardized spatial audit assumption, estimating that in a neighborhood of 50,000 residents, roughly 5-7% of the urban fabric (including rooftops, courtyards, and institutional annexes) remains economically underutilized. Under the simulation, these 300 spaces are repurposed into urban farms, advertising nodes, and periodic marketplaces. This intervention illustrates the "Spatial Efficiency Mechanism," where the physical environment is transformed from a passive residential backdrop into a multifunctional productive infrastructure, thereby increasing the district's overall land-use value.

**Phase III: Micro-Project Incubation and Value Realization** The final phase simulates the launch of 1,200 small-scale projects over a two-year horizon. The projection of 1,200 projects is based on a conservative "participation rate" assumption of 2.4% of the total population (or approximately one micro-enterprise per 10 households). These projects are envisioned primarily as micro-service enterprises—such as home-based kitchens, repair workshops, and digital service hubs—that leverage the skills mapped in Phase I. The digital platform provides the necessary governance framework for these enterprises, including user verification, rating systems, and local payment mechanisms. Rather than confirmed empirical findings, these figures serve as scenario-based projections to demonstrate how the UVP model could potentially formalize the informal economy and internalize value within the neighborhood, effectively treating the LUEEZ as a viable economic platform.

### **3. Simulated Outcomes and Impact Analysis**

The hypothetical modeling illustrates that the implementation of the UVP framework **could potentially** catalyze significant economic and social

transformations. Rather than confirmed empirical findings, the following outcomes are presented as **scenario-based projections derived from the model's structural logic**:

First, the simulation suggests a potential 40% reduction in local unemployment. This projection is predicated on the platform's capacity to formalize the micro-services sector and lower the barriers to entry for residents—particularly youth and women—by matching their latent skills with hyper-local demand. By creating a frictionless interface for local labor, the UVP shifts the employment paradigm from external dependency to internal resilience.

Second, local income levels are projected to increase by approximately 18%. This growth is attributed to the "Internalization of Value" mechanism, where revitalizing the local economy increases financial circulation within the neighborhood's boundaries and curtails economic leakage toward the city center. The adaptive reuse of spatial assets further supplements this income growth by generating new revenue streams from previously idle urban areas. Furthermore, the model illustrates a projected 25% appreciation in property values. Within this framework, rising property values are not viewed because of mere speculation, but as a reflection of enhanced urban economic efficiency and the increased desirability of a productive, self-sustaining neighborhood. This appreciation serves as a spatial indicator of the model's success in generating added urban value. Finally, the simulation envisions a significant strengthening of social capital. As residents engage in frequent, mediated economic exchanges and cooperative urban stewardship, trust-based networks are reinforced. This social transformation is regarded as a critical feedback loop, ensuring the long-term sustainability of the UVP as a community-driven platform. Ultimately, the hypothetical case study demonstrates that by treating the LUEEZ as a productive asset rather than a residential unit, the UVP model offers a scalable vision for the sustainable development of Arab neighborhoods through low-cost, high-impact digital-urban integration.

#### **4. Implications of the Case Study: Shifting the Urban Paradigm**

The results of the hypothetical simulation reveal the transformative potential of the Urban Value Platforms (UVP) model in reshaping the socio-economic fabric of urban neighborhoods.

The primary implication of these findings is a fundamental paradigm shift in urban development—moving away from "Place-Based Investment" toward "Value-Activation Strategies." The transformation observed does not rely on capital-intensive infrastructure but on the strategic rediscovery of existing assets within an integrated digital–urban ecosystem. This suggests that the "economic dormancy" of Arab neighborhoods is not a lack of resources, but an organizational failure that can be rectified through low-cost technological mediation.

A key analytical insight from the simulation is the emergence of the "Neighborhood-as-a-Platform." By activating internal economic relations, the neighborhood transcends its role as a passive residential enclave and functions as a productive unit capable of internalizing its economic cycles. This micro-services economy, while composed of small-scale enterprises and individual skills, demonstrates a "Scale-through-Aggregation" effect. When organized through a digital platform, these fragmented activities coalesce into a significant economic force that reduces dependency on central business districts and fosters local resilience.

Furthermore, the findings emphasize that the adaptive reuse of urban spaces is a purely economic intervention rather than a spatial or aesthetic one. By redefining "silent areas"—such as rooftops and institutional annexes—as "sleeping economic assets," the model demonstrates that urban form can be dynamically repurposed to match local demand. This reinforces the causal link between spatial flexibility and economic yield. Similarly, the central role of social capital is highlighted not as a social byproduct, but as the "soft infrastructure" that reduces transaction costs and builds the trust necessary for a functional sharing economy.

Finally, the effectiveness of the local incentive system provides an implication for urban governance. The use of "Economic Credits" to shape resident behavior suggests that participatory economies can be engineered to transform individual actions into productive collective outcomes. In conclusion, the implications of this case study confirm that the UVP model is a viable strategic response to the challenges of Low Urban Economic Efficiency Zones (LUEEZ). By integrating digital coordination with spatial activation, the model provides a scalable and sustainable roadmap for balanced urban development in the context of Arab cities.

## **Section 4: The Proposed Theoretical Model—The Structural Relationship between LUEEZ and UVP**

### **1. Conceptual Foundation: The Synergy of Diagnosis and Intervention**

The concept of Low Urban Economic Efficiency Zones (LUEEZ) serves as the foundational diagnostic starting point for the Urban Value Platforms (UVP) model. These neighborhoods are characterized by a profound "Efficiency Paradox": they possess significant urban, human, and social assets, yet remain in a state of economic dormancy. The theoretical core of this research suggests that LUEEZ is not a failure of resource availability, but a failure of resource "connectivity." The paralysis of the neighborhood's latent potential stems from the absence of a localized organizational system capable of mediating between underutilized assets and internal demand. Without this mediation, transaction costs for local services remain high, and the neighborhood's economic value is either lost or exported to the city center.

In this context, the UVP model emerges not merely as an additional layer, but as a direct, structural response to the LUEEZ condition. The relationship between the two concepts is fundamentally causal and functional: if LUEEZ represents the "Structural Problem" of economic sub-optimization, then the UVP provides the "Structural Solution" through digital–urban reorganization. This relationship is operationalized by transforming "Idle Capacity" (the hallmark of LUEEZ) into "Productive Yield" (the outcome of UVP). By providing the missing digital–urban framework, the UVP acts as a catalyst that triggers a state-change in the neighborhood—from a fragmented cluster of resources to an integrated, self-sustaining economic platform. Thus, the UVP is the functional mechanism that resolves the efficiency gap identified within the LUEEZ framework.

### **2. Mechanisms of Transformation: Addressing LUEEZ Structural Deficiencies**

The operational efficacy of the UVP model is rooted in its ability to systematically neutralize the core structural weaknesses of Low Urban Economic Efficiency Zones. This transformative relationship is manifested across four strategic dimensions:

#### **1. Re-engineering Local Economic Linkages**

One of the defining pathologies of LUEEZ is the disconnect between hyper-local supply (residents' skills) and internal demand. The UVP addresses this through a "Network-Correction Mechanism." By deploying a digital platform

that serves as a localized marketplace for micro-services and resource exchange, the model reduces the high search and transaction costs that previously paralyzed the neighborhood economy. This intervention transforms a fragmented economic environment into an integrated, high-frequency exchange system, effectively internalizing value that would otherwise leak to the city center.

## **2. Spatial Asset Activation and Valorization**

While LUEEZ neighborhoods are characterized by "Spatial Waste," the UVP utilizes an "Adaptive Activation Logic" to repurpose unused or underutilized areas. By converting rooftops into productive urban farms, designating courtyards for periodic markets, and opening institutional facilities like schools for vocational training after-hours, the model shifts the status of urban space from a "passive expense" to a "productive asset." This spatial re-engineering ensures that every square meter of the neighborhood contributes to its overall economic yield, directly addressing the land-use inefficiency inherent in LUEEZ.

## **3. Social Capital as an Economic Catalyst**

In LUEEZ zones, weak social ties often translate into a lack of economic cooperation. The UVP framework leverages social capital not merely as a social bond, but as a "Soft Infrastructure" for economic growth. Through digital incentive systems and interactive participation platforms, the model institutionalizes trust and collaboration. By rewarding community-driven initiatives and localized service provision, social capital is transformed from a dormant social quality into a dynamic driver of value creation, providing the social lubricant necessary for a functional sharing economy.

## **4. Transitioning from Job-Consumption to Job-Generation**

The chronic unemployment observed in LUEEZ is viewed by this study as a symptom of "Structural Immobility." UVP resolves this by fostering an environment of local job generation. By formalizing home-based productive activities and micro-service enterprises, the model lowers the barrier to entry for the local labor force. Consequently, the neighborhood evolves from a jobconsuming enclave—dependent on external business districts—into a self-sufficient productive hub, where residents become active participants in a resilient, micro-scale economy.

### **3. The Conceptual Pathway: A Three-Stage Transformation Model**

The structural relationship between LUEEZ and UVP is best understood through a three-stage conceptual model that illustrates the causal trajectory from economic dormancy to active productivity. This model serves as a "Roadmap for Recovery," moving through the following analytical phases:

#### **1. The Diagnosis Stage (Identification of Pathologies)**

The process begins by identifying the multi-dimensional manifestations of low economic efficiency. This involves auditing the neighborhood's weak local circulation, stagnant economic activity, and underutilized spatial assets. By quantifying these "LUEEZ Indicators"—such as high local unemployment and fragmented social cohesion—this stage establishes the empirical justification for intervention.

#### **2. The Intervention Stage (Application of UVP Mechanisms)**

This phase introduces the UVP components as a coordinated structural response. The digital platform is deployed as the institutional mediator, while the adaptive reuse of spaces provides the physical infrastructure for the emerging micro-services economy. Coupled with a local incentive system, this stage reorganizes the neighborhood's resources, effectively lowering the transaction costs that previously inhibited growth.

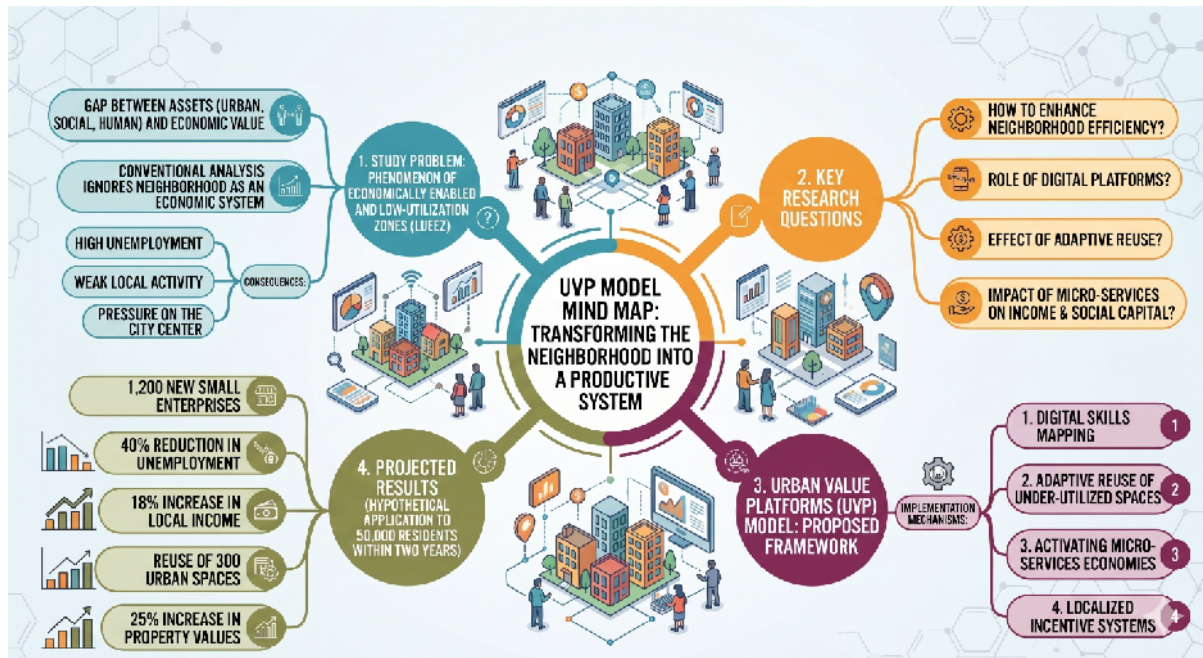
#### **3. The Transformation Stage (Resultant Equilibrium)**

The final stage represents the achievement of a new urban-economic equilibrium. The neighborhood is no longer a passive enclave but a resilient economic platform. The outcomes—characterized by increased household income, localized job creation, and heightened land-use efficiency—confirm the model's success in internalizing value. This transformation enhances the overall quality of life and promotes economic equity, demonstrating that the LUEEZ condition is reversible through targeted digital-urban integration.

#### **4. Theoretical Contributions of the Integrated Framework**

The theoretical value of linking the LUEEZ and UVP concepts lies in its ability to offer a sophisticated alternative to traditional urban development models. By shifting the primary unit of analysis from the city to the neighborhood, the research introduces a more granular and socially grounded lens into urban economics. The originality of the LUEEZ concept fills a persistent gap in literature by providing a precise diagnostic tool for resource-rich yet economically dormant areas. Furthermore, by synthesizing urban form with the digital sharing economy, the framework redefines the functional role of

residential neighborhoods—from consumptive units to productive engines. This integrated model provides a practical and scalable methodology for resource-constrained Arab cities, offering a foundation for more equitable urban policies that prioritize local empowerment and efficient resource utilization.



## Conclusion

This study addresses a critical gap in urban economic literature by providing a systematic framework for understanding the neighborhood as a discrete, value-generating economic unit. Through the introduction of the original concept of Low Urban Economic Efficiency Zones (LUEEZ), the research identifies a prevalent structural deficiency in urban clusters that possess significant assets but remain economically dormant. The findings emphasize that the "efficiency gap" in these neighborhoods is not a result of resource scarcity, but an organizational failure to connect latent human and spatial potential with localized demand.

To resolve this dysfunction, the study proposes the Urban Value Platforms (UVP) as a transformative model that synthesizes digital mediation, the adaptive reuse of urban space, and the microservices economy. The hypothetical simulation demonstrates that by deploying this digital–urban interface, the neighborhood can be transitioned from a passive, consumptive unit into a resilient, productive platform. The projected outcomes—ranging from a 40% reduction in local unemployment to an 18% increase in household

income—illustrate the model's capacity to internalize value and foster micro-scale economic resilience without requiring capital-intensive infrastructure. Ultimately, the integration of LUEEZ and UVP offers a new paradigm for urban development, particularly in the context of resource-constrained Arab cities. By redefining the neighborhood as an "Economic Operating System," the model promotes localized economic justice and provides a scalable methodology for balanced urban growth. This research concludes that the future of sustainable urban development lies in the digital activation of existing local assets, turning "silent" urban areas into vibrant, self-sustaining economic ecosystems.

## **Section 5: Findings and Policy Recommendations**

### **1. Research Findings**

The findings of this study—derived from the hypothetical application of the Urban Value Platforms (UVP) model within a Low Urban Economic Efficiency Zone (LUEEZ)—demonstrate that significant structural transformations can be achieved through integrated digital–urban frameworks. These findings are categorized into four primary dimensions, representing the multifaceted impact of the UVP simulation:

#### **Economic and Urban Outcomes:**

The simulation suggests that the UVP model could potentially reduce local unemployment by 40% while increasing household income by 18%. This is achieved through the "Internalization of Value" mechanism, which reduces economic leakage and formalizes the micro-services sector. Furthermore, the findings indicate a significant spatial impact, with the projected reactivation of 300 underutilized urban spaces—such as rooftops and institutional annexes—leading to a 25% appreciation in property values. This rise is not speculative but reflects the increased land-use efficiency and economic vibrancy generated by the platform.

#### **Social and Institutional Outcomes:**

Beyond economic metrics, the model envisions a profound strengthening of social capital, as the digital platform institutionalizes trust and collaborative service exchange. Community participation is further bolstered by the local incentive system, which transforms residents from passive consumers into active stakeholders in neighborhood stewardship. Institutionally, the UVP provides municipalities with a data-driven tool for monitoring hyper-local economic performance, effectively reducing pressure on city centers by

fostering a self-sustaining neighborhood economy. These results confirm that UVP is a scalable, low-cost strategy for achieving micro-scale economic resilience in resource-constrained urban contexts.

## 2. Recommendations

Based on the simulated outcomes, the study proposes a set of strategic recommendations across multiple levels of urban governance:

**At the Urban Policy and Administrative Level:** It is recommended that urban planning authorities integrate the LUEEZ diagnostic concept into national planning tools to identify and prioritize low-efficiency neighborhoods. Municipalities should adopt the UVP as a strategic framework for sustainable development, establishing specialized local units to manage the digital–spatial integration of neighborhood assets. Furthermore, local administrations should simplify licensing for home-based micro-enterprises to facilitate their formalization within the digital platform.

**At the Community and Research Level:** Residents should be incentivized to register their skills and assets on local platforms to foster a culture of collaborative economy. From a scholarly perspective, future research should transition from hypothetical modeling to longitudinal applied studies in real-world Arab neighborhoods. There is also a critical need to develop quantitative indicators that link social capital density with the efficiency of digital-urban platforms to refine the predictive accuracy of the UVP model.

## Synthesis

The study concludes that addressing the phenomenon of LUEEZ requires a fundamental conceptual shift—viewing the neighborhood not as a residential enclave, but as a productive, digitalized platform. The UVP model provides the necessary theoretical and applied architecture to achieve this transformation, ensuring balanced urban development and a higher quality of life in Arab cities.

## References:

- 1) AlBehairi, A. (2021). *Urban Economics and Local Development Challenges*. Cairo: Dar AlFikr.
- 2) AlShammari, K. (2022). *Smart Cities and Digital Transformation in the Arab World*. Riyadh: Center for Urban Studies.
- 3) Batty, M. (2021). *The New Science of Cities*. MIT Press.
- 4) Florida, R. (2021). *The Rise of the Creative Class*. Basic Books.
- 5) Glaeser, E. (2022). *Triumph of the City*. Penguin Press.

- 6) Mansour, A. (2023). *Urban Economics and the Management of Urban Resources*. Beirut: Arab Center for Research.
- 7) OECD. (2023). *Local Economic Development Strategies*. OECD Publishing.

## معضلة الاستحلال بين دلالة الفعل الظاهر وغيب السريرة / ٢

دراسة تحليلية في شرك التشريع وطرح الشورى التخصصية كبريل موسمي

أحمد علي صالح الحسن

مهندس نظم وبرمجيات

باحث في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية

الحلقة ( ٢ : ٢ )

يُعد توحيد الله سبحانه وتعالى في حكمه وتكليفه ركيزة أساسية من ركائز العقيدة الإسلامية؛ فالملكية المطلقة للكون تقتضي أن يكون حق سن الأنظمة الملزمة والتحليل والتحرير خالصاً لله وحده، كما نص القرآن الكريم في مواضع شتى كقوله تعالى: **إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ** [يوسف: ٤٠]. ومن هذا المنطلق الشامل، تتابع علماء الأمة على إدراج "حق التشريع المطلق" ضمن خصائص الربوبية والعبودية؛ فمن جعل لمخلوق حقاً ذاتياً مستقلاً في صياغة أنظمة تصادم الوحي وتلزم العباد، فقد اتخذ نداءً من دون الله.

المبحث السادس: من مرونة الوسائل إلى الشورى التخصصية ( الشورى التخصصية سيتم تفصيلها

في الفصل الخامس)

إذا تقرر أن الشريعة جاءت بأصول الحكم ولم تغلق القلب المؤسسي، وأن المسلمين طوروا أدوات الدولة بحسب الحاجة، وأن النبوة أقرت النقباء والعرفاء بوصفهم بنى وسيطة مسؤولة، وأن الراشدين اعتبروا الرضا العام في الاختيار السياسي؛ ظهر أن الشورى التخصصية ليست خروجاً على الإسلام، ولا استيراداً لحاكمية البشر، ولا برلماناً وضعياً مموهاً باسم إسلامي، وإنما هي محاولة لتنظيم الشورى والتقنين داخل مرجعية الشريعة.

فالفرق بين البرلمان الوضعي المطلق والشورى التخصصية فرق في الأصل والغاية والحدود:

فالبرلمان الوضعي المطلق يجعل الإنسان مصدر التشريع الأعلى، ويجعل القانون ثمرة لإرادة الأغلبية أو إرادة الدولة، ولو خالف حكم الله.

أما الشورى التخصصية فتنتقل من أن الحاكمة لله، وأن الشريعة هي المرجعية العليا، وأن وظيفة المجلس ليست إنشاء الحلال والحرام، بل سن الأنظمة، وترتيب المصالح، وتقنين الاجتهادات، وتنزيل الأحكام، وتنظيم المباحات، ضمن السياسة الشرعية.

ولهذا كان وجود أهل الاختصاص في المجلس ضرورة شرعية وعقلية؛ لأن النظر في شؤون الطب، والاقتصاد، والقضاء، والتعليم، والزراعة، والأمن، والمال العام، لا يصح أن يترك لمن لا يعرف حقائق هذه الأبواب. كما أن وجود الأعيان والوجهاء المعبرين يربط القرار بالمجتمع وأحواله، ويمنع انفصال المؤسسة عن وجدان الناس ومصالحهم.

غير أن هذا كله لا يكفي وحده ما لم يضبط بضابط أعلى، وهو لجنة أفقية لأصول الفقه والتأصيل الشرعي، تكون مهمتها تمييز القطعي من الاجتهادي، والمصلحة من التعبدية، والتنظيمي من التشريعي، ومنع مصادمة النصوص المحكمة والقواعد الكلية والمقاصد الشرعية.

فهذا التركيب لا تكون الشورى التخصصية تسليماً للتشريع إلى البشر، بل تكون تنظيمًا لاجتهاد البشر تحت سلطان الوحي.

ولا تكون الانتخابات فيها إقراراً بأن الأمة تخلق الشرع، بل تكون وسيلة لاختيار من تثق الأمة بدينه وكفاءته وخبرته ليقوم بوظائف التقنين والسياسة الشرعية.

ولا يكون مجلس الأعيان فيها طبقة امتياز، بل صماماً اجتماعياً يعرف الناس وتعرفه الناس، ويشهد على المصالح العامة، ويمنع تغول النخبة التخصصية على البنية الاجتماعية.

ولا تكون لجنة أصول الفقه هيئة كهنوتية فوق الأمة، بل ميزاناً شرعياً يرد الاجتهاد إلى أصوله، ويمنع تحوله إلى تبديل أو استحلال أو عبث بالمحكمات.

#### خلاصة الفصل الرابع

يتبين مما سبق أن الحاكمة في الإسلام ثابتة لا تتغير؛ فهي لله تعالى وحده، لا يشاركه فيها حاكم ولا مجلس ولا أكثرية. أما بناء الدولة ووسائل إدارتها وشكل مؤسساتها، فليست قالباً واحداً مغلقاً، بل مجالاً واسعاً من مجالات السياسة الشرعية، تضبطه النصوص والمقاصد، وتوجهه المصالح، ويباشره أهل العلم والخبرة والأمانة.

فليس المطلوب من الأمة أن تستنسخ صورة تاريخية جامدة، ولا أن تسلم رقابها لبرلمان وضعي مطلق، بل أن تطور مؤسساتها بما يحقق الشورى، ويحفظ الحاكمية، ويمنع الاستبداد، ويضبط التقنين داخل أصول الفقه والسياسة الشرعية.

ومن هذا الباب تأتي الشورى التخصصية بوصفها مخرجاً مؤسسياً من طرفين باطلين:

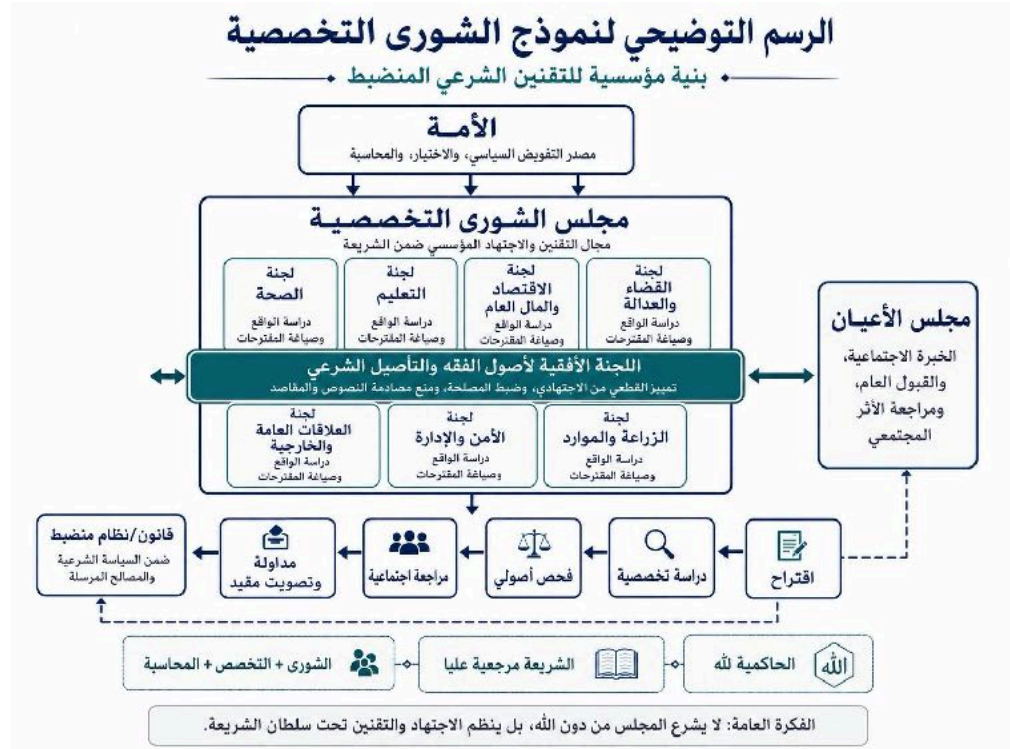
طرف التبديل الوضعي الذي يجعل التشريع للبشر من دون الله.

وطرف الجمود الشكلي الذي يظن أن رفض التبديل يستلزم تعطيل كل تطوير مؤسسي في الدولة. فالحق أن الشريعة ثابتة في مرجعيتها، مرنة في وسائل تحقيقها؛ قطعية في حاكمية الله، اجتهادية في تنظيم مصالح العباد؛ مانعة للتشريع المطلق، فاتحة لباب التقنين الشرعي المنضبط. وبذلك يكون الانتقال إلى بحث الشورى التخصصية انتقالاً طبيعياً؛ فهي ليست بديلاً عن الشريعة، بل وسيلة لضبط عمل الدولة تحت سلطانها، وليست إنشاءً لحاكمية بشرية، بل تنظيمًا للاجتهاد والمصلحة والشورى داخل الحاكمية الإلهية.

#### الفصل الخامس: الشورى التخصصية بوصفها بنية مؤسسية للتقنين الشرعي المنضبط

بعد أن تقرر في الفصل السابق أن الشريعة لم تغلق الأمة داخل قالب إداري واحد، ولم تمنعها من تطوير وسائل الحكم والإدارة والشورى، ما دامت تلك الوسائل خاضعة لحاكمية الله تعالى وغير مصادمة للوحي؛ كان لا بد من الانتقال من أصل الجواز إلى صورة البناء المقترح. فليست الغاية من هذا البحث الوقوف عند نقد التشريع الوضعي المطلق، ولا الاكتفاء بإثبات أن التبديل العام للشريعة ناقض ظاهر، بل الغاية الأعمق هي بيان المخرج المؤسسي الذي يمنع الأمة من الوقوع بين طرفين متقابلين:

طرف يسلّم سلطة التشريع إلى الإنسان، فيجعل البرلمان أو الأكثرية أو الدولة مصدر الحلال والحرام. وطرف آخر يغلق باب التطوير المؤسسي، فيظن أن رفض التشريع الوضعي يستلزم تعطيل كل صورة معاصرة لتنظيم الشورى والتقنين والإدارة.



ومن هنا تأتي الشورى التخصصية بوصفها محاولة لإعادة بناء الوظيفة التشريعية لا على معنى إنشاء الحكم من دون الله، بل على معنى التقنين المنضبط، والاجتهاد المؤسسي، وتحقيق المناط، وتنظيم المباحات، وترتيب المصالح العامة تحت سلطان الشريعة وأصول الفقه.

فالشورى التخصصية ليست برلماناً وضعياً بلباس إسلامي، وليست سلطة بشرية تنازع الوحي، وليست مجرد هيئة استشارية شكلية لا أثر لها، بل هي بنية مؤسسية تسعى إلى نقل صناعة القانون من الفوضى الحزبية والعرقية إلى مسار علمي شرعي تخصصي، يشارك فيه أهل الاختصاص، وتضبطه لجنة أفقية لأصول الفقه، ويراجعه مجلس أعيان يمثل الخبرة الاجتماعية والقبول العام.

#### المبحث الأول: تعريف الشورى التخصصية ومحلها من السياسة الشرعية

المقصود بالشورى التخصصية هو أن تكون ممارسة التقنين وتنظيم شؤون الدولة قائمة على اجتماع أصلين:

الأصل الأول: الشورى، بمعنى أن أمر الأمة لا ينفرد به حاكم أو نخبة مغلقة أو جهاز قهري، بل يقوم على المشاركة، والتداول، والمراجعة، والاختيار، والمحاسبة.

الأصل الثاني: التخصص، بمعنى أن النظر في شؤون الناس لا يترك للعدد المجرد، ولا للخطابة السياسية، ولا للولاء الحزبي، بل يسند إلى من يملك العلم والخبرة والقدرة على فهم الوقائع وتنزيل الأحكام والمصالح عليها.

فالشريعة لم تأمر بمجرد الشورى المجردة عن الأهلية، كما أنها لم تجعل الاختصاص ذريعة للاستبداد وإقصاء الأمة. بل الحق أن تجتمع الشورى مع الأهلية؛ فتكون الأمة حاضرة في التفويض والاختيار والرقابة، ويكون أهل العلم والخبرة حاضرين في النظر والصياغة والتقدير.

وعلى هذا، فالشورى التخصصية تقع في باب السياسة الشرعية، لا في باب التشريع المطلق. فهي وسيلة لتنظيم الاجتهاد الجماعي في النوازل والمصالح العامة، وليست مصدرًا مستقلاً للحكم الشرعي. فإن قيل: أليس في هذا إنشاء قوانين ملزمة؟

قيل: نعم، لكنه إلزام من جنس إلزام ولي الأمر في مسائل السياسة الشرعية، وتنظيم المباحات، وتقييد المصالح العامة، واختيار الراجح أو الأصلح من الأقوال والاجتهادات، لا من جنس تحليل الحرام أو تحریم الحلال أو تقديم حكم البشر على حكم الله.

فالمنع الشرعي لا يتعلق بمجرد وجود قانون مكتوب أو مؤسسة تقنين، وإنما يتعلق بحقيقة ذلك القانون: هل هو خادم للوحي، أم بديل عنه؟ هل هو تنزيل للشريعة، أم مزاحمة لها؟ هل هو تنظيم للمباح والمصلحة، أم استحلال لما حرم الله وإبطال لما أوجب؟

ومن هنا كان تحرير وظيفة الشورى التخصصية ضرورياً: فهي لا تملك أن تنشئ شرعاً، لكنها تملك أن تنظم ما فوض الشرع تنظيمه إلى اجتهاد الأمة وولاة الأمر وأهل الخبرة.

### المبحث الثاني: الفرق بين البرلمان الوضعي المطلق والشورى التخصصية

قد يلتبس على بعض الناظرين أن كل مجلس يسنّ قوانين هو برلمان وضعي بالضرورة، وأن كل عملية تصويت أو اختيار أو تقنين هي منازعة لحاكمية الله تعالى. وهذا الخلط لا يستقيم شرعاً ولا عقلاً؛ لأن العبرة بحقيقة المرجعية وحدود السلطة لا بمجرد الصورة الإجرائية.

فالبرلمان الوضعي المطلق يقوم على أصول خطيرة، منها:

- أن الإرادة البشرية هي المصدر الأعلى للقانون.
- وأن ما تقره الأكثرية يصبح ملزماً ولو خالف حكم الله.

- وأن الحلال والحرام والقيم العامة يمكن إعادة تعريفها وفق إرادة الدولة أو الأغلبية أو الفلسفة الوضعية.
- وأن الوحي، إن ذكر، يكون عنصراً ثقافياً أو أخلاقياً لا مرجعية حاكمية ملزمة.
- أما الشورى التخصصية، كما يراد بها في هذا المشروع، فتقوم على أصول مقابلة:
- أن الحاكمية لله تعالى.
- وأن الشريعة هي المرجعية العليا.
- وأن الأمة لا تملك إنشاء الحلال والحرام، وإنما تملك اختيار من يتولى شؤونها ومحاسبته.
- وأن المجلس لا يسنّ قانوناً يصادم نصاً قطعياً أو أصلاً شرعياً محكماً.
- وأن وظيفة التقنين محصورة في دائرة الاجتهاد، والسياسة الشرعية، والمصالح المرسلة، وتنظيم المباحات، وتحقيق المناط.
- فالفرق بين النموذجين ليس فرق أسماء، بل فرق حقيقة ووظيفة ومرجعية.
- ولهذا لا يصح أن يقال: إن كل مجلس منظم هو تشبه بالبرلمانات الوضعية. فقد عرف المسلمون الشورى، وأهل الحل والعقد، والنقباء، والعرفاء، والدواوين، وكتابة السجلات، وتنظيم المال والجند، وتفويض الولاية والقضاة، ولم يكن ذلك كله خروجاً عن الحاكمية، لأنه كان يعمل تحت سلطان الشريعة. فكذا إذا أنشأت الأمة مجلساً تخصصياً منضبطاً بأصول الفقه، ومقيداً بالقطعيات، وخاضعاً لرقابة شرعية وقضائية واجتماعية، لم يكن هذا تشريعاً من دون الله، بل كان تنظيمياً لاجتهاد الأمة تحت حكم الله.

### المبحث الثالث: اللجان العمودية وأهل الاختصاص

يقوم نموذج الشورى التخصصية على أن تقسم مجالات النظر العام إلى لجان عمودية بحسب أبواب الحياة الكبرى: كالقضاء، والاقتصاد، والتعليم، والصحة، والزراعة، والأمن، والإدارة، والمال العام، والعلاقات الخارجية، وسائر ما تحتاجه الدولة من قطاعات.

والمراد باللجان العمودية أن تكون كل لجنة مختصة بباب من أبواب الشأن العام، بحيث لا ينظر في المسائل الفنية الدقيقة إلا من يملك أهلية النظر فيها.

فليس من السياسة الشرعية أن يتصدر للسياسة الصحية من لا يعرف طباً ولا إدارة صحية ولا واقع المستشفيات والدواء .

وليس من الرشد أن يقرر في الزراعة والمياه من لا يعرف الأرض والري والغذاء والمناخ والإنتاج .  
وليس من العدل أن يسنّ في القضاء والإجراءات من لا يعرف أصول القضاء، ولا واقع المحاكم، ولا حقوق المتقاضين، ولا وسائل منع الظلم .

وليس من الأمانة أن يقرر في المال العام والاقتصاد من لا يفهم الموارد والنفقات والأسواق والحباية والفساد والاحتكار .

فأهل الاختصاص في هذا النموذج ليسوا طبقة مترفة، ولا نخبة منعزلة، بل هم أهل نظر في تحقيق المناط؛ إذ إن الحكم الشرعي على الوقائع لا يتم بمجرد معرفة النص العام، بل يحتاج إلى معرفة الواقع الذي ينزل عليه الحكم .

وقد قرر أهل العلم أن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، وأن المفتي أو القاضي أو ولي الأمر لا يحسن تنزيل الحكم حتى يفهم حقيقة الواقعة ومآلاتها . فإذا كانت الدولة الحديثة قد تعقدت أبوابها وتشعبت اختصاصاتها، صار من تمام السياسة الشرعية أن تنشأ لجان تخصصية تعين الأمة على حسن الفهم وحسن التنزيل .

ومن هنا تظهر شرعية اللجان العمودية : فهي ليست مصدراً للحكم، وإنما أداة لفهم الواقع، وصياغة الحلول، ورفع الجهل الفني عن عملية التقنين .

غير أن التخصص وحده لا يكفي؛ فقد يكون الخبير بارعاً في فنه، ضعيفاً في تقدير المقاصد، أو غافلاً عن الحدود الشرعية، أو متأثراً بنموذج وضعي، أو محصوراً في لغة المصلحة المجردة . ولذلك كان لا بد من ضابط أفقي يمر على جميع اللجان، وهو لجنة أصول الفقه والتأصيل الشرعي .

#### المبحث الرابع : اللجنة الأفقية لأصول الفقه والتأصيل الشرعي

اللجنة الأفقية لأصول الفقه هي قلب هذا النموذج وروحه الشرعية؛ لأنها الجهة التي تمنع الشورى التخصصية من التحول إلى مجلس خبراء وضعي، وتعيد كل مسار تقني إلى ميزان الوحي وأصول الاستدلال .

وسميت أفقية لأنها لا تختص بقطاع واحد من قطاعات الدولة، بل تمر على جميع القطاعات بحسب الحاجة؛ فالمسألة الشرعية قد تظهر في الاقتصاد كما تظهر في القضاء، وفي التعليم كما تظهر في الأمن، وفي الصحة كما تظهر في العلاقات الخارجية، وفي الضرائب والعقود والمال العام كما تظهر في الأحوال الشخصية والحدود والتعزيرات.

فليست الشريعة محصورة في باب الشعائر أو الأسرة، وليست أصول الفقه زينة خطابية توضع في هامش العملية التشريعية، بل هي الميزان الذي يميز بين ما يجوز للمجلس أن يجتهد فيه وما لا يجوز له تجاوزه. وتتمثل وظيفة هذه اللجنة في أمور كبرى:

أولاً: تمييز القطعي من الظني: فما كان قطعي الثبوت والدلالة، أو مما أجمع عليه إجماعاً معتبراً، أو من المحكمات الظاهرة، فلا يملك المجلس مخالفته ولا تعطيله ولا الالتفاف عليه.

ثانياً: تمييز التعدي من المصلحي: فما كان من باب التعبد المحض لا يغير بهوى الناس ولا بضغط الواقع، أما ما كان من باب المصالح والسياسات والإجراءات، فمجاله أوسع في النظر والتطوير.

ثالثاً: تمييز الحكم الشرعي عن وسيلة تنفيذه: فقد يكون الحكم ثابتاً، لكن وسيلة تحقيقه قابلة للتغيير؛ كالعدالة في القضاء، وحفظ المال العام، ومنع الغش، وصيانة الحقوق، فإن هذه مقاصد ثابتة، أما وسائلها الإدارية والإجرائية فتتطور بحسب القدرة والخبرة.

رابعاً: تمييز الاجتهاد المعتبر من التبديل الممنوع: فليس كل مخالفة لرأي فقهي معين تبديلاً للشريعة، كما أن ليس كل دعوى مصلحة اجتهاداً معتبراً. واللجنة تضبط هذا الباب حتى لا يتوسع الغلاة في تبديع كل جديد، ولا يتوسع المبدلون في تمرير كل مصادمة باسم المصلحة.

خامساً: فحص المآلات: فقد يكون المقترح في أصله جائزاً، لكن مآله إلى ظلم أو احتكار أو فساد أو تعطيل واجب أو فتح باب حرام. ومن فقه السياسة الشرعية النظر في المآلات لا في الصور المجردة وحدها.

وعليه، فإن رأي اللجنة في المسائل القطعية يجب أن يكون ملزماً بإعادة الصياغة أو وقف المسار أو الإحالة إلى جهة الفصل الدستوري الشرعي المختصة. أما في المسائل الاجتهادية، فتقدم اللجنة رأياً معللاً، وتعرض البدائل المعتبرة، وتبين درجات القوة والضعف والمصلحة والمفسدة، ليبقى القرار داخل دائرة الشورى المنضبطة لا داخل دائرة التشريع المطلق.

وبهذا لا تكون لجنة أصول الفقه سلطة كهنوتية تصادر الأمة، ولا هيئة زخرفية لا أثر لها، بل ميزاناً مؤسسياً يحفظ أصل الحاكمية ويمنع انزلاق التقنين إلى التبديل.

### المبحث الخامس: مجلس الأعيان ووظيفة الضبط الاجتماعي

إذا كانت اللجان العمودية تمثل الخبرة الفنية، ولجنة أصول الفقه تمثل الضبط الشرعي الأصولي، فإن مجلس الأعيان يمثل الخبرة الاجتماعية والقبول العام وذاكرة الجماعات المحلية.

فالدولة لا تبنى بالخبراء وحدهم، كما لا تبنى بالوجهاء وحدهم. والخبرة الفنية قد تنفصل عن واقع الناس إن لم تراجعها خبرة اجتماعية تعرف أحوال المدن والقرى والعشائر والطبقات والمهن والنازحين والفقراء والمتضررين. كما أن الواجهة الاجتماعية قد تتحول إلى نفوذ إن لم تضبط بالشرع والكفاءة والمحاسبة.

ومن هنا تأتي وظيفة مجلس الأعيان: لا ليكون طبقة امتياز، ولا ليعطل الاختصاص، ولا ليحتكر صوت المجتمع، بل ليكون صلة بين المؤسسة التشريعية وبين البنية الاجتماعية الحية.

والعين في هذا التصور ليس كل صاحب مال، ولا كل وارث وجاهة، ولا كل صاحب عصبية، بل من اجتمعت فيه صفات معتبرة: معرفة الناس، وحسن السيرة، ورجاحة العقل، والقدرة على الإصلاح، والاستقلال النسبي عن مراكز الفساد، والقبول الاجتماعي، والخبرة في الوساطة ورعاية المصالح العامة.

فمجلس الأعيان يستحضر معنى العرفاء والنقباء في المجتمع؛ أي أولئك الذين تعرف بهم الجماعات، وينقلون حاجاتها، ويشهدون على أثر القرارات فيها، ويكشفون ما قد يغيب عن اللجان الفنية من واقع الناس ومآلات القوانين.

ولذلك يكون دوره مهماً في مراجعة مشروعات القوانين من جهة أثرها الاجتماعي، وعدالتها التوزيعية، وقابليتها للتطبيق، وعدم اصطدامها بأعراف صحيحة أو مصالح معتبرة، وعدم فتحها أبواب فتنة أو ظلم أو احتكار.

وهذا المجلس لا ينبغي أن يكون فوق الشريعة، ولا فوق الأمة، ولا فوق أهل الاختصاص، بل جزءاً من التوازن المؤسسي الذي يمنع تغول أي جهة منفردة: فلا يستبد الخبير باسم العلم، ولا يستبد الوجيه باسم المجتمع، ولا يستبد السياسي باسم التفويض، ولا يستبد الفقيه باسم الفتوى خارج ضوابط الأصول والشورى والقضاء.

## المبحث السادس : مسار صناعة القانون في الشورى التخصصية

حتى يظهر الفرق بين الشورى التخصصية وبين التشريع الوضعي المطلق، لا بد من بيان مسار صناعة القانون داخل هذا النموذج.

فالقانون لا ينبغي أن يولد من رغبة حزبية عابرة، ولا من ضغط إعلامي، ولا من إرادة حاكم، ولا من أغلبية متحمسة، بل يمر بمراحل متتابعة تضبطه من جهات متعددة.

**المرحلة الأولى: الاقتراح:** يبدأ المشروع من حاجة عامة: مفسدة قائمة، أو مصلحة معطلة، أو فراغ تنظيمي، أو ضرورة إدارية، أو نازلة مستجدة. ويجب أن يرفق الاقتراح ببيان الحاجة والمشكلة والغاية المتوخاة.

**المرحلة الثانية: الإحالة إلى اللجنة العمودية المختصة:** تنظر اللجنة المختصة في حقيقة الواقعة، وتجارب التطبيق، والآثار الفنية، والتكلفة، والبدائل الممكنة، وموقف أهل الخبرة في الباب. وهنا يكون دور الاختصاص ظاهراً؛ لأن فساد التصور يؤدي إلى فساد الحكم والسياسة.

**المرحلة الثالثة: الفحص الأصولي الأفقي:** تعرض المسودة على لجنة أصول الفقه والتأصيل الشرعي، لا لتبحث عن ألفاظ دينية تضاف إلى النص، بل لتحدد موقع المشروع من خريطة الأحكام: هل هو في القطيعات؟ أم في الظنيات؟ أم في المصالح المرسله؟ أم في تنظيم المباحات؟ أم فيه شبهة مصادمة لنص أو مقصد؟

**المرحلة الرابعة: إعادة الصياغة المشتركة:** إذا ظهرت إشكالات فنية أو شرعية أو اجتماعية، تعاد الصياغة بين اللجنة المختصة ولجنة أصول الفقه، حتى لا يكون الحل الشرعي جاهلاً بالواقع، ولا يكون الحل الفني غافلاً عن الشرع.

**المرحلة الخامسة: المراجعة الاجتماعية عبر مجلس الأعيان:** ينظر مجلس الأعيان في قابلية القانون للتطبيق، وأثره على الناس، ومدى اتساقه مع السلم الأهلي، والعدالة، وحاجات المناطق والفئات، واحتمالات سوء استعماله.

المرحلة السادسة: المداولة العامة والتصويت المقيد: تتم المداولة داخل المجلس، لكن التصويت هنا ليس تصويتاً على الحلال والحرام، بل على اعتماد صيغة تنظيمية داخل دائرة ما أجازته الشريعة وسمحت به السياسة الشرعية. فالأغلبية لا تملك إبطال حكم الله، لكنها تملك الترجيح في الوسائل والاجتهادات والمصالح بعد استكمال الضوابط.

المرحلة السابعة: الرقابة اللاحقة: لا ينتهي الأمر بإقرار القانون؛ فكل قانون يحتاج إلى رقابة على التطبيق، ومراجعة للمآلات، وإمكان التعديل أو الإلغاء إذا ظهر ضرره أو فساد أو مخالفته للمقاصد. فالسياسة الشرعية لا تقف عند حسن النية، بل تنظر إلى النتائج والآثار. وبهذا المسار تصبح صناعة القانون عملية منضبطة بثلاثة موازين:

- ميزان الاختصاص لفهم الواقع.
  - وميزان أصول الفقه لضبط الشرع.
  - وميزان الأعيان والشورى لضبط الأثر الاجتماعي والتفويض العام.
- وتفصيل مواءمة القوانين بعد صدورها وأثناء المرحلة الانتقالية مبسوط في حزمة الإصلاح القضائي والمواءمة التشريعية. في الفصل السابع.

### المبحث السابع: الأمة بين التفويض والمحاسبة لإنشاء الحلال والحرام

من أهم ما يجب تحريره في هذا المقام أن حضور الأمة في الشورى التخصصية لا يعني جعل الأمة مصدرًا للتشريع المطلق.

فالأمة في الإسلام لا تخلق الدين، ولا تملك أن تحلل ما حرم الله، ولا أن تحرم ما أحل الله، ولا أن تقدم هواها على الوحي. لكنها تملك، بل يجب أن تملك، حق اختيار من يتولى شأنها، ومحاسبة من يقصر أو يفسد، ومراقبة المؤسسات، وعزل من يخون الأمانة، والتعبير عن مصالحها وحاجاتها.

فالسلطة السياسية في الإسلام ليست تفويضاً إلهياً لفرد معصوم، وليست حقاً وراثياً مطلقاً، وليست ملكاً لطائفة مغلقة، وإنما هي أمانة وولاية وشورى وبيعة ومسؤولية. ومن ثم فحضور الأمة في الاختيار والمحاسبة لا يناقض الحاكمية، بل يمنع استبداد من يتكلم باسمها.

والعبارة الجامعة في هذا الباب:

الأمة مصدر التفويض السياسي، والشريعة مصدر الإلزام الأعلى.

فإذا اختارت الأمة أهل الاختصاص، فإنها لا تفوضهم في إنشاء شرع جديد، بل تفوضهم في القيام بوظيفة محددة: فهم الواقع، وترتيب المصالح، وصياغة الأنظمة، وتقنين الاجتهاد، وحفظ الحقوق، ومنع الفساد، كل ذلك تحت سلطان الشريعة.

وإذا راقبت الأمة المجلس، فإنها لا تراقبه باعتبارها أعلى من الوحي، بل باعتبارها صاحبة حق في منع الظلم والفساد والخيانة والتلاعب باسم الدين أو باسم المصلحة.

وبهذا يتوازن البناء: لا استبداد حاكم، ولا استبداد أكثرية، ولا استبداد نخبة، ولا استبداد فقيه منفرد، بل نظام شوروي تخصصي مقيد بالشريعة، قائم على التفويض والمحاسبة.

### المبحث الثامن: صلة هذا النموذج بوثائق مشروع إصلاح المنظومة التشريعية في سوريا

إن ما سبق ليس تصوراً نظرياً مجرداً، بل هو الأساس الشرعي والفكري لوثائق مشروع الشورى التخصصية المنشورة في مستودع علمي بعنوان: مشروع إصلاح المنظومة التشريعية في سوريا بما يلبي مطالب الثورة وتحمل الوثائق رابط التعريف العلمي الآتي: <https://doi.org/10.6084/m9.figshare.31384423>.

وهذه الوثائق لا تقترح مجرد تعديلات إجرائية في مجلس تشريعي قائم، بل تسعى إلى إعادة تعريف الوظيفة التشريعية نفسها في مرحلة انتقالية شديدة الحساسية، بحيث لا تكون الثورة انتقالاً من استبداد فردي إلى استبداد حزبي أو أغلبي أو نخبوي، ولا تكون كذلك عودة إلى فراغ مؤسسي يعطل مصالح الناس باسم الخوف من التشريع. فالحاجة السورية، بعد عقود من الاستبداد والتلاعب بالدستور والقانون، ليست إلى إعادة إنتاج مؤسسة تشريعية شكلية، بل إلى بناء منظومة تقنينية تضمن أموراً أربعة:

أولاً: ألا تكون السلطة التشريعية غطاءً لتبديل مرجعية الشريعة أو مصادمة هوية الأمة.

ثانياً: ألا تكون الشريعة شعاراً معطلاً لمصالح الناس وحاجات الدولة.

ثالثاً: ألا تنفرد نخبة حزبية أو عسكرية أو مالية بصناعة القانون.

رابعاً: ألا يتحول القبول الشعبي إلى غوغائية عديدة منفصلة عن الأهلية والاختصاص.

ومن هنا جاء المشروع ليجمع بين الشورى، والتخصص، والتأصيل الشرعي، ومجلس الأعيان، والرقابة، والتدرج، في بنية واحدة تحاول أن تلبي مطالب الثورة في العدالة والحرية والكرامة ومنع الاستبداد، دون أن تسقط في فخ التشريع الوضعي المطلق.

فإذا كانت الثورة قد قامت في وجه منظومة قهر واستبداد وفساد، فإن إصلاح المنظومة التشريعية يجب أن يمنع عودة القهر باسم القانون، ويمنع عودة الفساد باسم المصلحة، ويمنع عودة التبديل باسم الحداثة، ويمنع كذلك تعطيل الدولة باسم الخوف من كل تنظيم جديد.

**وهنا تظهر قيمة الشورى التخصصية بوصفها محاولة للجمع بين مطلبين عظيمين:**

- مطلب شرعي: حفظ الحاكمية ورد التقنين إلى أصول الفقه والسياسة الشرعية.
- ومطلب ثوري: بناء مؤسسة عادلة تمنع الاستبداد وتوسع المشاركة وتربط الحكم بالمساءلة.

### خلاصة الفصل الخامس

يتبين مما سبق أن الشورى التخصصية ليست مجرد هيئة إدارية، وليست برلماناً وضعياً معاد تسميته، وليست مجلس فقهاء منفصلاً عن الواقع، وليست نخبة خبراء منفصلة عن الأمة. إنها بنية مركبة تحاول أن تعالج معضلة التشريع من داخل التصور الإسلامي نفسه، وذلك عبر جمع أربعة عناصر:

- أهل الاختصاص لفهم الواقع.
  - لجنة أصول الفقه لضبط المرجعية الشرعية.
  - مجلس الأعيان لتمثيل الخبرة الاجتماعية والقبول العام.
  - الأمة في التفويض والمحاسبة والرقابة.
- وبهذا يتحول سنّ القوانين من تشريع بشري مطلق إلى تقنين شرعي منضبط؛ ومن صراع حزبي على السلطة إلى اجتهاد مؤسسي؛ ومن استبداد فردي أو أغلبي إلى شورى مقيدة بالحق؛ ومن فوضى الاعتراض على كل جديد إلى تطوير مشروع لوسائل الحكم داخل أصول السياسة الشرعية.
- فالخلاصة الجامعة أن الشورى التخصصية لا تنازع الحاكمية، بل تسعى إلى حراستها مؤسسياً. ولا تجعل الأمة مصدراً للحلال والحرام، بل تجعلها صاحبة حق في اختيار ومحاسبة من ينظم شؤونها تحت حكم الله.
- ولا تجعل أهل الاختصاص مشرعين من دون الله، بل تجعلهم شهوداً على الواقع وخبراء في تنزيل المصالح. ولا تجعل أصول الفقه زينة خطابية، بل تجعلها لجنة أفقية حاكمة لمسار التقنين.

ومن هنا يصلح الانتقال في الفصل التالي إلى بيان الضمانات الشرعية والمؤسسية التي تمنع هذا النموذج من الانحراف؛ لأن كل بنية بشرية، مهما حسنت فلسفتها، تحتاج إلى صمامات أمان تمنع تحولها إلى سلطة مغلقة أو ذريعة للتبديل أو أداة للاستبداد.

### الفصل السادس: الضمانات الشرعية لمنع انحراف الشورى التخصصية

بعد بيان حقيقة الشورى التخصصية، وكونها بنية مؤسسية للتقنين الشرعي المنضبط لا مجلساً للتشريع المطلق، يبقى السؤال الأهم: ما الضمانات التي تمنع هذه البنية من الانحراف؟ فإن كل مؤسسة بشرية، مهما حسنت فلسفتها، قد تنقلب مع الزمن إلى أداة استبداد أو تبديل أو احتكار إذا لم تضبط بقيود شرعية ومؤسسية واضحة.

وليست الشورى التخصصية معصومة بذاتها، ولا يكفي في تزكيتها أن تحمل اسم الشورى أو التخصص أو التأصيل الشرعي؛ إذ العبرة بالحقائق والمعاني والآثار، لا بالأسماء واللافتات. ومن ثم كان لا بد من تقرير جملة من الضمانات التي تحفظها من الانزلاق إلى أحد طرفين: التشريع الوضعي المطلق من جهة، أو الجمود والتعطيل من جهة أخرى.

### الضمانة الأولى: ثبات المرجعية العليا

أول الضمانات وأعظمها أن ينص صراحة على أن الحاكمية لله تعالى، وأن الشريعة الإسلامية هي المرجعية العليا للتقنين والسياسة العامة، وأن أي مجلس أو سلطة أو أغلبية لا تملك إنشاء حكم يصادم نصاً قطعياً أو أصلاً شرعياً محكماً.

فهذه الضمانة هي الفاصل بين الشورى الشرعية والبرلمان الوضعي المطلق. فإن سقطت هذه الضمانة، تحولت الشورى التخصصية إلى مجرد مجلس بشري يشرع من دون الله، ولو تسمى بأسماء إسلامية.

### الضمانة الثانية: إلزامية الضبط الأصولي

لا بد أن تكون لجنة أصول الفقه والتأصيل الشرعي جزءاً أصيلاً من مسار التقنين، لا هيئة استشارية هامشية. وتكون مهمتها تمييز القطعي من الاجتهادي، والتعبد من المصلحي، والتنظيمي من التشريعي، وفحص مآلات القوانين ومدى موافقتها للقواعد الكلية والمقاصد الشرعية.

وتكون ملاحظاتها في المخالفات القطعية ملزمة بإعادة الصياغة أو وقف المسار أو الإحالة إلى جهة الفصل المختصة. أما في المسائل الاجتهادية، فتقدم رأياً معللاً وبدائل معتبرة، دون أن تحول الخلاف الفقهي السائغ إلى تعطيل للدولة.

### الضمانة الثالثة: التفريق بين القطعيات ومجالات الاجتهاد

من أخطر أبواب الانحراف الخلط بين ما لا يجوز الاجتهاد في مخالفته، وبين ما تركته الشريعة للنظر والمصلحة والسياسة. فليس كل جديد بدعة، وليس كل تنظيم تبديلاً، وليس كل مخالفة لرأي فقهي معين خروجاً عن الشريعة.

وفي المقابل، ليست كل دعوى مصلحة معتبرة، ولا كل ضرورة حقيقية، ولا كل تصويت مشروعاً إذا صادم نصاً محكماً أو أباح حراماً أو عطل واجباً.

ولهذا يجب أن يقوم النموذج على تقسيم واضح:

- فالقطعيات لا يملك المجلس مخالفتها.
- والظنيات محل اجتهاد وترجيح معتبر.
- والمصالح المرسله مجالها واسع بشرط عدم المصادمة.
- والمباحات والتنظيمات الإدارية تضبط بما يحقق العدل ويدفع الضرر.

### الضمانة الرابعة: ضبط الحكم على الأفعال دون التوسع في تنزيهه على الأعيان

إن تقرير أن التبديل العام للشريعة ناقض ظاهر لا يعني فتح باب التكفير العيني لكل فرد عمل في مؤسسة أو شارك في واقع مختلط أو وقع في شبهة أو تأول أو أكره. فالحكم على الفعل شيء، وتنزيل الحكم على الأعيان شيء آخر له شروط وموانع ومسالك قضائية وشرعية معتبرة.

وهذه الضمانة ضرورية حتى لا يتحول التأصيل العقدي إلى فوضى في الدماء والأعراض، وحتى يبقى البحث في موضعه: بيان حكم المنظومات والأفعال السيادية المبدلة، لا إلغاء ضوابط القضاء الشرعي في الأشخاص والأعيان.

فالرسالة لا تدعو إلى الفوضى، ولا إلى استباحة الناس، ولا إلى تجاوز القضاء، بل تسعى إلى بناء مخرج مؤسسي يرد التقنين إلى الشريعة، ويمنع التبديل من جهة، والغلو من جهة أخرى.

### الضمانة الخامسة : الشورى والمحاسبة ومنع احتكار السلطة

لا يجوز أن تتحول الشورى التخصصية إلى سلطة نخبوية مغلقة باسم العلم والخبرة، ولا إلى سلطة اجتماعية محتكرة باسم الأعيان، ولا إلى سلطة فقهية صادرة باسم التأصيل. فكل جهة من جهات النموذج تحتاج إلى رقابة تقابلها وتوازنها.

فأهل الاختصاص يراجعهم الضبط الشرعي والأثر الاجتماعي.

ومجلس الأعيان تضبطه الشريعة والكفاءة وعدم العصبية.

ولجنة أصول الفقه تضبطها القواعد العلمية والتعدد المعتبر وعلنية التعليل.

والمجلس كله تضبطه الأمة بالمحاسبة والاختيار والعزل والرقابة.

فالشورى التخصصية لا تكون شرعية لمجرد أنها تخصصية، بل تكون شرعية بقدر ما تحقق الأمانة، وتمنع الاستبداد، وتخضع للشريعة، وتقبل المحاسبة.

### خلاصة الفصل السادس

إن الشورى التخصصية ليست معصومة، لكنها قابلة لأن تكون مخرجاً شرعياً رشيداً إذا ضببت بخمس ضمانات: مرجعية الشريعة، وإلزامية الضبط الأصولي، والتفريق بين القطعي والاجتهادي والتنظيمي، ومنع التوسع في التكفير العيني، وإقامة الشورى والمحاسبة.

وبهذه الضمانات لا تتحول الشورى التخصصية إلى برلمان وضعي، ولا إلى مجلس كهنوتي، ولا إلى نخبة محتكرة، بل تبقى وسيلة مؤسسية لتنظيم الاجتهاد والتقنين والسياسة العامة تحت سلطان الشريعة.

فالضمان الحقيقي ليس في الاسم، بل في المرجعية والمسار والمحاسبة. فإذا ثبتت الحاكمية لله، وضبطت أصول الفقه مسار التقنين، وحضرت الأمة في التفويض والرقابة، أمكن لهذه البنية أن تكون جواباً عملياً عن معضلة التشريع، ومخرجاً من ثنائية التبديل والفوضى.

ومن ضمانات عدم انحراف النموذج أن توجد سلطة قضائية مستقلة وقضاء إداري ومسارات طعن وتنفيذ منضبطة، وقد عولج ذلك في حزمة مستقلة في الفصل السابع.

### الفصل السابع : الامتداد القضائي والتنفيذي للشورى التخصصية

لا تكتمل معالجة معضلة التشريع بمجرد ضبط مسار سنّ القوانين داخل الشورى التخصصية؛ إذ قد يكون القانون منضبطاً في أصله، ثم يفسد في تطبيقه، أو يتعطل في تنفيذه، أو يتحول القضاء إلى أداة بيد السلطة، أو تتحول المرجعية الشرعية إلى شعار عام لا أثر له في النصوص والإجراءات. ولهذا فإن الشورى التخصصية تحتاج إلى امتداد قضائي وتنفيذي يحفظ أثرها، ويمنع تحولها إلى مؤسسة تقنين معزولة عن واقع القضاء والحقوق والناس. فالقانون لا يكتسب قيمته من سلامة صياغته فقط، بل من عدالة القضاء الذي يفسره، ونزاهة الجهاز الذي ينفذه، ووجود مسارات طعن ومراجعة تمنع الظلم والانحراف.

ومن هذا الباب أفردت حزمة مستقلة بعنوان :

حزمة الإصلاح القضائي والمواءمة التشريعية في سوريا الانتقالية: استقلال القضاء، ضمانات الحرية، ومرجعية شرعية منضبطة مع تحديث منظومة التنفيذ، وتحمل الرابط العلمي :

<https://doi.org/10.6084/m9.figshare.31417865>

وتأتي هذه الحزمة بوصفها امتداداً تطبيقياً لمشروع الشورى التخصصية، لا بديلاً عنه ولا موضوعاً منفصلاً عنه؛ فهي تعالج ما بعد التقنين: استقلال القضاء، درجات التقاضي، القضاء الإداري، النيابة العامة، الإجراءات الجزائية، قواعد البينات، المعونة القضائية، التنفيذ القضائي، تنظيم مهنة المفوض القضائي، ومواءمة القوانين القائمة مع المرجعية الشرعية بصورة مرحلية منضبطة. وأهمية هذه الحزمة أنها تمنع ثلاثة انحرافات كبرى :

الأول : أن يبقى التقنين الشرعي نصاً حسناً بلا قضاء مستقل يحميه.

الثاني : أن تتحول المواءمة الشرعية إلى صدمة تشريعية تولد فراغاً واضطراباً في معاملات الناس.

الثالث : أن تتحول الأحكام القضائية إلى أوراق معطلة بسبب ضعف التنفيذ أو فساد أو احتكاكه المباشر بالناس دون رقابة.

ولذلك تقوم الحزمة القضائية على فكرة مركزية: أن إصلاح التشريع لا ينفصل عن إصلاح القضاء، وأن إصلاح القضاء لا ينفصل عن إصلاح التنفيذ، وأن المرجعية الشرعية لا تتحقق بمجرد الإعلان عنها، بل تحتاج إلى آليات تصنيف ومواءمة وتدرج ومراجعة وطعن ورقابة.

ومن أهم ما تضيفه هذه الحزمة إلى مشروع الشورى التخصصية أنها تنقل الحديث من مستوى "من يسن القانون؟" إلى مستوى "كيف يطبق القانون؟ ومن يراجع السلطة؟ ومن يحمي الحقوق؟ ومن يمنع فساد التنفيذ؟".

فإذا كانت الشورى التخصصية تضبط صناعة القانون قبل صدوره، فإن الإصلاح القضائي يضبط القانون بعد صدوره: تفسيراً، وتطبيقاً، وطعناً، وتنفيذاً.

وبهذا تكتمل الدائرة المؤسسية:

- الشورى التخصصية تضبط التقنين.
- ولجنة أصول الفقه تضبط المرجعية.
- والقضاء المستقل يضبط التطبيق.
- والقضاء الإداري يراجع أفعال السلطة.
- ومنظومة التنفيذ المنضبطة تحول الحكم من نص إلى حق نافذ.
- وخطة المواءمة التشريعية تضمن الانتقال من الواقع القائم إلى المرجعية الشرعية دون فوضى أو صدمة أو فراغ.

وخلاصة ذلك أن المشروع لا يريد إقامة مجلس يسن الأنظمة فقط، بل يريد بناء دورة قانونية كاملة: من التأصيل، إلى التقنين، إلى القضاء، إلى التنفيذ، إلى المراجعة. وهذه الدورة هي التي تمنع أن يتحول شعار تحكيم الشريعة إلى مجرد إعلان سياسي، أو أن يتحول القانون إلى أداة قهر جديدة باسم الإصلاح.

ومن ثم فإن الإحالة إلى حزمة الإصلاح القضائي والمواءمة التشريعية ليست إحالة هامشية، بل هي بيان للضمانة العملية التي تجعل الشورى التخصصية قابلة للتطبيق في دولة انتقالية، لا مجرد تصور نظري في مسألة الحاكمية والتقنين.

#### الخلاصة

خلصت هذه الرسالة إلى أن معضلة التشريع في واقع الدولة المعاصرة ليست مسألة شكلية تتعلق بوجود قوانين مكتوبة أو مؤسسات منظمة، بل تتعلق بأصل المرجعية وحدود السلطة: هل يكون سن الأنظمة خادماً لحكم الله تعالى، أم بديلاً عنه ومنازلاً له؟

وقد تبين أن التبدل العام للشريعة، وإقامة منظومة قانونية ملزمة تصادم الوحي وتجعله معزولاً عن الحكم، ليس كزلة قاضٍ أو معصية فردية أو اجتهد خاطئ، بل هو فعل سيادي ظاهر له دلالاته العقدية والمؤسسية. كما تبين أن تعليق الحكم كله على الاستحلال القلبي المحض يفضي إلى تعطيل دلالة الظاهر، وإفراغ أحكام الدنيا من مناطها العملي.

غير أن هذا التقرير لا يعني الإكتفاء بالتكفير، ولا إلى الجمود على صورة تاريخية واحدة، فالرسالة فرقت بين الحكم على الفعل والمنظومة، وبين تنزيل الأحكام وقررت أن إصلاح معضلة التشريع لا يكون بردود فعل مضطربة، بل ببناء مؤسسي منضبط.

ومن هنا جاء طرح الشورى التخصصية بوصفها مخرجاً بين طرفين: طرف التشريع الوضعي المطلق الذي يجعل الإنسان مصدر الحلال والحرام، وطرف الجمود الذي يعطل تطوير وسائل الحكم والإدارة باسم الخوف من كل جديد.

فالشورى التخصصية، كما تقرر في هذه الرسالة، ليست برلماناً وضعياً معاد التسمية، ولا سلطة بشرية تنشئ الشرع من دون الله، بل بنية تقنين واجتهد وسياسة شرعية، تجمع بين أهل الاختصاص، والرقابة الأصولية، ومجلس الأعيان، وتفويض الأمة ومحاسبتها، تحت سلطان الشريعة ومرجعية أصول الفقه. وتكتمل هذه البنية بضمانات تمنع انحرافها: ثبات الحاكمية لله، وإلزامية الضبط الأصولي، والتفريق بين القطعي والاجتهادي والتنظيمي، ومنع التوسع في التكفير العيني، وربط المؤسسة بالشورى والمحاسبة. كما يمتد المشروع إلى إصلاح القضاء والمواءمة التشريعية والتنفيذ القضائي، حتى لا يبقى التقنين المنضبط نصاً معلقاً بلا قضاء مستقل ولا تنفيذ عادل.

والخلاصة الجامعة أن الأمة لا تحتاج إلى أن تختار بين تشريع وضعي ينازع حكم الله، وبين فراغ مؤسسي يعطل مصالح الناس. بل تستطيع، من داخل أصول الإسلام نفسه، أن تبني مؤسسات شوروية تخصصية تضبط الاجتهاد، وتصور الحاكمية، وتحقق العدل، وتمنع الاستبداد، وترد القانون إلى وظيفته الصحيحة: خادماً للشريعة لا بديلاً عنها.

وبذلك يكون مشروع الشورى التخصصية محاولة عملية لإعادة بناء وظيفة التقنين في الدولة المسلمة المعاصرة؛ لا على معنى أن البشر يشرعون من دون الله، بل على معنى أنهم يجتهدون وينظمون ويقننون

ما أذن الله بتنظيمه، تحت مرجعية الوحي، وبميزان أصول الفقه، وبشورى الأمة، ورقابة القضاء، ومسؤولية المؤسسات.

# Communication Skills in Achieving Sustainable Economic Development Goals<sup>1</sup>

**Prof. Dr. Ahmed Abdul Razzak Al-Sayed Omar**

**Department of Business Administration,**

**College of Business Administration, Majmaah University,**

**Kingdom of Saudi Arabia**

الحلقة ( ٢ : ١ )

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء والتركيز على طرق مهارات الاتصال سواء عن طريق المنظمة أم من خارجها كواحدة من أهم المهارات في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة وقد لاحظنا الأهمية الحقيقية في دور الاتصال سواء كانت المنظمة طرف فيه أم غيره في الوصول إلى تحقيق التنمية الاقتصادية بكافة أشكالها فهو ليس مجرد نقل الرسالة وإنما يتبع ذلك عمليات عدة من التأثير والإقناع والتغذية الراجعة وهذا متوقف أصلاً على المهارة في استخدام ذلك وأن أي بحث نوعي كان لابد من الجمع بين المنهج الاستنباطي الذي حاولنا من خلاله الإجابة على إشكالية الدراسة و المنهج الوصفي في عملية التحليل والاستنتاج والوصول إلى النتائج والتوصيات وبذلك طبقت الطريقة العلمية التي تستخدم الطريقة الاستقرائية والاستنتاجية.

وقد تم الحصول على ما يلي :

- ١ . تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة أصبح حقيقة حتمية لا مفر منها من أجل مواكبة باقي الدول التي تتسابق في ذلك .
- ٢ . يجب ان تنطلق العمليات في الأعمال الإدارية من منطلق التخلص من الآثار التي يتركها الاتصال على كافة المستويات ( الاقتصادية – الاجتماعية – البيئية – القانونية... وغيرها ) .
- ٣ . الاتصال الفعال يساهم بشكل فعال في تغيير الثقافة التنظيمية ونمط الحياة السائد في المجتمع .

<sup>1</sup> ORCID ID: <https://orcid.org/0009-0007-3968-5173>, <https://scholar.google.com/citations?user=iX4FuxUAAAAJ&hl=en>

٤ . إن التطور التكنولوجي والذكاء الاصطناعي قد ساهم في فتح مجالات جديدة في التجارة العالمية الأمر الذي يوجب تصميم واستخدام وسائل تكنولوجية حديثة في الاتصال والتدريب على ذلك في كافة الاتجاهات التنظيمية.

وبناءً على النتائج السابقة توصلنا إلى مجموعة من التوصيات :

١ . تنظيم برامج اتصالية جديدة هدفها التعريف بفوائد التنمية الاقتصادية ونشر كل ما يتعلق بها وعن دورها في تحسين جودة حياة الأفراد .

٢ . إجراء البحوث والدراسات الاتصالية من قبل أصحاب التخصص في ذلك وتخصيص الميزانية المالية اللازمة لذلك .

٣ . إنشاء فرق مختصة مهمتها الاتصال مع الجمهور وشرح أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة .

٤ . يجب أن تحمل البرامج الاتصالية في ذلك طابع التوعية والجاذبية في تحقيق الأهداف من التنمية المستدامة وإجراء التدريب على ذلك والإستفادة من التغذية العكسية والمعلومات المرتدة في عمليات التخطيط والتنفيذ .

٥ . الإستفادة من خبرة المنظمات الإقليمية والدولية على أن يتم الإعتماد أولاً على الإمكانيات والمهارات الشخصية والذاتية المتوفرة أولاً دون الانتظار على المساعدة الخارجية كلياً .

## Abstract

This study aims to highlight the pivotal role of communication skills, whether practiced within organizations or across external stakeholders, as one of the fundamental competencies for achieving the goals of sustainable economic development. The study emphasizes that communication represents far more than the simple transmission of information; rather, it is a dynamic process involving influence, persuasion, interaction, and continuous feedback, all of which depend primarily on the communicator's ability to employ appropriate communication skills effectively.

Given the qualitative nature of this research, the study adopts an integrated methodological approach that combines the deductive method to address the research problem and formulate theoretical interpretations with the descriptive analytical method to analyse the relevant concepts, derive findings, and formulate recommendations. Consequently, both inductive and deductive scientific approaches were employed to ensure a comprehensive

understanding of the relationship between communication skills and sustainable economic development.

The findings demonstrate that communication skills constitute a strategic instrument for enhancing sustainable development by facilitating the exchange of information, strengthening stakeholder participation, supporting informed decision-making, and promoting awareness of sustainable development principles. Furthermore, the study concludes that selecting appropriate communication methods according to organizational and environmental contexts significantly contributes to improving institutional performance and achieving sustainable economic development objectives.

**Keywords:** Communication Skills; Organizational Communication; Sustainable Development; Sustainable Economic Development; Communication Methods; Organizational Performance; Stakeholder Engagement.

## 1. Introduction

Communication has become one of the fundamental pillars for achieving sustainable economic development in contemporary organizations and societies. The accelerating pace of globalization, technological advancement, digital transformation, and the increasing complexity of economic environments have significantly expanded the strategic role of communication. It is no longer viewed merely as a mechanism for transmitting information; rather, it has evolved into a comprehensive managerial process that facilitates interaction, knowledge sharing, persuasion, participation, coordination, and informed decision-making.

Sustainable economic development cannot be achieved without effective communication among governments, organizations, communities, and other stakeholders. Communication serves as the primary channel through which development visions are conveyed, strategic objectives are clarified, public awareness is enhanced, and collaborative efforts are coordinated to achieve sustainable outcomes.

Furthermore, communication skills contribute substantially to improving institutional efficiency by strengthening organizational relationships, facilitating teamwork, minimizing conflicts, accelerating information exchange, and supporting innovation. Consequently, communication represents a strategic asset that enables organizations to improve institutional performance while contributing to the realization of sustainable development goals.

Against this background, the present study investigates the relationship between communication skills and sustainable economic development by examining the various communication methods employed within and outside organizations and evaluating their contribution to achieving sustainable development objectives.

## **2. Research Problem**

Despite the increasing global interest in sustainable development, limited academic attention has been devoted to examining the direct relationship between communication skills and the achievement of sustainable economic development goals. Existing studies have generally addressed communication and sustainable development independently, with relatively few investigations exploring their interrelationship.

Accordingly, this study seeks to address the following central research problem:

### **How do communication skills contribute to achieving sustainable economic development goals?**

This principal question is further explored through several subsidiary questions concerning the concept of communication, communication methods, communication functions, sustainable development concepts, and the relationship between communication practices and sustainable economic development.

## **3. Research Objectives**

This study aims to achieve the following objectives:

1. To identify the concept and characteristics of communication and communication skills.
2. To distinguish sustainable development from other related development concepts and clarify the fundamental difference between communication and interpersonal interaction.
3. To examine the functions of communication in achieving sustainable economic development goals.
4. To identify the most appropriate communication methods for supporting the economic, social, and environmental dimensions of sustainable development.
5. To explain the relationship between communication methods and sustainable economic development and reduce ambiguity surrounding this relationship.

6. To propose practical recommendations that may assist organizations and decision-makers in improving communication practices to support sustainable development.

#### 4. Significance of the Study

The significance of this study can be summarized as follows:

- Clarifying the dimensions of the research problem and reducing ambiguity regarding the relationship between communication skills and sustainable development.
- Highlighting the strategic role of communication in achieving sustainable economic development objectives.
- Addressing the scarcity of studies that integrate communication skills with sustainable economic development within a single analytical framework.
- Providing findings and recommendations that may support researchers, policymakers, and organizational leaders in strengthening communication practices for sustainable development.

#### 5. Theoretical Framework

To achieve the objectives of the study, the theoretical framework is organized into three major sections:

- **Section One:** Communication concepts, communication skills, communication processes, and the answers to the first three research questions.
- **Section Two:** Sustainable development concepts, sustainable economic development, and the discussion addressing the fourth research question.
- **Section Three:** The relationship between communication skills and sustainable economic development, together with an analytical discussion of communication methods and their contribution to achieving sustainable development objectives, leading to the study findings and recommendations.

### Chapter One: Communication and Sustainable Economic Development

#### 1.1 The Concept of Communication

Communication is a systematic and continuous process through which information, ideas, opinions, emotions, and knowledge are exchanged between two or more parties to achieve mutual understanding and influence

behavior. It is one of the fundamental managerial functions upon which planning, organizing, leadership, and control depend.

Within organizations, communication extends beyond the mere transmission of messages. It encompasses interaction, persuasion, coordination, participation, and feedback, thereby enabling decision-makers to accomplish organizational objectives efficiently and effectively. Consequently, communication represents one of the most valuable strategic resources available to contemporary organizations.

Effective communication contributes to building trust among organizational members, strengthening teamwork, reducing conflict, accelerating decision-making, and enhancing organizational performance. It also serves as a fundamental prerequisite for achieving sustainable economic development by facilitating cooperation among governments, organizations, communities, and other stakeholders.

## 1.2 Functions of Communication

Communication performs several essential managerial and developmental functions, including:

1. **Informational Function:** Providing accurate and timely information that supports sound managerial decisions.
2. **Coordination Function:** Coordinating activities among organizational units to ensure the efficient implementation of plans.
3. **Motivational Function:** Encouraging employees to improve performance and achieve organizational objectives.
4. **Control Function:** Monitoring organizational performance and ensuring compliance with established plans and standards.
5. **Social Function:** Strengthening interpersonal relationships and promoting cooperation and teamwork.
6. **Developmental Function:** Supporting innovation, organizational learning, and continuous institutional improvement.

Collectively, these functions enable organizations to improve institutional performance and create an environment conducive to sustainable development.

## 1.3 Types of Communication

Communication can be classified into several categories according to organizational context and communication channels:

**A. Internal and External Communication**

- **Internal Communication:** Occurs among employees and organizational units within the organization.
- **External Communication:** Takes place between the organization and external stakeholders such as customers, suppliers, governmental agencies, and the wider community.

**B. Formal and Informal Communication**

- **Formal Communication:** Conducted through officially authorized organizational channels and follows established administrative procedures.
- **Informal Communication:** Develops naturally through interpersonal relationships among employees and often facilitates rapid information exchange.

The effectiveness of each communication type depends on the administrative situation and the organizational context in which it is applied.

**1.4 Communication Methods and Their Relationship to Sustainable Development**

Organizations employ multiple communication methods to support sustainable development objectives, including:

- Verbal Communication
- Written Communication
- Non-verbal Communication
- Electronic Communication

The effectiveness of each communication method depends primarily on providing accurate information at the appropriate time and establishing an effective feedback mechanism that enables organizations to evaluate stakeholders' responses and improve future communication practices. This interactive process significantly contributes to achieving sustainable development goals by enhancing transparency, participation, and informed decision-making.

**1.5 Communication as a Strategic Tool for Sustainable Development**

Communication is no longer viewed solely as an operational function but rather as a strategic management instrument that supports sustainable economic development by:

- Improving institutional transparency.
- Strengthening stakeholder participation.

- Supporting evidence-based decision-making.
- Promoting sustainable organizational culture.
- Enhancing knowledge sharing and organizational learning.
- Increasing public awareness of sustainable development principles.

Accordingly, organizations capable of developing effective communication systems are more likely to achieve long-term institutional sustainability and competitive advantage.

## **Chapter Two: Sustainable Development and Sustainable Economic Development**

### **2.1 The Concept of Sustainable Development**

Sustainable development is a comprehensive development approach that seeks to satisfy the needs of the present generation without compromising the ability of future generations to meet their own needs. It is founded on achieving a balanced integration of economic growth, social well-being, environmental protection, and technological advancement.

Unlike traditional development models that focus primarily on economic growth, sustainable development emphasizes the efficient utilization of natural resources, environmental preservation, social equity, and the long-term sustainability of development outcomes. It therefore represents a comprehensive strategic framework adopted by governments, international organizations, and business institutions to ensure inclusive and sustainable progress.

### **2.2 Sustainable Development versus Traditional Development**

The study distinguishes sustainable development from conventional development in several respects:

- **Traditional Development** primarily emphasizes increasing production, income, and economic growth, often with limited consideration for environmental and social consequences.
- **Sustainable Development**, by contrast, integrates economic, environmental, social, and technological dimensions into a unified framework that guarantees the continuity of development while preserving resources for future generations.

### **2.3 Dimensions of Sustainable Development**

The research identifies four major dimensions of sustainable development:

#### **1. Economic Dimension**

This dimension focuses on promoting sustainable economic growth, improving productivity, creating employment opportunities, encouraging investment, and ensuring the efficient allocation of financial and natural resources.

#### **2. Social Dimension**

The social dimension seeks to improve quality of life through education, healthcare, social justice, equality, poverty reduction, and community participation in the development process.

#### **3. Environmental Dimension**

Environmental sustainability emphasizes protecting natural ecosystems, conserving biodiversity, reducing pollution, promoting renewable energy, and ensuring responsible resource management.

#### **4. Technological Dimension**

Technological development supports sustainability through digital transformation, innovation, modern infrastructure, advanced communication technologies, and investment in research and development to enhance productivity and institutional performance.

### **2.4 Objectives of Sustainable Development**

According to the study, sustainable development aims to:

- Improve economic performance while maintaining environmental sustainability.
- Promote social justice and equal opportunities.
- Ensure the efficient utilization of available resources.
- Support innovation and technological advancement.
- Enhance institutional governance and transparency.
- Improve the quality of life for present and future generations.

These objectives collectively contribute to establishing resilient economies capable of adapting to environmental, technological, and societal changes.

### **2.5 Communication as a Driver of Sustainable Development**

The study emphasizes that sustainable development cannot be achieved without effective communication systems. Communication facilitates the dissemination of knowledge, increases awareness, strengthens stakeholder participation, supports collaborative decision-making, and promotes transparency throughout development initiatives.

Consequently, communication skills should be regarded as a strategic capability rather than merely an administrative function. Organizations possessing effective communication systems are better positioned to achieve sustainable development objectives and maintain long-term organizational competitiveness.

### **Answer to the Third Research Question: What is Meant by Development and Sustainable Development? What Are the Dimensions and Fields of Sustainable Development?**

Curiosity drives us to develop a clear understanding of the concept of **development**, particularly in light of the emergence of several development-related concepts, including political development, economic development, social development, and environmental development. This necessitates a deeper exploration of the essence of development. Accordingly, Table (3) presents a simplified overview of the concept of development, considering the diversity of definitions and perspectives offered by specialists.

**Table (3): The Concept of Development**

| N o. | Perspective        | Relationship to Development                                                                                                                                                                                                                                                                             |
|------|--------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 1    | Change             | Development refers to change associated with improving the existing situation and moving it toward a better state. It consists of structural and functional transformations within society that enable it to move from stagnation and backwardness to progress and growth.                              |
| 2    | Growth             | Development is derived from the concept of growth. Linguistically, it originates from the verb "to grow," meaning that something increases and becomes more advanced.                                                                                                                                   |
| 3    | Available Choices  | Development is the process of expanding the range of opportunities and choices available to individuals.                                                                                                                                                                                                |
| 4    | Collective Efforts | Development consists of the methods and approaches used to unify the efforts of citizens and public authorities to improve the economic, social, and cultural standards of national and local communities. It represents the outcome of organized governmental and community efforts at various levels. |
| 5    | Human Needs        | Development satisfies the needs of present generations without compromising the ability of future generations to achieve their own aspirations.                                                                                                                                                         |
| 6    | Behaviour          | Development encourages behavioral patterns that promote productivity.                                                                                                                                                                                                                                   |

| N o. | Perspective           | Relationship to Development                                                                                                                                |
|------|-----------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 7    | Improvement Processes | Development is based on integrating the efforts of society and public authorities to improve the economic, social, and cultural conditions of communities. |

### Types of Development

To better understand sustainable development, it is necessary to identify the major types of development. Table (4) summarizes these categories.

**Table (4): Types of Development**

| Type                       | Definition                                                                                                                                                                                                                               | Examples                                                                                                   |
|----------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| Environmental Development  | Developing awareness and understanding of environmental problems and the complex interrelationships among ecosystem components while promoting attitudes that preserve the environment and ensure the rational use of natural resources. | Protecting agricultural land and combating desertification.                                                |
| Human Development          | Building human capabilities to improve health, knowledge, and professional skills.                                                                                                                                                       | Enhancing productivity and participation in cultural, social, and political activities.                    |
| Administrative Development | A process aimed at increasing the efficiency and effectiveness of administrative systems.                                                                                                                                                | Improving employee behavior, organizational structures, administrative methods, and management objectives. |
| Economic Development       | Providing solutions to economic underdevelopment through the optimal utilization of available resources over time.                                                                                                                       | Improving the quality of human life.                                                                       |
| Social Development         | Planned efforts intended to achieve structural and functional changes required for societal growth.                                                                                                                                      | Increasing individuals' ability to maximize the utilization of available capacities and resources.         |

### The Concept of Sustainable Development

The concept, objectives, and fields of sustainable development can be better understood by comparing it with the general concept of development.

Accordingly, Table (5) illustrates the principal characteristics of sustainable development.

**Table (5): Components of Sustainable Development**

| <b>Development Component</b> | <b>Sustainable Development Perspective</b>                                                                                                                                                                                                                    |
|------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| Change                       | Sustainable development satisfies present needs while safeguarding the ability of future generations to satisfy their own needs. As a dynamic and continuous process, it contributes to the effective improvement of development programs.                    |
| Balance                      | Sustainable development seeks balance between the rich and the poor, between present and future generations, and between humanity and nature.                                                                                                                 |
| Growth                       | It emphasizes integrated and sustainable economic growth, environmental stewardship, social responsibility, and equal development opportunities for current and future generations by maintaining or continuously increasing comprehensive capital over time. |
| Available Choices            | Sustainable development is an integrated process that coordinates resource utilization policies, investment trends, and development priorities while safeguarding the rights of future generations to natural resources.                                      |
| Community Efforts            | Sustainable development is comprehensive, giving equal attention to land and natural resources as well as to human resources.                                                                                                                                 |
| Human Needs                  | It satisfies present human needs without compromising the capacity of future generations to satisfy theirs.                                                                                                                                                   |
| Behaviour                    | Sustainable development encourages productive patterns of behavior within the carrying capacity and limits of the environment.                                                                                                                                |
| Improvement Processes        | Sustainable development places human needs at the center of development priorities by ensuring access to food, clothing, healthcare, and all requirements necessary to improve the material and social quality of life.                                       |

## العقد والقوة القاهرة

المستشار د. عبد القادر ورسمه غالب

المؤسس والمدير التنفيذي شركة د. عبد القادر ورسمه للاستشارات ذ.م.م - البحرين - دبي

من المآثر والأحكام القانونية الثابتة نجد مقولة "العقد شريعة المتعاقدين"، وهذه المقولة أو القاعدة القانونية تشير الى أن العقد يولد ويستمر وفق اتفاق وإرادة وشريعة المتعاقدين المتمتعين بالأهلية القانون اللازمة.

وهذا، ضمن أشياء أخرى، يحدث بالطبع عندما تتلاقى وتتحد نية أطراف العقد لإقامة العلاقة التعاقدية القانونية الشرعية. وعندما يحدث هذا تتبدل وتتغير النية وتصبح علاقة عقدية قانونية يحميها القانون من كل تغول حتى ولو من أحد أطراف العقد. وذلك لأن القانون يتدخل ويمنح إرادة الأطراف الصبغة والحماية القانونية اللازمة حتي نفاذ العقد بمختلف الطرق المتفق عليها. وهنا يبرز دور القانون في مسيرة الحياة.

وإرادة الأطراف التي تشكل قاعدة "العقد شريعة المتعاقدين"، يجب أن تكون نابعة من النية الأكيدة الحرة والصادقة للأطراف، وبدون أي تأثير على هذه النية الحرة الخالصة. وعليه إذا كان هناك، مثلاً، تدليس أو غش أو خداع أو إكراه أو ضغط أو تأثير أو خلافه فإن العقد يصبح غير سليم تماماً وغير نافذ.

كما أوضحنا أعلاه، فإن العقد السليم الصحيح يصبح بعد إبرامه، وبقوة القانون، نافذاً بالتمام والكمال و"أوفوا بالعهد إن العهد كان مسؤولاً". وعليه فإن عدم تنفيذ بنود العقد أو أي منها يعرض الطرف المعني للمسائلة القانونية وبما يجبر الضرر الذي حدث للطرف المتضرر بسبب عدم نفاذ العقد.

ومع تطور الزمن وتطور العلاقات التعاقدية نظير تطور الأعمال وازدهار التجارة، تطور القانون أيضاً لمجاراة ما يحدث. ونلاحظ هذا بصفة خاصة، في القانون العام الانجليزي الذي وضع الأحكام القانونية للعقود وأصبح يطورها وفق المستجدات. ومن التطورات الهامة التي حدثت في هذا الخصوص، نجد أن القانون "كسر" قاعدة ضرورة الالتزام الكامل بتنفيذ بنود العقد بواسطة الأطراف المتعاقدة. ونجد هذا الأمر بوضوح، عندما سمح القانون لأحد الأطراف بعدم تنفيذ بنود العقد إذا كان التنفيذ مستحيلاً ولأسباب مستجدة خارج يد وإرادة الطرف المعني. وهنا تم استحداث قاعدة قانونية هامة جداً وهي قاعدة ال

"فورس ماجير" أي قاعدة "القوة القاهرة"، لأنها وبكل بساطة "تقهر" التنفيذ وتجعل التنفيذ في وضع مستحيل وغير ممكن. وبالطبع، هناك فرق كبير بين "استحالة" التنفيذ أو "صعوبة" التنفيذ والتي لا تعتبر حالة قوة القاهرة. ونشير هنا، للفرق بين قاعدة الـ "فورس ماجير" وقاعدة الـ "فرستريشن" عندما يكون التنفيذ صعباً لأي سبب كان، وهذا لا يمنح الطرف الحق في الاخطار بوقف التنفيذ.

و "القوة القاهرة" تظهر عند حدوث عدة حالات نذكر منها، مثلاً، ما نحن فيه الآن في الخليج من حرب طاحنة لا ناقة لنا فيها ولا بغير ولكن وجدنا أنفسنا في دوامة الصواريخ والمسيرات والضرب والقتل والدمار الشامل دون تمييز. والحرب من الحالات الواضحة التي يعتبرها القانون وينص على أنها "قوة القاهرة" لأنها تؤدي إلى الهلاك والموت. وكذلك سبق أن تعرض العالم قبل فترة وجيزة لقوة القاهرة بسبب الكورونا "كوفيد-١٩"، ذلك الداء العضال الذي أدخل العالم في دائرة الأمراض الفتالة دون رحمة وأوقف العمل والاحتكاك. وهناك أيضاً حالات أخرى، تعتبر "قوة القاهرة" مثل الفيضانات والتسونامي والاضرابات الجماعية والشغب وعدم الاستقرار الداخلي، وغير هذا من الكوارث الطبيعية التي لا يقدر الإنسان على مجابهتها لأنها خارجة عن إرادته وعن يده وعن مقدرات البشر.

وعليه، وبسبب "القوة القاهرة" تدخل القانون ومنح الطرف الذي تعرض لهذه القوة أن يخطر الطرف الآخر باستحالة تنفيذه لالتزاماته مع تحديد المدة التي لا يستطيع فيها التنفيذ، وهكذا يستمر الحال حتى انتهاء العقد بسبب القوة القاهرة التي ظهرت وجعلت التنفيذ مستحيلاً ولا يتم التنفيذ لاستحالة الإرادة. بسبب الحرب الدائرة الآن والتي تضررت منها دول الخليج ومنشآتها ومصانعها ومنتجاتها، قامت بعض الشركات في دول الخليج باللجوء لشرط "القوة القاهرة" وأخطرت الأطراف المتعاقدة معهم بعدم تنفيذ التزاماتها بسبب "الحرب" التي تعتبر من أهم الحالات المضمنة في تعريف القوة القاهرة بسبب استحالة التنفيذ. وفي رأينا، أن هذا الاجراء الذي قامت به هذه الشركات بسبب الحرب الدائرة الآن، يعتبر اجراء قانوني صحيح وسليم ويمنح الحماية القانونية الكافية لهذه الشركات لأنها تمتنع عن تنفيذ التزاماتها التعاقدية بسبب حدوث الحرب أي "القوة القاهرة" الخارجة عن إرادتها التي كانت متوفرة لديها عند إبرام العقد.

ومن الضروري أن نشير إلى أن القوانين المعنية، في كل دول الخليج، وكذلك العقود المبرمة تتضمن أحكاماً ومواداً قانونية واضحة، تعطي الطرف الذي تعرض لأي من حالات القوة القاهرة، المذكورة في

القانون أو العقد المبرم، الحق في اخطار الطرف الآخر بعدم تنفيذ التزاماته التعاقدية بسبب الحرب القائمة في المنطقة وهي من حالات القوة القاهرة المتفق عليها تماما في كل القوانين في دول العالم، وكذلك العقود المبرمة والتي تشير في صدر مادة "القوة القاهرة" للحرب.

ونسأل الله الأمن والأمان لدول الخليج في هذه المرحلة الخطيرة، وأن تعود الحياة والعلاقات التجارية والعقود القانونية التي تنظمها الى الحالة الطبيعية والأوضاع الطبيعية لينعم الجميع بالسلام ونعمة الاستقرار والأمن التي يطلبها الجميع.

# تأثير السرديات العاطفية عبر وسائل التواصل الاجتماعي في استهلاك مشروبات الطاقة لدى طلبة الجامعات العراقية (دراسة ميدانية)

م.د. محمد صالح حسن النداوي

ادارة اعمال - ادارة تسويق

ديوان الوقف السني - دائرة البحوث والدراسات

م.د. محمد صالح الياس الحديدي

اقتصاد إسلامي

كلية الإمام الأعظم الجامعة/ قسم المالية والمصرفية الاسلامي

الحلقة ( ١ : ٢ )

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن تأثير السرديات العاطفية عبر شبكات التواصل الاجتماعي في استهلاك لمشروبات الطاقة لدى طلبة الجامعات العراقية، من خلال بناء نموذج هيكلي يربط بين التعرض لسرديات وسائل التواصل الاجتماعي، وأساليب الإقناع، والضغط النفسي والمحاكاة، وتغيب الوعي الصحي. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي على عينة استطلاعية قوامها ١٢٧ طالباً من جامعتين هي بغداد والعراقية، وتمت معالجة البيانات بواسطة برنامجي SPSS و AMOS عبر استخدام نمذجة المعادلة الهيكلية، أظهرت النتائج أن النموذج التفسيري يفسر ٩٣٪ من التباين الكلي في قرار الشراء والتفاعل العاطفي، إذ حقق كل من أساليب السرديات والضغط والمحاكاة النفسية والسلوكية والتعرض لسرديات وسائل التواصل الاجتماعي، تأثيراً مباشراً ودالاً إحصائياً، كما أثبتت النتائج عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لإدراك المخاطر وتغيب الوعي الصحي على قرار الشراء، مما يؤكد هيمنة المسار الهامشي للإقناع والتوافق العاطفي وضغوط الأقران على المعالجة العقلانية للمخاطر الصحية لدى الطلبة.

## المقدمة :

شهد التسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي تطوراً متسارعاً أحدث تحولاً جذرياً في ممارسات الإعلان الحديثة، إذ وفر للمؤسسات أدوات فعالة لتوظيف السرد القصصي بوصفه وسيلة للتواصل مع المستهلكين على المستويين الشخصي والعاطفي، ويعتمد المسوقون بصورة متزايدة على السرديات العاطفية التي تتضمن مشاعر المتعة، والتحفيز، والحنين إلى الماضي، وإمكانية التفاعل مع الشخصيات أو المواقف، وذلك

عبر منصات التواصل الاجتماعي مثل منصة (X)، وفيسبوك (Facebook)، وتيك توك (TikTok)، بهدف تعزيز تفاعل المستخدمين مع المحتوى، ولا سيما فئة الشباب الذين يمثلون الشريحة الأكثر نشاطاً على هذه المنصات (Buchanan et al., 2018)، ويُعد قطاع مشروبات الطاقة من أكثر القطاعات اعتماداً على هذا الأسلوب التسويقي، إذ لا تُقدّم هذه المنتجات على أنها مجرد مشروبات تؤدي وظيفة محددة، بل تُسوَّق باعتبارها رمزاً لنمط حياة يعكس الحيوية، والإنجاز الأكاديمي، والطموح، والانتماء إلى الثقافة الشبابية (Ayoub et al., 2023)، تشير الإحصاءات في العراق إلى ارتفاع ملحوظ في معدلات استهلاك مشروبات الطاقة بين المراهقين، حيث ارتفعت نسبة الاستهلاك منتظم من ٤٢.٧٪ إلى ٥٢.٢٪، في المجتمع العراقي بزيادة قدرها ١٠٪ إلى ١٥٪، كما يشير تجار الجملة والموزعون في الأسواق التجارية الرئيسية (مثل الشورجة ببغداد) إلى أن كميات الطلب والمبيعات تضاعفت بنسبة زيادة تصل إلى ٥٠٪ في السنوات الأخيرة بفعل زيادة العلامات التجارية المستوردة والترويج الرقمي مكثف، كما أظهرت الدراسات وجود علاقة بين استهلاك هذه المشروبات وكل من الجنس، وانخفاض مستوى الطموح الأكاديمي، واتباع بعض السلوكيات الخطرة (Puupponen et al., 2021) وعلى الرغم من محدودية البيانات المتعلقة بأنماط استهلاك البالغين على المستوى الوطني، فإن طلبة الجامعات العراقية يمثلون فئة بحثية ملائمة، نظراً لاستقلالهم الاقتصادي نسبياً، وامتلاكهم قدرة إنفاق مستقلة، فضلاً عن استهلاكهم المنتظم لمشروبات الطاقة، كما يتعرض هؤلاء الطلبة بصورة مستمرة لحملات التسويق الرقمي التي تعتمد على السرديات العاطفية والرموز الثقافية المرتبطة بالشباب، والتي تهدف إلى التأثير في اتجاهاتهم وسلوكهم الشرائي تجاه هذه المنتجات، وتؤكد الأدبيات السابقة أن التفاعل العاطفي مع المحتوى الرقمي يؤدي إلى تعزيز نوايا الشراء لدى الشباب تجاه مشروبات الطاقة (Buchanan et al., 2017) كما أن الاندماج العاطفي مع الرسائل الإعلانية يسهم في رفع مستوى تذكر العلامة التجارية، وتعزيز التوافق النفسي معها، وتحفيز قرارات الشراء الاندفاعية (Efendioğlu & Durmaz, 2022) ومع ذلك، فإن معظم الدراسات السابقة ركزت على عينات دولية أو على فئات الشباب بصورة عامة، في حين لم تحظ البيئات الجامعية المحلية الصغيرة بالاهتمام الكافي، رغم احتمال تأثرها بالثقافة المحلية، والرسائل التسويقية الموجهة، والخصائص

الاجتماعية للمجتمع الطلابي، الأمر الذي قد يؤدي إلى نتائج تختلف عن تلك التي توصلت إليها الدراسات السابقة.

### مشكلة الدراسة

على الرغم من التوسع الكبير في استخدام الإعلانات القائمة على الاستمالات العاطفية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، فإن الأدلة العلمية المتعلقة بتأثير هذه الإعلانات في السلوك الشرائي الفعلي لطلبة مؤسسات التعليم العالي، ولا سيما في البيئات الجامعية الصغيرة في مدينة بغداد، ما تزال محدودة، وتشير الدراسات إلى أن المشاعر الإيجابية، مثل السعادة، والإثارة، والحنين إلى الماضي، والإحساس بالتشابه مع الآخرين، تجعل الإعلانات أكثر رسوخاً في ذاكرة المستهلك، كما تعزز ارتباطه العاطفي بالعلامة التجارية، إلا أن المعرفة العلمية لا تزال محدودة فيما يتعلق بمدى انعكاس هذه التأثيرات على السلوك الشرائي الفعلي، مثل نية الشراء، وتكرار الشراء، والتوصية بالمنتج للأصدقاء والزملاء، وتزداد أهمية هذه الفجوة البحثية إذا ما أخذنا في الاعتبار أن طلبة الجامعات يمثلون من أكثر الفئات استخداماً لوسائل التواصل الاجتماعي، كما يُعدون من أعلى الفئات استهلاكاً لمشروبات الطاقة، ومن جانب آخر، تعتمد الحملات التسويقية لمشروبات الطاقة بصورة أكبر على بناء صورة ذهنية ترتبط بنمط الحياة والمشاعر الإيجابية أكثر من اعتمادها على عرض الخصائص الوظيفية للمنتج، وهو ما قد يدفع المستهلكين إلى اتخاذ قرارات شراء اندفاعية، كما أن الطبيعة الاجتماعية المتناسكة للمجتمعات الطلابية في المدن الجامعية العراقية الصغيرة قد تضاعف من تأثير الحملات الرقمية مقارنة بالبيئات الأكبر حجماً.

"كيف تؤثر السرديات العاطفية في التسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي في قرارات شراء

مشروبات الطاقة لدى طلبة جامعتي بغداد والعراقية؟

### أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء الكيفية التي تؤثر بها السرديات العاطفية المنشورة عبر وسائل التواصل الاجتماعي في قرارات شراء مشروبات الطاقة لدى طلبة الجامعات (بغداد والعراقية) في مدينة بغداد، وذلك من خلال التعرف إلى مشاعرهم، وتجاربهم، واستجاباتهم السلوكية تجاه هذا النوع من المحتوى التسويقي، تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- قياس مستوى الاندماج العاطفي لدى طلبة جامعة بغداد والعراقية تجاه السرديات المنشورة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وتحديد أثر هذا الاندماج في قرارات شراء مشروبات الطاقة.
- التعرف إلى مدى تعرض الطلبة لإعلانات مشروبات الطاقة عبر مختلف منصات التواصل الاجتماعي، وقياس مدى تأثير هذا التعرض في احتمالية اتخاذ قرار الشراء.
- تحديد الأنماط المختلفة للسرديات العاطفية المستخدمة في الحملات الإعلانية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وتحليل مدى فاعلية كل نمط في التأثير في السلوك الشرائي للطلبة.

### أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من إسهامها في سد فجوة معرفية في الأدبيات المتعلقة بالتسويق الرقمي وعلم نفس المستهلك، وذلك من خلال تحليل أثر السرديات العاطفية في السلوك الشرائي الفعلي لطلبة الجامعات ضمن بيئة محلية محددة، الأمر الذي يثري المعرفة العلمية المتعلقة بتأثير العوامل العاطفية في اتخاذ القرار الشرائي لدى الشباب، كما توفر نتائج الدراسة فوائد عملية للمؤسسات العاملة في قطاع مشروبات الطاقة، إذ تساعد على تصميم حملات تسويقية أكثر فاعلية تعتمد على الاستمالات العاطفية الأكثر تأثيراً في المستهلكين داخل البيئات الجامعية المتقاربة، إضافة إلى ذلك، تسهم نتائج الدراسة في توضيح أثر هذه السرديات في نية الشراء، وتكرار الشراء، والتوصية بالمنتج للآخرين، بما يمكن الاستفادة منه في تطوير استراتيجيات تسويقية أكثر كفاءة، فضلاً عن إمكانية توظيف النتائج في تصميم حملات توعوية تخدم أهداف الصحة العامة.

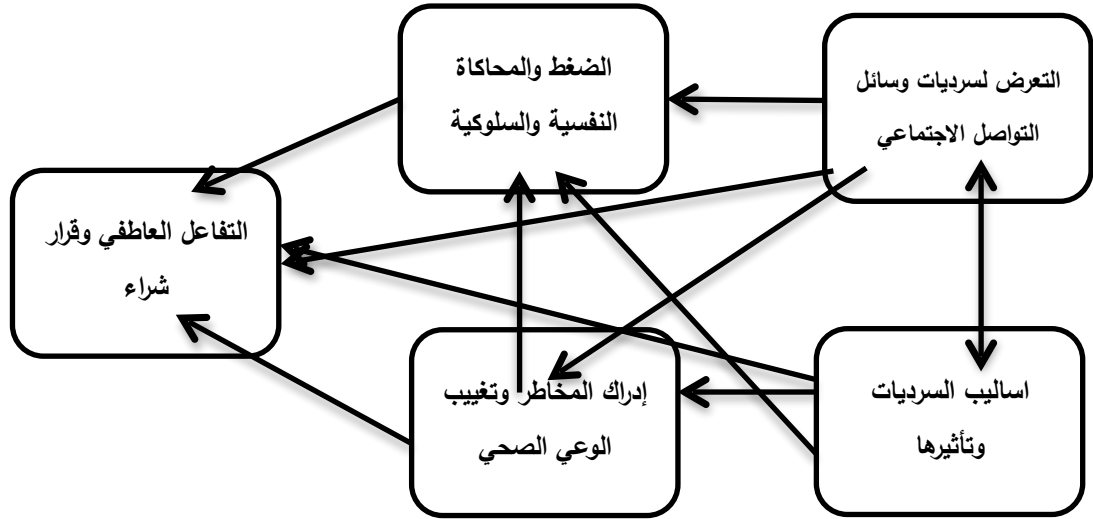
ومن الناحية المنهجية، تقدم الدراسة إضافة علمية من خلال دمج مجموعة من المؤشرات السلوكية في إطار واحد لتقييم فاعلية حملات التسويق الرقمي، مع مراعاة الخصائص الاجتماعية والثقافية للبيئة المستهدفة.

### حدود الدراسة

تقتصر هذه الدراسة على طلبة الجامعات في مدينة بغداد وخصوصاً في جامعة بغداد والجامعة العراقية، الأمر الذي قد يحد من إمكانية تعميم نتائجها على مجتمعات طلابية أخرى تختلف في خصائصها الديموغرافية أو الثقافية، كما تركز الدراسة على السرديات العاطفية في الإعلانات، دون التطرق إلى الاستمالات العقلانية أو المعلوماتية التي قد تؤثر كذلك في السلوك الشرائي للمستهلكين.

إضافة إلى ذلك، تعتمد الدراسة على البيانات التي يقدمها المشاركون بأنفسهم من خلال الاستبانة، وهو ما قد يؤدي إلى بعض التحيزات المرتبطة بذاكرة المبحوث، أو الرغبة في تقديم إجابات مقبولة اجتماعياً، أو الاختلاف في تفسير فقرات الاستبانة.

#### أ نموذج الدراسة



الشكل رقم (١) نموذج البحث

#### فرضيات الدراسة:

استناداً إلى نموذج الدراسة يمكن صياغة الفرضيات الآتية:

١. يوجد تأثير ذات دلالة معنوية لتعرض لسرديات وسائل التواصل الاجتماعي في التفاعل العاطفي وقرار الشراء لمشروبات الطاقة في الجامعات.
٢. يوجد تأثير ذات دلالة معنوية لأساليب السرديات وتأثيرها في التفاعل العاطفي وقرار الشراء لمشروبات الطاقة في الجامعات.
٣. يوجد تأثير ذات دلالة معنوية لضغط والمحاكاة النفسية والسلوكية في التفاعل العاطفي وقرار الشراء لمشروبات الطاقة في الجامعات.
٤. يوجد تأثير ذات دلالة معنوية لإدراك المخاطر وتغيب الوعي الصحي في التفاعل العاطفي وقرار الشراء لمشروبات الطاقة في الجامعات.

- ٥ . يوجد تأثير ذات دلالة معنوية لضغط والمحاكاة النفسية والسلوكية في إدراك المخاطر وتغيب الوعي الصحي لمشروبات الطاقة في الجامعات .
- ٦ . يوجد تأثير ذات دلالة معنوية لتعرض لسرديات وسائل التواصل الاجتماعي في الضغط والمحاكاة النفسية والسلوكية لمشروبات الطاقة في الجامعات .
- ٧ . يوجد تأثير ذات دلالة معنوية لتعرض لسرديات وسائل التواصل الاجتماعي في إدراك المخاطر وتغيب الوعي الصحي لمشروبات الطاقة في الجامعات .
- ٨ . يوجد تأثير ذات دلالة معنوية لأساليب السرديات وتأثيرها في الضغط والمحاكاة النفسية والسلوكية لمشروبات الطاقة في الجامعات .
- ٩ . يوجد تأثير ذات دلالة معنوية لأساليب السرديات وتأثيرها في إدراك المخاطر وتغيب الوعي الصحي لمشروبات الطاقة في الجامعات .

### المبحث الأول : الأسس النظرية

ترتكز دراسة تأثير السرديات العاطفية في الإعلانات على قرارات المستهلكين الشرائية على مجموعة من النظريات الرئيسة في مجال سلوك المستهلك والاتصال التسويقي . ومن أبرز هذه النظريات نموذج احتمالية الاستغراق الذي قدمه ( Cacioppo et al. , 1986 ) ، والذي يميز بين مسارين للإقناع هما : المسار المركزي والمسار الجانبي ، ويُعد المسار الجانبي الأكثر ارتباطاً بالسرديات العاطفية ، إذ يعتمد على المؤثرات الوجدانية ، مثل التحفيز والرغبة ، في تشكيل اتجاهات المستهلك دون الحاجة إلى معالجة معرفية متعمقة أو تفكير واعٍ ، ويبرز هذا النمط بصورة خاصة في سوق مشروبات الطاقة ، التي غالباً ما ترتبط بقرارات شراء اندفاعية أكثر من ارتباطها بعمليات تقييم عقلاني ، وتستند الدراسة كذلك إلى نظرية الاندماج في السرد التي طورها ( Green and Brock ( 2000 ) ، والتي تفترض أن الرسائل الإقناعية تصبح أكثر تأثيراً عندما يندمج المستهلك نفسياً وعاطفياً في أحداث القصة الإعلانية ، فكلما كانت السردية أكثر واقعية وقابلة للارتباط بتجارب المستهلك ، ازدادت قدرتها على تعزيز نية الشراء وتنمية الولاء للعلامة التجارية ، وعلى سبيل المثال ، فإن تصوير طلبة جامعيين يتغلبون على الإرهاق أو يحتفلون بإنجازاتهم الأكاديمية أو الاجتماعية بعد تناول مشروبات الطاقة قد يزيد من احتمالية تأثر الطلبة الآخرين بهذه الرسائل ، ومن ثم تعزيز رغبتهم في شراء المنتج ، كما تفسر هذه الظاهرة من خلال مفهوم

التوافق القائم على التفاعل، الذي يشير إلى درجة الانسجام بين الصورة الذاتية للمستهلك وصورة العلامة التجارية أو الشخصية المؤيدة لها، فكلما شعر المستهلك بوجود تشابه بين هويته الشخصية والصورة التي تقدمها العلامة التجارية أو المشاهير المشاركون في الإعلان، ازدادت مستويات المصادقية والثقة تجاه المنتج، الأمر الذي يعزز احتمالية الاستجابة الإيجابية للإعلان ويحفز قرار الشراء (Liang et al., 2022)، ومن الأسس النظرية المهمة أيضاً نظرية أثر التعرض المجرد، التي ترى أن التكرار المستمر للتعرض للمثير يؤدي إلى زيادة تفضيل الأفراد له (Yang et al., 2022) وقد أوضح Zajonc (1968) أن مجرد تعرض الفرد لمثير معين وإدراكه له بصورة متكررة قد يكون كافياً لتكوين اتجاهات إيجابية نحوه، حتى في غياب الخبرة المباشرة باستخدامه، وفي سياق هذه الدراسة، فإن التعرض المتكرر لإعلانات مشروبات الطاقة عبر وسائل التواصل الاجتماعي قد يؤدي إلى زيادة الألفة مع العلامة التجارية، ورفع مستوى التعرف عليها، ومن ثم زيادة احتمالية شرائها، حتى لدى الطلبة الذين لم يسبق لهم استهلاكها، وبناءً على ما سبق، تشكل هذه النظريات الأساس المفاهيمي للدراسة، إذ تقدم تفسيراً متكاملًا للآليات النفسية التي تفسر العلاقة بين السرديات العاطفية في الإعلانات والسلوك الشرائي للمستهلكين.

## ١. قرارات الشراء

تشير قرارات الشراء إلى العملية التي يمر بها المستهلك عند تقييم البدائل المتاحة واتخاذ القرار النهائي بشراء منتج معين، وتتأثر هذه العملية بمجموعة من العوامل النفسية والاجتماعية والتسويقية، وقد اعتمدت العديد من الدراسات في مجال الإعلان والتسويق على مجموعة من المؤشرات لقياس قرارات الشراء، من أبرزها: نية الشراء (Yang et al., 2022)، واختيار العلامة التجارية (Duhan et al., 1997)، وتكرار الشراء (Reimer & Albers, 2011)، وتوصية الأقران (Duhan et al., 1997)، والاستعداد لتجربة المنتجات الجديدة (Rubio et al., 2017).

أولاً: نية الشراء: تُعد نية الشراء من أهم المفاهيم في الأدبيات التسويقية، إذ تعبر عن استعداد المستهلك ورغبته في شراء منتج معين خلال فترة زمنية محددة. وتتأثر هذه النية بطبيعة المنتج، وأسلوب تقديم المعلومات المتعلقة به، إضافة إلى درجة انخراط المستهلك في الرسالة الإعلانية وسهولة معالجته للمعلومات المقدمة (Yang et al., 2022)، وفي سياق مشروبات الطاقة، تصبح الإعلانات

المنشورة عبر وسائل التواصل الاجتماعي أكثر تأثيراً عندما تتضمن موضوعات مثل الإلهام، أو المغامرة، أو روح الانتماء، إذ تسهم هذه العناصر في تعزيز ارتباط الطلبة بالمحتوى الإعلاني، مما يزيد من احتمالية تحول نية الشراء إلى سلوك شرائي فعلي.

**ثانياً: اختيار العلامة التجارية:** يقصد باختيار العلامة التجارية العملية التي يحدد من خلالها المستهلك علامة تجارية معينة من بين مجموعة من البدائل المتنافسة، وتتأثر هذه العملية بعوامل متعددة، من أهمها استقلالية المستهلك في اتخاذ القرار، وتأثير توصيات الآخرين في تفضيلاته (Duhan et al., 1997)، وفي هذا السياق، يمكن للسرديات العاطفية المنشورة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، مثل القصص الملهمة أو الرسائل التي تؤكد روح المجتمع والانتماء، أن تعزز ارتباط المستهلك بالعلامة التجارية، وأن تمنحها ميزة تنافسية مقارنة بالعلامات الأخرى. كما تتأثر هذه العلاقة بدرجة استقلالية الطلبة في اتخاذ قراراتهم الشرائية، فضلاً عن تأثير توصيات الأصدقاء والزملاء داخل محيطهم الاجتماعي.

**ثالثاً: تكرار الشراء:** يُعد تكرار الشراء أحد المؤشرات المهمة في قياس السلوك الشرائي، إذ يعكس عدد المرات التي يقوم فيها المستهلك بشراء المنتج خلال فترة زمنية معينة. وقد أوضح Reimer and Albers (2011) أن العلاقة بين احتمالية الشراء وتكرار الشراء علاقة ديناميكية، حيث تزداد احتمالية الشراء مع ارتفاع معدلات التكرار، ثم تبدأ بالانخفاض عند المستويات المتدنية جداً من التكرار، وفي إطار هذه الدراسة، يمثل تكرار شراء مشروبات الطاقة لدى طلبة جامعة بغداد والعراقية في مدينة بغداد مؤشراً مهماً لتقييم فاعلية السرديات العاطفية، إذ من المتوقع أن تؤدي الإعلانات ذات المحتوى العاطفي القوي إلى تعزيز ارتباط الطلبة بالعلامة التجارية، ومن ثم زيادة معدل تكرار الشراء.

**رابعاً: توصية الأقران:** يقصد بتوصية الأقران النصائح أو التوصيات التي يتلقاها المستهلك من أشخاص تربطه بهم علاقات اجتماعية أو شخصية، والتي تؤثر بصورة مباشرة في قراراته الشرائية. وتشير الدراسات إلى أن المستهلكين الذين يتمتعون بدرجة عالية من الارتباط بالعلامة التجارية يكونون أكثر ميلاً إلى التوصية بها للآخرين، وهو ما يعرف في الأدبيات التسويقية بالتسويق الشفهي أو الكلمة المنطوقة (Duhan et al., 1997)، وتدعم نظرية السلوك المخطط هذا التفسير، إذ تؤكد أن المعايير

الذاتية، والمتمثلة في معتقدات الفرد بشأن السلوك المقبول اجتماعياً، تؤثر بصورة جوهرية في نواياه السلوكية (Ajzen, 1991) ولذلك، عندما يعتقد الطلبة أن زملاءهم يستهلكون مشروبات الطاقة أو يوصون بها، فإنهم يصبحون أكثر ميلاً إلى تبني السلوك نفسه حفاظاً على الانسجام الاجتماعي، كما توضح نظرية المعايير الاجتماعية أن الأفراد غالباً ما يعدلون سلوكهم استجابة لما يعتقدون أنه السلوك السائد بين أقرانهم، حتى وإن كانت تلك التصورات لا تعكس الواقع بصورة دقيقة (Berkowitz, 2002). وقد يزداد هذا التأثير داخل البيئة الجامعية عندما تركز الإعلانات العاطفية على قيم الصداقة، والانتماء، والخبرات المشتركة، الأمر الذي يعزز تأثير السرديات العاطفية في قرارات الشراء واختيار العلامة التجارية، ويزيد كذلك من الرغبة في تجربة المنتجات الجديدة.

**خامساً: الاستعداد لتجربة المنتجات الجديدة:** تحرص شركات مشروبات الطاقة باستمرار على طرح نكهات جديدة وإصدارات محدودة بهدف جذب المستهلكين والمحافظة على اهتمامهم بالعلامة التجارية، مما يجعل الاستعداد لتجربة هذه المنتجات مؤشراً مهماً في دراسة السلوك الشرائي، وفي هذا الإطار، يرى (Aboulnasr and Tran, 2019) أن السرد القصصي العاطفي يساهم في تشجيع المستهلكين على تجربة المنتجات الجديدة من خلال إثارة الفضول، وتقليل المخاطر المدركة المرتبطة بتجربة منتج غير مألوف، الأمر الذي يعزز احتمالية قبول المستهلك لهذه المنتجات وتبنيها.

## ٢. الاندماج العاطفي مع الإعلانات

يشير الاندماج العاطفي مع الإعلانات إلى مستوى الارتباط العاطفي الذي ينشأ بين المستهلك والمحتوى الإعلاني، ويُعد من العوامل الرئيسية التي تفسر فاعلية الرسائل التسويقية في التأثير في سلوك المستهلك. وتشير الدراسات إلى أن هذا المفهوم يتكون من عدة أبعاد رئيسية، تشمل مستوى الاهتمام، والاستمتاع بالإعلان، والاستجابة العاطفية، والارتباط الشخصي، وقابلية تذكر الإعلان، ويُعد مستوى الاهتمام أولى مراحل التفاعل مع الإعلان، إذ إن الإعلانات التي تنجح في جذب انتباه المستهلك تكون أكثر قابلية للمعالجة الإدراكية والاحتفاظ بها في الذاكرة، الأمر الذي يزيد من احتمالية تأثيرها في نية الشراء في مرحلة لاحقة، أما الاستمتاع بالإعلان، فيشير إلى المشاعر الإيجابية التي يختبرها المستهلك أثناء مشاهدة الإعلان، والتي تساهم في تكوين ارتباطات وجدانية إيجابية مع العلامة التجارية، وقد بينت الدراسات أن الإعلانات الممتعة لا تعزز الاتجاهات الإيجابية نحو العلامة التجارية فحسب، بل تزيد أيضاً من احتمالية

توصية المستهلكين بها للآخرين (Rahimah et al., 2025)، ويتعلق البعد الثالث، وهو الاستجابة العاطفية، بالمشاعر التي يثيرها الإعلان، مثل الفرح، والحماس، والإلهام، والحنين إلى الماضي. وقد أثبتت الدراسات أن إثارة المشاعر الإيجابية تؤدي إلى تحسين اتجاهات المستهلكين نحو العلامة التجارية، كما تعزز الرغبة في الشراء نتيجة لما تحققه من قيمة وجدانية لدى المستهلك (Singh et al., 2024)، أما الارتباط الشخصي، فيتحقق عندما يتمكن المستهلك من ربط مضمون الإعلان بتجاربه الشخصية أو ظروفه الحياتية. فكلما شعر المستهلك بأن الإعلان يعكس جزءاً من واقعه أو قيمه أو طموحاته، ازدادت قوة ارتباطه بالعلامة التجارية، وارتفعت احتمالية تحوله إلى مستهلك مخلص ومدافع عنها كما أظهرت الدراسات أن توظيف المرجعية الذاتية داخل السرد الإعلاني يساهم في تعزيز الولاء للعلامة التجارية وزيادة معدل تكرار الشراء (Rahimah et al., 2025)، ويتمثل البعد الأخير في قابلية تذكر الإعلان، إذ تمتاز الإعلانات ذات الطابع العاطفي بقدرتها العالية على البقاء في ذاكرة المستهلك مقارنة بالإعلانات التقليدية، وهو ما يمنحها تأثيراً أكبر في توجيه قرارات الشراء، خاصة في البيئات الرقمية التي تتسم بكثافة الرسائل الإعلانية والمنافسة العالية على جذب انتباه الجمهور (Si et al., 2024)، وبناءً على ما سبق، يمكن النظر إلى الاندماج العاطفي بوصفه الآلية التي تجعل السرديات الإعلانية تتجاوز مجرد نقل المعلومات إلى ممارسة دور إقناعي مؤثر في تشكيل اتجاهات المستهلك وسلوكه الشرائي، الأمر الذي يفسر تأثيرها المباشر في قرارات شراء المستهلكين.

### ٣. التعرض للإعلانات القائمة على الاستمالات العاطفية

يشير مفهوم التعرض للإعلانات القائمة على الاستمالات العاطفية إلى مدى تكرار مشاهدة المستهلكين لهذه الإعلانات، والكيفية التي يتعرضون بها لها عبر المنصات الرقمية المختلفة. ويرى (Aslan Oğuz et al., 2023) أن تكرار التعرض يرتبط ارتباطاً وثيقاً بما يعرف بـأثر التعرض المجرد، والذي يفترض أن تكرار التعرض للمثير يؤدي إلى زيادة الألفة معه، ومن ثم ارتفاع درجة تفضيله، وفي سياق مشروبات الطاقة، فإن التعرض المتكرر للإعلانات المنشورة عبر منصات مثل إنستغرام (Instagram) وتيك توك (TikTok) قد يساهم في جعل استهلاك هذه المنتجات سلوكاً اعتيادياً ومقبولاً اجتماعياً لدى الطلبة، مما يزيد من احتمالية الإقبال على شرائها، كما يمثل التفاعل مع المنصة الرقمية أحد المؤشرات المهمة للتعرض، ويظهر من خلال الإعجاب بالإعلانات، والتعليق عليها، ومشاركتها مع الآخرين. ويؤدي

ارتفاع مستويات هذا التفاعل إلى تعزيز القوة الإقناعية للسرد القصصي، كما يزيد من انتشار العلامة التجارية ووصولها إلى جمهور أوسع.

ومن المؤشرات المهمة أيضاً تذكر الإعلان، إذ تؤكد الدراسات أن الإعلانات العاطفية تتمتع بقدرة أكبر على ترسيخ العلامة التجارية في ذاكرة المستهلك، مما يسهم في زيادة احتمالية اختيارها عند اتخاذ قرار الشراء. (Aslan Oğuz et al., 2023)، كذلك، يسهم مشاركة الإعلانات عبر شبكات الأصدقاء في توسيع نطاق انتشار الرسائل التسويقية، إذ تكتسب الإعلانات المتداولة بين الأقران قدراً أكبر من المصداقية والثقة، وهو ما يعزز تأثيرها في قرارات الشراء من خلال توصيات الأصدقاء والمعارف (Yingqing et al., 2024)، ومن ناحية أخرى، تمثل تنوع الإعلانات عنصراً مهماً للحفاظ على اهتمام الجمهور ومنع حالة التشبع الإعلان. ففي ظل البيئة الرقمية الحالية، أصبح جذب انتباه المستهلكين والمحافظة عليه أكثر صعوبة، حتى بالنسبة للمؤسسات التي تمتلك استراتيجيات تسويقية متقدمة. ولذلك، أصبحت الحاجة ملحة إلى تطوير أساليب إبداعية ومتجددة تتماشى مع التغير المستمر في تفضيلات المستهلكين، إذ إن الأساليب التي تحقق نجاحاً اليوم قد تفقد فاعليتها في المستقبل القريب (Duhan et al., 1997)، وعليه، فإن التعرض المتكرر للإعلانات لا يؤدي فقط إلى زيادة الألفة مع العلامة التجارية، وإنما يعزز أيضاً التأثير الاجتماعي والثقافي للسرديات العاطفية، وهو ما ينعكس بصورة مباشرة في قرارات الشراء.

#### ٤. أنواع السرديات العاطفية

تؤدي السرديات المستخدمة في الإعلانات دوراً محورياً في تشكيل المشاعر والاستجابات الوجدانية لدى المستهلكين، ويعتمد السرد الإعلان على مجموعة من العناصر، مثل الاستعارات، وتسلسل الأحداث، والشخصيات، والصراع، والحلول، بما يسهم في تعزيز قدرة الرسائل التسويقية على الإقناع وترسيخها في أذهان الجمهور، ويشير (Mehta and Deuskar, 2025) إلى أن العناصر السردية والاستعارية، سواء كانت لفظية أو بصرية، تؤدي دوراً مهماً في تفسير الرسائل الإعلانية وتعزيز قدرتها الإقناعية، من خلال ربط مزايا العلامة التجارية بسيناريوهات وتجارب مألوفة لدى المستهلكين، وتعد السرديات الإيجابية، التي تتضمن مشاعر الفرح، والدفء، والإلهام، من أكثر الأساليب تأثيراً في التسويق، إذ تسهم في تعزيز صورة العلامة التجارية، وزيادة تفضيل المستهلكين لها، ورفع احتمالية اختيارها عند

اتخاذ قرار الشراء. كما أن السرد القصصي الذي يثير المشاعر الإيجابية يتمتع بدرجة أعلى من التفاعل والمشاركة مقارنة بالرسائل الإعلانية المحايدة أو التي تقتصر على عرض المعلومات، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين تقييمات العلامة التجارية لدى المستهلكين (Kaur et al., 2024)، وفي المقابل، تناولت العديد من الدراسات السرديات العاطفية السلبية، ولا سيما تلك القائمة على مشاعر الذنب والخوف، وخاصة في مجال الإعلانات البيئية ويشير (Shin et al (2017 إلى أن هذه المشاعر تؤثر بصورة جوهرية في إدراك المستهلكين للإعلانات البيئية، إذ تدفعهم إلى تفضيل المنتجات الصديقة للبيئة نتيجة تعزيز المعالجة المعرفية، وإثارة الشعور بالمسؤولية، وتحفيز السلوكيات التصحيحية، بما ينسجم مع القيم الاجتماعية والأخلاقية للمستهلكين، ومن ناحية أخرى، تؤكد أدبيات التسويق المعتمد على السرد القصصي أن المحتوى القابل للارتباط يعد من أكثر العوامل تأثيراً في زيادة تفاعل المستهلكين وتعزيز تفضيلهم للعلامة التجارية. فالإعلانات التي تتضمن شخصيات واقعية ومواقف حياتية مألوفة تنجح في تعزيز مشاعر التعاطف والاندماج مع الرسالة الإعلانية، كما تزيد من نية المستهلك في الاستجابة للسلوك المطلوب مقارنة بالإعلانات المجردة أو ذات الطابع المعلوماتي البحت (Mehta & Deuskar, 2025)، كما تؤدي الملاءمة الثقافية للسرد الإعلاني دوراً أساسياً في تعزيز فاعلية الرسائل التسويقية، إذ إن توافق عناصر السرد، مثل اللغة، والرموز، والعادات، والقيم، مع الثقافة المحلية للمستهلكين يزيد من مستوى الثقة، ويعزز الشعور بالأصالة، ويرفع من نية الشراء. وفي المقابل، فإن استخدام صور نمطية أو إشارات ثقافية سطحية قد يؤدي إلى نتائج عكسية، تتمثل في رفض الرسالة الإعلانية والإضرار بسمعة العلامة التجارية (The Crucial Role of Multicultural Marketing, 2025)، وبناءً على ذلك، يمكن لشركات مشروبات الطاقة تعزيز تأثير حملاتها التسويقية من خلال تصميم سرديات عاطفية تتوافق مع مشاعر الطلبة، وتعكس قيمهم الثقافية وتجاربهم اليومية، بما يساهم في زيادة فاعلية الرسائل الإعلانية وتعزيز قرارات الشراء.

### المبحث الثاني: منهجية البحث

يتناول هذا الفصل منهجية البحث المعتمدة لدراسة تأثير السرديات العاطفية في وسائل التواصل الاجتماعي في قرارات شراء مشروبات الطاقة لدى طلبة الجامعات في مدينة بغداد، واعتمدت الدراسة المنهج الكمي، لما يتميز به من قدرة على التعمق في فهم أفكار المستهلكين ومشاعرهم وتفسيراتهم

الشخصية للظاهرة محل الدراسة، ومن شأن هذا المنهج أن يوفر بيانات ثرية وشاملة تساهم في الوصول إلى نتائج متوازنة واستنتاجات علمية يمكن الاستناد إليها.

### فلسفة البحث

تتبنى هذه الدراسة الفلسفة التفسيرية، التي تنطلق من أن الواقع الاجتماعي يُفسَّر من خلال إدراك الأفراد وتجاربهم الشخصية، ويتيح هذا التوجه استكشاف وجهات النظر المتعددة للوصول إلى فهم أعمق للطريقة التي يفسر بها طلبة جامعتي العراقية وبغداد السرديات العاطفية المستخدمة في التسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي لمشروبات الطاقة، وكيفية انعكاسها على سلوكهم الشرائي.

### تصميم البحث

تعتمد الدراسة المدخل الاستقرائي التحليلي، الذي يقوم على تطوير التفسيرات أو الأطر النظرية والعمليات الإحصائية انطلاقاً من البيانات التي يتم جمعها وتحليلها، بدلاً من اختبار فرضيات معدة مسبقاً، كما اعتمدت الدراسة التصميم الاستكشافي، لما يوفره من مرونة في استكشاف الكيفية التي تؤثر بها إعلانات مشروبات الطاقة في المستهلكين، دون التقيد بفرضيات مسبقة. ويعد هذا التصميم مناسباً للدراسات التي تتناول موضوعات لا تزال بحاجة إلى مزيد من الفهم والتفسير، ولتحقيق أهداف الدراسة، سيتم استخدام الاستبانة إذ توفر هذه الأداة قدراً كبيراً من المرونة، وتمنح المشاركين فرصة للتعبير بحرية عن آرائهم وتجاربهم الشخصية المتعلقة بتعرضهم للإعلانات العاطفية وتأثيرها في قراراتهم الخاصة بشراء مشروبات الطاقة.

### مجتمع الدراسة والعينة

تعتمد الدراسة أسلوب العينة القصدية المتيسرة، نظراً لما يوفره من سهولة وسرعة في الوصول إلى المشاركين وجمع البيانات المتعلقة باستجابات الطلبة تجاه السرديات العاطفية المستخدمة في إعلانات مشروبات الطاقة. ويتكون مجتمع الدراسة من طلبة جامعة بغداد والعراقية، ونظراً لمحدودية الوقت المخصص لإجراء الدراسة، ستقتصر العينة على ١٢٧ من المؤسسات التعليمية، ويُعد هذا الحجم مناسباً في الدراسات الكمية، إذ يركز هذا النوع من البحوث على التعمق في فهم الظاهرة وتحليلها أكثر من اهتمامه بتمثيل المجتمع إحصائياً.

## أسلوب جمع البيانات

تعتمد الدراسة على الاستبانة بوصفها الأداة الرئيسة والوحيدة لجمع البيانات، وتتيح هذه الأداة حرية التعبير عن آرائهم وتجاربهم الشخصية حسب مقياس ليكرت الخماسي، والتي تتناول التعرض للإعلانات، والاندماج العاطفي، وعناصر السرد القصصي، وقرارات شراء مشروبات الطاقة، وقد تم توزيع الاستبانة عبر الإنترنت، بحيث تم تحديد الأفق الزمني للإجابة على الاستبانة خلال ١٥ يوماً.

## قياس الصدق والثبات :

### ١. قياس الصدق الاستكشافي والثبات لمتغير التعرض لسرديات وسائل التواصل الاجتماعي.

الجدول ( ١ ) : الصدق والثبات لفقرات متغير التعرض لسرديات وسائل التواصل الاجتماعي

| Alpha | MSA   | Communality (h2) | Factor Loading ( $\lambda$ ) | الفقرات |
|-------|-------|------------------|------------------------------|---------|
| 0.805 | 0.682 | 0.723            | 0.851                        | Q4      |
|       | 0.760 | 0.647            | 0.805                        | Q5      |
|       | 0.636 | 0.798            | 0.893                        | Q6      |

مقاييس ملائمة النموذج:

- Kaiser-Meyer-Olkin (KMO) Measure: 0.683
- Bartlett's Test of Sphericity:  $\chi^2 = 130.071$ ,  $df = 3$ ,  $p < 0.001$
- Eigenvalue: 2.168
- Total Variance Explained: 72.27%
- Extraction Method: Principal Component Analysis (PCA). Single-Factor Solution (Unrotated).

المصدر: مخرجات تحليل البيانات على برنامج SPSS

تُظهر نتائج التحليل الإحصائي للجدول ( ١ ) خصائص سيكومترية ممتازة لفقرات متغير "التعرض لسرديات وسائل التواصل الاجتماعي". (Q4, Q5, Q6) " فقد أظهرت مقاييس ملائمة النموذج كفاية العينة لإجراء تحليل المكونات الأساسية (PCA)، حيث بلغت قيمة مؤشر KMO نحو ٠.٦٨٣، مع دلالة إحصائية متقدمة لاختبار بارتليت ( $\chi^2 = 130.071$ ,  $df = 3$ ,  $p < 0.001$ )، حيث بلغت قيمة مؤشر KMO نحو ٠.٦٨٣، مع دلالة إحصائية متقدمة لاختبار بارتليت ( $\chi^2 = 130.071$ ,  $df = 3$ ,  $p < 0.001$ )، وقد نتج عن التحليل استخلاص عامل أحادي بغير تدوير بلغ جذره الكامن نحو ٢.١٦٨، يفسر ما نسبته ٧٢.٢٧٪ من التباين الكلي للمتغير، وهي نسبة تفسيرية مرتفعة تدعم القوة البنائية للمقياس.

أما على صعيد الصدق والبناء الفردي للفقرات، فقد أظهرت الأداة تشبعات عاملية ( $\lambda$ ) قوية تراوحت بين ٠.٨٠٥ ( للفقرة Q5 و ٠.٨٩٣ للفقرة Q6 حيث بلغت للفقرة Q4 قيمة ٠.٨٥١ )، مما يشير إلى ارتباط وثيق ومباشر بالبعد المقاس، ودُعم ذلك بقيم شيوخ مرتفعة ( $h^2$ ) تراوحت بين ٠.٦٤٧ و ٠.٧٩٨، وقيم كفاية العينة الفردية (MSA) تراوحت بين ٠.٦٣٦ و ٠.٧٦٠. واكتملت جودة المقياس بتحقيق اتساق داخلي وثبات عاليين، حيث بلغت قيمة معامل كرونباخ ألفا (Alpha) نحو ٠.٨٠٥، وهي قيمة تتجاوز الحد الأدنى المقبول علمياً (٠.٧٠) وتؤكد اعتمادية المقياس وصلاحيته للتطبيق الميداني.

## ٢. قياس الصدق الاستكشافي والثبات لمتغير اساليب السرديات وتأثيرها

الجدول (٢): الصدق والثبات لفقرات متغير اساليب السرديات وتأثيرها

| Alpha | MSA   | Communality (h2) | Factor Loading ( $\lambda$ ) | الفقرات |
|-------|-------|------------------|------------------------------|---------|
| 0.780 | 0.656 | 0.737            | 0.859                        | Q7      |
|       | 0.771 | 0.612            | 0.782                        | Q8      |
|       | 0.657 | 0.735            | 0.858                        | Q9      |

مقاييس ملائمة النموذج:

- Kaiser-Meyer-Olkin (KMO) Measure: 0.684
- Bartlett's Test of Sphericity:  $\chi^2 = 107.917$ ,  $df = 3$ ,  $p < 0.001$
- Eigenvalue: 2.084
- Total Variance Explained: 69.48%
- Extraction Method: Principal Component Analysis (PCA). Single-Factor Solution (Unrotated).

المصدر: مخرجات تحليل البيانات على برنامج SPSS

تُظهر نتائج التحليل الإحصائي للجدول (٢) خصائص سيكومترية قوية ومناسبة لفقرات متغير "أساليب السرديات وتأثيرها" (Q7, Q8, Q9) " فقد كشفت مؤشرات ملائمة النموذج عن كفاية البيانات لإجراء تحليل المكونات الأساسية (PCA)، حيث سجل مؤشر KMO قيمة قدرها ٠.٦٨٤، مترافقاً مع دلالة إحصائية مؤكدة لاختبار بارتلليت ( $\chi^2 = 107.917$ ,  $df = 3$ ,  $p < 0.001$ ) مما يدل على وجود كفاية ارتباطية تبرر استخدام التحليل العاملي. كما أسفر التحليل عن استخلاص عامل أحادي بغير تدوير بجذر كامن بلغ ٢.٠٨٤، يفسر ما نسبته ٦٩.٨٤٪ من التباين الكلي للمتغير، وهي نسبة مرتفعة تُبرز القوة التفسيرية للبناء العاملي.

وعلى صعيد التحليل الفردي للفقرات، حققت جميع الفقرات تشبعات عاملية ( $\lambda$ ) ممتازة تراوحت بين ( ٠.٧٨٢ للفقرة Q8 و ٠.٨٥٩ للفقرة Q7 وبلغها ٠.٨٥٨ للفقرة)، مما يعكس درجة عالية من الانتماء للعامل المستخلص، كما يدعم ذلك قياسات الشيوخ المرتفعة ( $h^2$ ) التي تراوحت بين ٠.٦١٢ و ٠.٧٣٧، وقيم كفاية العينة الفردية (MSA) التي تراوحت بين ٠.٦٥٦ و ٠.٧٧١. واكتمل التقييم السيكمومتري للمقياس بتحقيق مستوى ثبات واتساق داخلي جيد جداً، إذ بلغت قيمة معامل كرونباخ ألفا (Alpha) نحو ٠.٧٨٠، متجاوزة المعيار العلمي المقبول (٠.٧٠)، مما يؤكد صلاحية المقياس واستقراره للتحليل الميداني المتقدم.

### ٣. قياس الصدق الاستكشافي والثبات لمتغير الضغط والمحاكاة النفسية والسلوكية.

الجدول (٣): الصدق والثبات لفقرات متغير الضغط والمحاكاة النفسية والسلوكية

| الفقرات | Factor Loading ( $\lambda$ ) | Communality ( $h^2$ ) | MSA   | Alpha |
|---------|------------------------------|-----------------------|-------|-------|
| Q10     | 0.933                        | 0.870                 | 0.500 | 0.850 |
| Q11     | 0.933                        | 0.870                 | 0.500 |       |

مقاييس ملائمة النموذج:

- Kaiser-Meyer-Olkin (KMO) Measure: 0.500
- Bartlett's Test of Sphericity:  $\chi^2 = 98.876$ ,  $df = 1$ ,  $p < 0.001$
- Eigenvalue: 1.740
- Total Variance Explained: 87.01%
- Extraction Method: Principal Component Analysis (PCA). Single-Factor Solution (Unrotated).

المصدر: مخرجات تحليل البيانات على برنامج SPSS

تُظهر نتائج التحليل الإحصائي للجدول (٣) خصائص سيكمومترية مرتفعة وقوة جودة مطابقة لفقرات متغير "الضغط والمحاكاة النفسية والسلوكية" المكون من فقرتين (Q10, Q11) حيث كشفت المقاييس عن كفاية مقبولة لإجراء تحليل المكونات الأساسية (PCA)، إذ بلغت قيمة مؤشر KMO نحو ٠.٥٠٠ (وهي القيمة القياسية المتوقعة للنماذج ثنائية الفقرات)، مدعومة بدلالة إحصائية مؤكدة لاختبار بارتليت ( $\chi^2 = 98.876$ ,  $df = 1$ ,  $p < 0.001$ ) تعكس وجود ارتباط جوهري ودال بين الفقرتين، وقد نتج عن التحليل استخلاص عامل أحادي بغير تدوير بلغ جذره الكامن نحو ١.٧٤٠، يفسر نسبة مرتفعة جداً من التباين الكلي للمتغير بلغت ٨٧.٠١٪، مما يشير إلى قوة البناء العاملي للمفهوم المقاس.

وعلى مستوى الصدق للبناء الفردي، أظهرت النتائج تشبعاً عاملياً متماثلاً وقوياً جداً للفقرتين Q10 و Q11 بقيمة ( $\lambda = 0.933$ ) لكل منهما، مما يترجم الارتباط الوثيق بالعامل المستخلص، وينعكس مستواه على قيمة الشيوخ المرتفعة ( $h^2 = 0.870$ ) وقيمة كفاية العينة الفردية ( $MSA = 0.500$ ). وتوجت هذه الخصائص السيكمترية بمعامل اتساق داخلي ممتاز، حيث بلغت قيمة معامل كرونباخ ألفا ( $\text{Alpha}$ ) نحو 0.850، وهي قيمة تتجاوز الحد الأدنى المقبول علمياً (0.70) بدرجة كبيرة، مما يؤكد الثبات العالي والأهلية التامة للمقياس في التطبيق الميداني.

#### ٤. قياس الصدق الاستكشافي والثبات لمتغير إدراك المخاطر وتغيب الوعي الصحي

الجدول (٤): الصدق والثبات لفقرات متغير إدراك المخاطر وتغيب الوعي الصحي

| الفقرات | Factor Loading ( $\lambda$ ) | Communality ( $h^2$ ) | MSA   | Alpha |
|---------|------------------------------|-----------------------|-------|-------|
| Q12     | 0.927                        | 0.859                 | 0.500 | 0.834 |
| Q13     | 0.927                        | 0.859                 | 0.500 |       |

مقاييس ملائمة النموذج:

- Kaiser-Meyer-Olkin (KMO) Measure: 0.500
- Bartlett's Test of Sphericity:  $\chi^2 = 89.906$ ,  $df = 1$ ,  $p < 0.001$
- Eigenvalue: 1.717
- Total Variance Explained: 85.85%
- Extraction Method: Principal Component Analysis (PCA). Single-Factor Solution (Unrotated).

المصدر: مخرجات تحليل البيانات على برنامج SPSS

تُظهر نتائج التحليل الإحصائي للجدول (٤) خصائص سيكمترية مرتفعة ومؤشرات مطابقة قوية لفقرات متغير "إدراك المخاطر وتغيب الوعي الصحي" المكون من فقرتين (Q12, Q13) فقد أسفرت مقاييس ملائمة النموذج عن كفاية مقبولة لإجراء تحليل المكونات الأساسية (PCA)، إذ بلغت قيمة مؤشر KMO نحو 0.500 (وهي القيمة المعيارية المتوقعة للنماذج ثنائية الفقرات)، مترافقة مع دلالة إحصائية مؤكدة لاختبار بارتليت ( $\chi^2 = 89.906$ ,  $df = 1$ ,  $p < 0.001$ ) تعكس وجود ارتباط جوهري ودال بين الفقرتين. ونتج عن التحليل استخلاص عامل أحادي بغير تدوير بلغ جذره الكامن نحو 1.717، يفسر ما نسبته 85.85% من التباين الكلي للمتغير، وهي نسبة تفسيرية مرتفعة جداً تُبرز القوة البنائية للمفهوم المقاس.

وعلى صعيد الصدق والبناء الفردي للفقرات، أظهرت النتائج تشبعاً عاملياً متماثلاً وقوياً جداً للفقرتين Q12 و Q13 بقيمة ( $\lambda = 0.927$ ) لكل منهما، مما يدل على ارتباطهما وثيق الصلة بالعامل المستخلص، وينعكس هذا الارتباط على قيمة الشيوخ المرتفعة ( $h^2 = 0.859$ ) وقيمة كفاية العينة الفردية ( $MSA = 0.500$ ) واكتمل التقييم السيكمومتري للمتغير بتحقيق مستوى ثبات واتساق داخلي ممتاز، إذ سجل معامل كرونباخ ألفا ( $\text{Alpha}$ ) قيمة بلغت ٠.٨٣٤، وهي قيمة تتجاوز المعيار العلمي المقبول (٠.٧٠) بدرجة كبيرة، مما يؤكد الجودة العالية للمقياس واستقراره وصلاحيته التامة للتطبيق الميداني.

#### ٥. قياس الصدق الاستكشافي والثبات لمتغير التفاعل العاطفي وقرار شراء مشروبات الطاقة

الجدول (٥): الصدق والثبات لفقرات متغير التفاعل العاطفي وقرار الشراء

| Alpha | MSA   | Communality (h2) | Factor Loading ( $\lambda$ ) | الفقرات |
|-------|-------|------------------|------------------------------|---------|
| 0.845 | 0.602 | 0.867            | 0.931                        | Q1      |
|       | 0.737 | 0.675            | 0.822                        | Q2      |
|       | 0.663 | 0.752            | 0.867                        | Q3      |

مقاييس ملائمة النموذج:

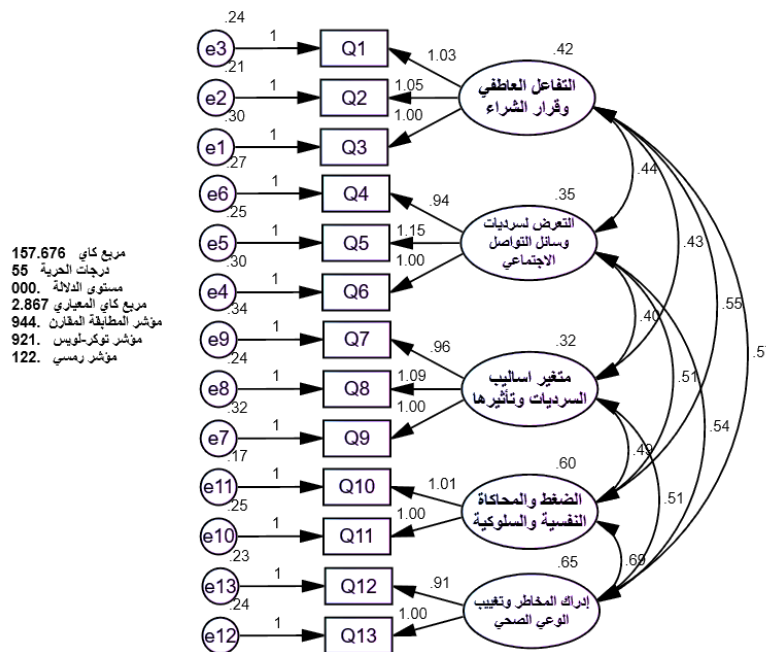
- Kaiser-Meyer-Olkin (KMO) Measure: 0.655
- Bartlett's Test of Sphericity:  $\chi^2 = 178.741$ ,  $df = 3$ ,  $p < 0.001$
- Eigenvalue: 2.294
- Total Variance Explained: 76.48%
- Extraction Method: Principal Component Analysis (PCA). Single-Factor Solution (Unrotated).

المصدر: مخرجات تحليل البيانات على برنامج SPSS

تُظهر نتائج التحليل الإحصائي للجدول (٥) خصائص سيكمومترية ممتازة ومؤشرات كفاية قوية لفقرات متغير "التفاعل العاطفي وقرار الشراء (Q1, Q2, Q3)" حيث أظهرت مقاييس ملائمة النموذج كفاية البيانات لإجراء تحليل المكونات الأساسية (PCA)، إذ بلغت قيمة مؤشر KMO نحو ٠.٦٥٥، مدعومة بدلالة إحصائية مؤكدة لاختبار بارتليت ( $\chi^2 = 178.741$ ,  $df = 3$ ,  $p < 0.001$ ) تؤكد وجود ارتباطات جوهرية بين الفقرات تؤهلها للتحليل العاملي، وقد نتج عن التحليل استخلاص عامل أحادي بغير تدوير بلغ جذره الكامن نحو ٢٠.٢٩٤، يفسر ما نسبته ٧٦.٤٨٪ من التباين الكلي للمتغير، وهي نسبة تفسيرية مرتفعة تعكس القوة البنائية للمفهوم المقاس.

وعلى صعيد الصدق والبناء الفردي للفقرات، حققت جميع الفقرات تشبعات عاملية ( $\lambda$ ) مرتفعة وقوية تراوحت بين ٠.٨٢٢ للفقرة Q2 و 0.931 للفقرة Q1 وبلوغها ٠.٨٦٧ للفقرة Q3، مما يدل على ارتباط وثيق ومباشر بالعامل المستخلص. كما دُعم ذلك بقيم شيوع مرتفعة ( $h^2$ ) تراوحت بين ٠.٦٧٥ و ٠.٨٦٧، وقيم كفاية العينة الفردية (MSA) التي تراوحت بين ٠.٦٠٢ و ٠.٧٣٧. واكتمل التقييم السيكمومتري للمتغير بتحقيق اتساق داخلي وثبات عالين، إذ بلغت قيمة معامل كرونباخ ألفا (Alpha) نحو ٠.٨٤٥، وهي قيمة تتجاوز المعيار العلمي المقبول (٠.٧٠) بدرجة كبيرة، مما يؤكد جودة المقياس واستقراره وصلاحيته للتطبيق الميداني.

## ٦. قياس الصدق العاملي التوكيدي لمتغيرات الدراسة



الشكل رقم (١): اختبار الصدق التوكيدي لمتغيرات الدراسة

المصدر: مخرجات تحليل البيانات على برنامج AMOS

تُظهر نتائج التحليل العاملي التوكيدي (CFA) الموضحة في الشكل رقم (١) والجدول (٦) كفاءة وجودة مطابقة عالية لنموذج القياس الخماسي لمتغيرات الدراسة. فعلى مستوى مؤشرات ملاءمة النموذج

الكلي، كشفت المخرجات عن قيمة مربع كاي بلغت ١٥٧.٧٦٧ عند درجات حرية ٥٥ ومستوى دلالة ٠.٠٠٠٠٠، مما نتج عنه قيمة لمربع كاي المعياري ( $\chi^2/df$ ) بلغت ٢.٨٦٧، وهي قيمة تقع ضمن النطاق المقبول علمياً (أقل من ٣)، وتدعمت جودة المطابقة بمؤشرات التوافق التزايدية، حيث سجل مؤشر المطابقة المقارن (CFI) قيمة ٠.٩٤٤٠، بينما سجل مؤشر توكر-لويس (TLI) قيمة ٠.٩٢١٠، وكلاهما يتجاوز العتبة المعيارية المقبولة (٠.٩٠)، ورغم تسجيل مؤشر رمسي (RMSEA) قيمة ٠.١٢٢٠، إلا أن المقاييس المجمعة تؤكد قبول النموذج واستقراره العاملي.

أما على مستوى المسمات المعيارية وغير المعيارية للفقرات والموضحة في الجدول (٦)، فقد أظهرت النتائج دلالة إحصائية عالية لكافة الأوزان الانحدارية غير المعيارية عند مستوى دلالة  $p < 0.000$  (٠.٠٠٠١) ونسب حرج (C.R.) تجاوزت المعيار المحدد (١.٩٦)، حيث تراوحت بين ٨.٦٦٧ للفقرة Q7 و ١٣.٨٥٥ للفقرة Q10، مما يؤكد الصدق البنائي للأداة k وفيما يتعلق بالتشبعات المعيارية، فقد حققت جميع الفقرات أوزاناً عالية تتجاوز المحك العلمي المقبول (٠.٥٠)؛ إذ تراوحت أوزان تشبع متغير "التفاعل العاطفي وقرار الشراء" بين ٠.٧٦١ و ٠.٨٣١، ومتغير "التعرض لسرديات وسائل التواصل الاجتماعي" بين ٠.٧٢٧ و ٠.٨٠٣، ومتغير "أساليب السرديات وتأثيرها" بين ٠.٦٨٢ و ٠.٧٨٤، ومتغير "الضغط والمحاكاة النفسية والسلوكية" بين ٠.٨٣٩ و ٠.٨٨٢، ومتغير "إدراك المخاطر وتغيب الوعي الصحي" بين ٠.٨٤٠ و ٠.٨٥٤. وتُبرهن هذه النتائج مجتمعة على تمتع مقاييس الدراسة بدرجة متقدمة من الصدق التوكيدي والصدق التقاربي، مما يمنح نموذج القياس الجاهزية التامة للتحليلات الهيكلية المتقدمة.

الجدول (٦) المسمات المعيارية وغير المعيارية لصدق التوكيدي للمتغيرات

|    |      |                               | Estimate(Regression Weights) | S.E.  | C.R.   | P     | Estimate(Standardized Regression Weights) |
|----|------|-------------------------------|------------------------------|-------|--------|-------|-------------------------------------------|
| Q3 | <--- | التفاعل العاطفي<br>وقرار شراء | 1.000                        |       |        | 0.000 | 0.761                                     |
| Q2 | <--- | التفاعل العاطفي<br>وقرار شراء | 1.045                        | 0.094 | 11.065 | 0.000 | 0.831                                     |
| Q1 | <--- | التفاعل العاطفي<br>وقرار شراء | 1.029                        | 0.096 | 10.663 | 0.000 | 0.804                                     |

|     |      |                                        |       |       |        |       |       |
|-----|------|----------------------------------------|-------|-------|--------|-------|-------|
| Q6  | <--- | التعرض لسرديات وسائل التواصل الاجتماعي | 1.000 |       |        | 0.000 | 0.734 |
| Q5  | <--- | التعرض لسرديات وسائل التواصل الاجتماعي | 1.148 | 0.110 | 10.402 | 0.000 | 0.803 |
| Q4  | <--- | التعرض لسرديات وسائل التواصل الاجتماعي | 0.939 | 0.100 | 9.438  | 0.000 | 0.727 |
| Q9  | <--- | اساليب السرديات وتأثيرها               | 1.000 |       |        | 0.000 | 0.707 |
| Q8  | <--- | اساليب السرديات وتأثيرها               | 1.094 | 0.112 | 9.792  | 0.000 | 0.784 |
| Q7  | <--- | اساليب السرديات وتأثيرها               | 0.961 | 0.111 | 8.667  | 0.000 | 0.682 |
| Q11 | <--- | الضغط والمحاكاة النفسية والسلوكية      | 1.000 |       |        | 0.000 | 0.839 |
| Q10 | <--- | الضغط والمحاكاة النفسية والسلوكية      | 1.011 | 0.073 | 13.855 | 0.000 | 0.882 |
| Q13 | <--- | إدراك المخاطر وتغيب الوعي الصحي        | 1.000 |       |        | 0.000 | 0.854 |
| Q12 | <--- | إدراك المخاطر وتغيب الوعي الصحي        | 0.908 | 0.069 | 13.172 | 0.000 | 0.840 |

المصدر: مخرجات تحليل البيانات على برنامج SPSS

## الثابت 2.01802093

أوهاج بابدين عمر

ماجستير محاسبة وتمويل

عضو هيئة تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

يرتكز البحث على إثبات أن مقادير التشريع الإسلامي ليست أرقاماً تعبدية معزولة فحسب، بل هي ثوابت متناغمة مع قوانين الحساب والنمو الكوني<sup>1</sup>.

معادلات الثابت :

$$(((595 \div \sqrt{e}) - 360) \times \ln(7))^{2.01802093} = 3$$

معادلة الذكاء الاصطناعي لإيجاد الأس 2.01802093

$$\times = \ln(3) \div \ln\left(((595 \div \sqrt{e}) - 360) \times \ln(7)\right)$$

يهدف البحث إلى دراسة الموازنة الرياضية التي تحدث عند تلاقي عتبة الغنى الشرعي (نصاب الفضة) مع الدورة الفلكية الزمنية (الحول).

عناصر البحث :

١- الكتلة المادية المستقرة (٥٩٥ جرام فضة) العتبة الأساسية والحد الأدنى لنصاب الزكاة، وهي قاعدة انطلاق المنحنى المالي<sup>2</sup>.

٢- الدورة الزمنية الفلكية (٣٦٠) الدورة الهندسية الكاملة للدائرة.

٣- ثابت النمو الطبيعي الكوني العدد النيبيري والجذر التربيعي للعدد النيبيري وهو الثابت الحاكم لقوانين النمو والتكاثر الطبيعي والتضخم المالي.

٤- اللورغاريثم الطبيعي.

٥- ناتج المعادلة وهو العدد ٣ ويرمز لثالث ركن وهو الزكاة من أركان الإسلام الخمسة.

التفسير الهندسي للمعادلة :

قمنا بطرح النسبة الدائرية (٣٦٠) من النصاب الموزون بالنمو الطبيعي، ثم دمجها مع قوة العدد

<sup>1</sup> الذكاء الاصطناعي - غوغل

<sup>2</sup> الذكاء الاصطناعي - ميتا

$\ln(7)$ ، لتلاقي الأرقام عند الأس 2.01802093 ويعطي العدد ٣.

النتائج:

إثبات المعادلة باستخدام ٢٠ دينار ذهب ومائتي درهم فضة للوصول للعدد ٥٩٥ :

$$595 = (e \times 200) + (20 \times (8.608443 - 2.01802093)^{(1/2)})$$

نحضر لمؤشر مشتق من المعادلات أعلاه كحد أدنى للعائد :

$$2.5\% = \frac{10^{\wedge} - 2 \times e}{(1 + r)^{\wedge} n}$$

بحيث يكون الربح الشهري ٠.٧٪ والربع السنوي ٢.١١٤٪.

## قبل الحكم على العملات الرقمية: من الاسم إلى البنية والوظيفة

د. محمد علي بلاعو

أستاذ أكاديمي وباحث في الفقه الإسلامي وأصوله

دكتورة في أصول الفقه، ودكتورة في العقيدة والفكر الإسلامي

دراسات عليا من جامعة نيومن في برمنغهام بالمملكة المتحدة

عضو في مجلس الفتوى في بريطانيا

اتسعت سوق الأصول الرقمية خلال سنوات قليلة، وتعددت صورها حتى صار جمعها تحت اسم واحد مذكراً إلى قدر من الالتباس. ومع ذلك ما زال السؤال الفقهي يُطرح في كثير من الأحيان بصيغة عامة: ما حكم العملات الرقمية؟  
هذه الصيغة تتجاوز خطوة تسبق الحكم وتتوقف عليها سلامته: تحديد الأصل محل البحث، وفهم بنيته الاقتصادية والتقنية والحقوق التي يمثلها.

البيتكوين، والعملات المستقرة، والعملات الرقمية التي قد تصدرها البنوك المركزية، والأصول والرموز الرقمية الأخرى، تتجاوز جميعاً في المجال الرقمي، مع اختلافات جوهرية في جهة الإصدار، ومصدر القيمة، وآلية التداول، وطبيعة الحق الذي يحمله مالك الوحدة الرقمية.  
ومن هنا تبدأ المسألة الفقهية<sup>1</sup>.

### الاسم الواحد يخفي صوراً مختلفة

أخذت Bitcoin مساحة واسعة من النقاش حول العملات الرقمية بحكم أسبقيتها وشهرتها وتأثيرها في السوق، حتى غدت خصائصها في بعض الكتابات وصفاً للمجال كله.  
والواقع الاقتصادي أوسع من ذلك.

فمجلس الاستقرار المالي يميز، مثلاً، بين الأصول المشفرة غير المدعومة، ومن أشهر أمثلتها Bitcoin، وبين العملات المستقرة، في حين تمثل العملات الرقمية للبنوك المركزية فئة أخرى من النقود الرقمية، ويكون البنك المركزي مصدرها والملتزم بها.

<sup>1</sup> للمزيد: محمد علي بلاعو، أسئلة العملات الرقمية (الافتراضية). ١٥ سؤالاً حول العملات الرقمية (الافتراضية) وأحكامها، ٢٠٢٦.

وهذه الفروق ليست مصطلحات تقنية فحسب؛ إذ يمكن أن يتغير معها محل النظر الفقهي نفسه .  
الأصل الذي يصدر من شبكة لامركزية من غير جهة ملتزمة بقيمته يختلف في بنيته عن وحدة رقمية  
يمنح حاملها حقاً تجاه جهة مصدرة، وكلاهما يختلف عن نقد رقمي يصدره بنك مركزي ويمثل التزاماً  
عليه .

لذلك فإن اشتراك هذه الصور في كونها رقمية لا يكفي لجمعها في تكييف واحد .

### جهة الإصدار أول الأسئلة

معرفة الجهة التي تقف خلف الأصل الرقمي تكشف جانباً مهماً من حقيقته .  
قد توجد جهة مصدرة تتحمل التزاماً تجاه حامل الوحدة، وقد يقوم الأصل على شبكة موزعة من غير  
مصدر مركزي، وقد تكون الجهة المصدرة بنكاً مركزياً .  
والفرق هنا مؤثر؛ لأن الوحدة الرقمية قد تمثل حقاً على جهة معينة، وقد تكون أصلاً متداولاً لا يتضمن  
مثل هذا الحق أصلاً .  
لهذا يحتاج الباحث قبل مناقشة الحكم إلى معرفة من أنشأ الوحدة، ومن يدير النظام، ومن يتحمل  
الالتزام عند الاسترداد إن وجد، وما الذي يملكه حاملها على وجه الدقة .  
فالملكية الرقمية وحدها لا تشرح طبيعة المملوك .

### من أين يأتي الاستقرار؟

تشير مسألة القيمة سؤالاً آخر .

الأصول المشفرة غير المدعومة معروفة بقابليتها العالية للتقلب، بينما ظهرت العملات المستقرة لمعالجة  
جانب من هذه المشكلة . ويعرّفها صندوق النقد الدولي في الجملة بوصفها أصولاً مشفرة تستهدف  
الحفاظة على قيمة مستقرة نسبة إلى أصل محدد أو مجموعة من الأصول .  
وتختلف آليات تثبيت القيمة من نموذج إلى آخر؛ ولهذا ينبغي معرفة الموجودات الاحتياطية، وآلية  
الاسترداد، والجهة القائمة عليها، ومدى قدرة النظام فعلاً على الحفاظة على القيمة المستهدفة .  
وتاريخ العملات المستقرة نفسه يبين أن الاسم لا يمنح الأصل استقراراً مضموناً، وأن سلامة آلية التثبيت  
تظل جزءاً من تقييمه الاقتصادي . وقد نبهت مؤسسات نقدية دولية إلى المخاطر التي يمكن أن تنشأ عندما  
تعطي تسمية « المستقرة » ثقة تفوق ما تسمح به بنية الأصل نفسها .

وهذا التفصيل يهم الفقيه بقدر ما يهم الاقتصادي؛ لأن الحكم المبني على شدة التقلب مثلاً يحتاج إلى تحديد مقدار هذا التقلب وسببه ومدى ملازمته للأصل المدروس.

### ماذا يملك حامل الوحدة؟

من أكثر الأسئلة فائدة في تحليل العملات الرقمية سؤال بسيط في ظاهره: ماذا يملك المشتري فعلاً؟ الإجابة قد تكون وحدة في شبكة لا تقابل التزاماً على جهة أخرى، وقد تكون حقاً في الاسترداد من مصدر، وقد تتصل الوحدة بأصل أو منفعة أو خدمة، وقد يكون المقصود منها استعمالها داخل نظام محدد.

وهذا يجعل التسمية التجارية أقل أهمية من مضمون الحق. فلفظ «عملة» قد يستعمل في السوق على منتج لا يؤدي وظائف النقد المعروفة، كما قد تستخدم بعض الأصول الرقمية في الدفع مع بقائها من الناحية التنظيمية ضمن فئة الأصول المالية. وتحديد محل الملكية يسبق البحث في أحكام التصرف فيه.

### الوظيفة الاقتصادية جزء من التصور

للقود وظائف معروفة في الاقتصاد، في مقدمتها التوسط في المبادلات، وقياس القيم، وحفظ القيمة. وقد ناقش الفقه الإسلامي من جهته قضية الثمنية وما يجعل الشيء صالحاً لأن يجري بين الناس مجرى النقد.

وعند النظر في أصل رقمي معين، تفيد معرفة الوظيفة التي يؤديها فعلاً في السوق. هل يستخدمه أصحابه في المدفوعات؟ هل يغلب عليه الاستثمار والمضاربة؟ هل يمثل وسيلة للوصول إلى خدمة؟ هل يستعمل داخل منظومة مالية مغلقة؟ وهل تحقق له رواج يسمح بأن يؤدي وظيفة نقدية على نطاق معتبر؟

الإجابة الواقعية عن هذه الأسئلة أدق من الاكتفاء بما كتبه المشروع المصدر في وثائقه التعريفية؛ فوظيفة الأصل تتشكل كذلك من طريقة استعمال الناس له ومن البيئة الاقتصادية التي يعمل فيها.

## التقنية وحدها لا تحدد التكيف

يكثّر حضور بعض المصطلحات مثل Blockchain و DLT والعقود الذكية عند الحديث عن العملات الرقمية، ويصح أن تدخل هذه العناصر في تصور النازلة؛ فالتقنية تحدد طريقة التسجيل والنقل والتحقق في عدد كبير من التطبيقات.

غير أن البحث الفقهي يحتاج بعد فهم التقنية إلى معرفة التصرف المالي الذي يجري من خلالها. البنية التقنية الواحدة قد تستعمل لإثبات ملكية، أو تحويل قيمة، أو تنفيذ التزامات، أو تمثيل أصل مالي. ولذلك يتغير النظر بحسب ما تمثله الوحدة وبحسب العلاقة التي تنشأ بين أطراف المعاملة. هذه النقطة تكتسب أهمية خاصة مع سرعة الابتكار؛ فالمنتجات تتغير أسرع من قدرة الباحث على بناء أبواب مستقلة لكل اسم جديد، بينما تبقى الأسئلة المتعلقة بالحقوق والالتزامات والوظائف والعلل أكثر قدرة على استيعاب المستجدات.

## من التصور إلى الحكم

يمكن إذن ترتيب البحث في الأصل الرقمي ابتداءً من أربع دوائر مترابطة: جهة الإصدار، وطبيعة الحق الذي تمثله الوحدة، وآلية تكوين القيمة أو تثبيتها، والوظيفة الاقتصادية الفعلية. بعد استكمال هذه الصورة يصبح التكيف أكثر تحديداً، وتظهر الأوصاف المؤثرة التي تستحق أن يبنى عليها الحكم.

وهذا المنهج مهم في العملات الرقمية خصوصاً؛ لأن السوق لم تستقر على نموذج واحد، كما أن التطور التقني مستمر في إنتاج صور جديدة.

وعليه فإن السؤال الفقهي الأكثر دقة يبدأ بتسمية الأصل المراد بحثه وتحديد بنيته وخصائصه. عندها يصبح الانتقال إلى التكيف والحكم انتقالاً من واقع معلوم، وتقل احتمالات إسقاط خصائص نموذج مشهور على نماذج تختلف عنه في جوهرها.

وفي سوق تتحرك بهذه السرعة، قد يكون حسن التصور أهم خطوة تسبق الجواب.

هدية العدد - كتاب: زكاة الركاز والثروة الباطنية

# زكاة الركاز والثروة الباطنية

الفريضة الغائبة والمورد الضائع في استراتيجيات مكافحة الفقر



الدكتور محمد النوري

المهندس ماهر القلال



KIE Publication

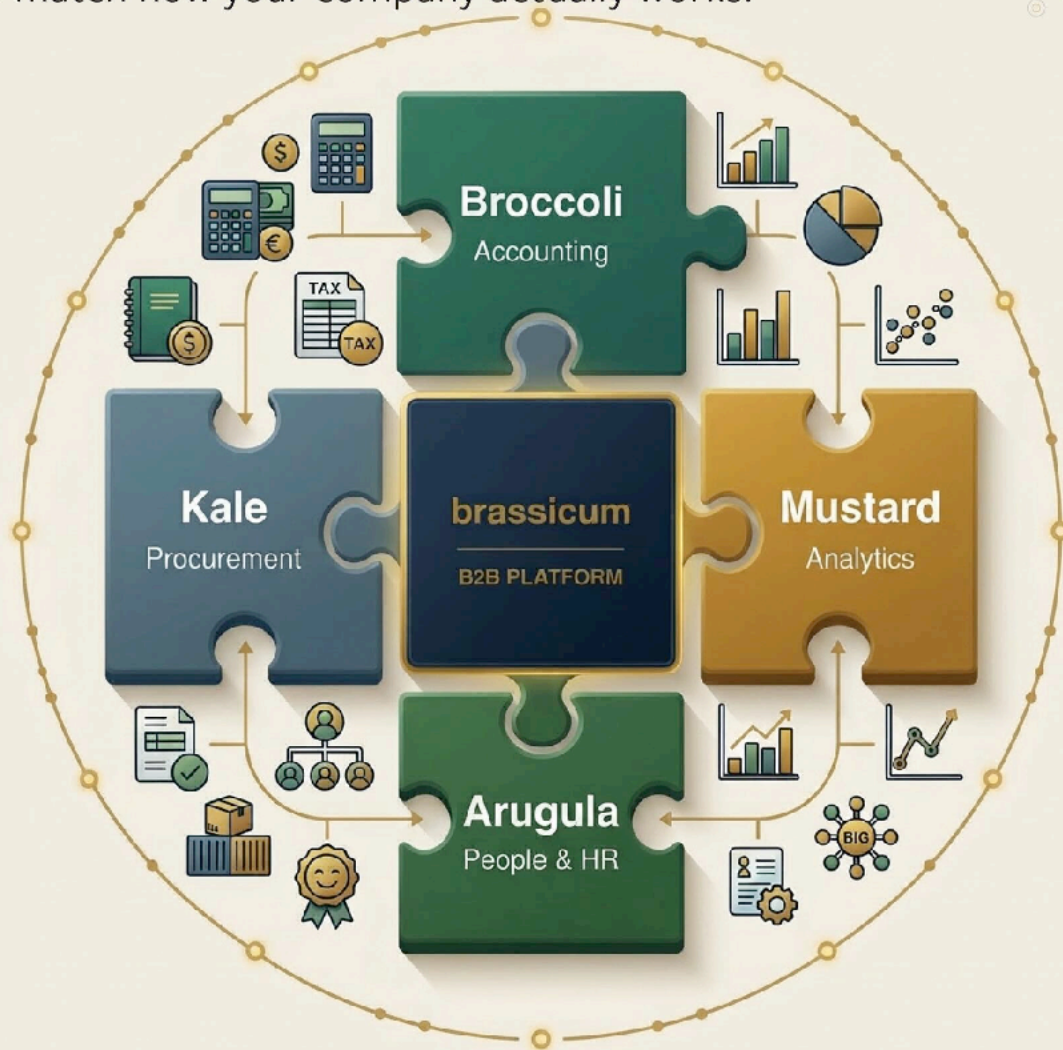
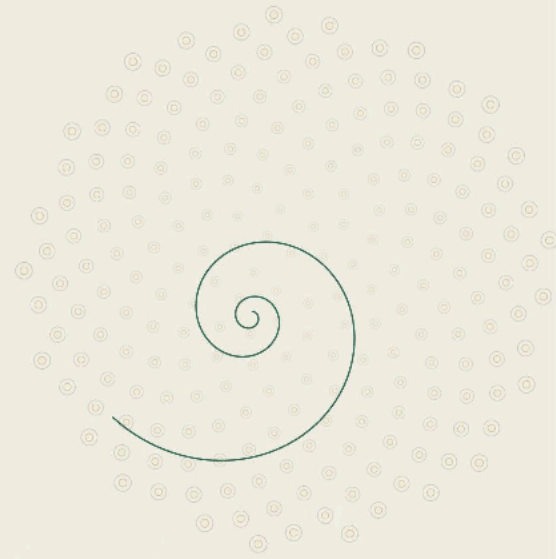
لمؤلفيه: د. محمد النوري والمهندس ماهر القلال

رابط التحميل

**Broccoli** Now Available

# Professional accounting Less efforts

Broccoli handles the books so management can focus on the business – with instant reports, full compliance with international standards, and the flexibility to match how your company actually works.



## International Standards

IFRS, IAS, GAAP and FAS coming soon. Plus Zakat calculations, tax compliance and e-invoicing integration.

## Growth

A system that grows with you – continuously updated at no extra cost. As your business expands, add Brassicum modules: Mustard, Arugula, Kale – no migration, no new vendor.

## Language

Arabic first, not an afterthought – bilingual at the data level. Chart of accounts, reports and the full interface in Arabic with complete right-to-left support. No translation layer added on top.

## Flexibility

Unlimited chart of accounts, multiple templates, compound entries, account migration – Broccoli adapts to how your company actually works.

<https://www.brassicum.com>



